مذهب أهل التفويض
في
نصوص الصفات

الطّبعَة الثانية

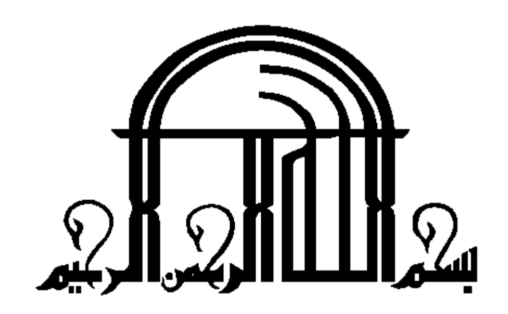
طبعة مختصرة

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

مذهب أهل التفويض
في نصوص الصفات

تأليف
د. أحمد بن عبد الرحمن بن عثمان القاضي

الطبعة الثانية
- طبعة مختصرة -


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

 مقدمة الطبعة الثانية

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. أما بعد:

فإن العلم بالله، بمقتضى أسمائه وصفاته، أساس الدين، وخلاصة دعوة المرسلين، كما أنه أفضل ما أدركته العقول، وانطوت عليه القلوب. وهو أول ما يسأل عنه العبد في قبره؛ فيقال له: (من ربك؟). والجهل به سبحانه، يورد صاحبه النار، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا ۚ أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ ﴿١٧٩﴾﴾ [الأعراف: ١٧٩].

وأشد من الجهل خطراً، التجهيل؛ وذلك بسد باب العلم بالله، ودعوة الكافة إلى قطع النظر عن التدبر في معاني أسماء الله وصفاته، وحسبانها ألفاظاً جوفاء، لا تتضمن معنًى يمكن إدراكه، بل هي بمنزلة الكلام الأعجمي!! وقد سمى دعاة التجهيل هذا المذهب المنحرف باسم مُلطَّف، هو: (التفويض)، وحقيقته (التجهيل)، وزاد الأمر خطورةً أن نسبوه إلى السلف الصالح؛ إما جهلاً منهم بحقيقة مذهب السلف، الذي هو الإثبات مع التنزيه، أو ظلماً وعدواناً، ترويجاً لمذهبهم الآخر،

مذهب الخلف، وهو (التحريف) الذي سموه (التأويل)، فقال قائلهم:

وكل نصٍّ أوهم التشبيها ... أوِّله أو فوِّض ورُمْ تنزيها

وهذا ما حملهم أيضاً على مقالتهم الظالمة: (طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم)، والحق الذي لا مرية فيه، أن طريقة السلف أسلم، وأعلم، وأحكم. وبين طريقة السلف، وطريقة أهل التفويض المزعوم، بُعد المشرقين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ بعد حكاية مذهب هؤلاء المفوضة: (فتبين أن قول أهل التفويض الذي يزعمون أنهم متبعون للسنّة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد)[1].

وكنت قد عالجت هذه القضية في أطروحتي لنيل درجة الماجستير، ونشرت البحث كاملاً سنة ١٤١٤هـ[2]، فلقي قبولاً في أوساط طلبة العلم، بحمد الله، سيّما وأنه لم يفرد كتاب في مسألة التفويض قبله، ونفدت نسخه، فأشار عليَّ بعض الأفاضل أن أعيد طبعه مختصراً، ليكون في متناول غير المتخصصين أيضاً، فعمدت إلى بعض الفصول التي فرضتها معايير البحث في الدراسات العليا، وليست ضرورية في قواعد النشر العام، فحذفتها، وتخففت من كثير من الحواشي، وتراجم الأعلام، التي لا يحتاج إليها القارئ العادي، وأبقيت ما سوى ذلك على حاله، فجاء المختصر نحواً من ثلث الأصل.

وأسأل الله الكريم، رب العرش العظيم، الذي نفع بأصله، أن ينفع بهذا المختصر، وأن يجعل العلم به سبحانه، وما يثمره من محبة،

---

(١) درء تعارض العقل والنقل: ١/ ٢٠٤.

(٢) قامت بطبعه ونشره (دار العاصمة) بالرياض. ووقع في (٦٢٣) صفحة.

وخشية، ورجاء، خير زاد وعتاد لهذه الأمة التي هي خير أمة أخرجت للناس.

وصلى الله وسلم على عبده ونبيه محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه

د. احمد بن عبد الرحمن بن عثمان القاضي

في ١٧/١/١٤٢٤هـ

ص.ب. (٢٤٦) الرمز البريدي (٨١٨٨٨)

عنيزة، المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني:

qadisa @ yahoo.com

* * *

التمهيد

اتجاهات أهل القبلة حيال نصوص الصفات

شغل مبحث «الأسماء والصفات» حيّزاً كبيراً من التراث العقدي لأهل القبلة، وتعدَّدت مدارسه، وتشعبت اتجاهاته. ولم يكن الأمر كذلك في صدر الإسلام إبَّان عهد النبوة، وعهد الخلفاء الراشدين، ولكن الاحتكاك بثقافات الأمم المغلوبة، والمجاورة، وحركة الترجمة التي نشطت في عهد الخليفة العباسي المأمون، والاختلافات السياسية، وغيرها من الأسباب أفرزت توجهات عقدية متباينة، لحقت أخص جوانب العقيدة الإسلامية، ألا وهو الإيمان بأسماء الله وصفاته.

وقد رصد بعض المحققين من المطّلعين على المقالات والمذاهب، اتجاهات متمايزة، بواسطة التتبع والاستقراء، أُثْبِتُها هاهنا ثم أقوم بتحليلها، والمقارنة بينها للخروج بأبرز المذاهب لدى أهل القبلة في مواجهة نصوص الصفات.

قال المقريزي رَحِمَهُ اللَّهُ في كلامه على افتراق الناس في نصوص الصفات: (فصار للمسلمين في ذلك خمسة أقوال: **أحدها**: اعتقاد ما يُفهم مثله من اللغة، **وثانيها**: السكوت عنها مطلقاً، **وثالثها**: السكوت عنها بعد نفي إرادة الظاهر، **ورابعها**: حملها على المجاز، **وخامسها**: حملها على الاشتراك)[1].

(١) «الخطط المقريزية» ٣/٣١٦.

وقال الشيخ أحمد بن إبراهيم الواسطي الشافعي: (وكنت متحيِّراً في الأقوال المختلفة الموجودة في كتب أهل العصر في جميع ذلك: من تأويل الصفات وتحريفها، أو إمرارها، أو الوقوف فيها، أو إثباتها بلا تأويلٍ ولا تعطيل ولا تشبيه ولا تمثيل)[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (وجماع الأمر: أن الأقسام الممكنة في آيات الصفات وأحاديثها ستة أقسام، كل قسم عليه طائفةٌ من أهل القبلة: **قسمان يقولان:** تجري على ظواهرها، **وقسمان يقولان:** هي على خلاف ظاهرها، **وقسمان:** يسكتون. أما الأولون فقسمان:

أحدهما: من يجريها على ظاهرها، ويجعل ظاهرها من جنس صفات المخلوقين. فهؤلاء «المشبهة»، ومذهبهم باطل، أنكره السلف، وإليهم يتوجه الرد بالحق.

الثاني: من يجريها على ظاهرها اللائق بجلال الله، كما يجري ظاهر اسم العليم والقدير، والرب والإله، والموجود والذات ونحو ذلك؛ على ظاهرها اللائق بجلال الله؛ فإنَّ ظواهر هذه الصفات في حق المخلوق إما جوهر محدث، أو عرضٌ قائمٌ به. فالعلم، والقدرة، والكلام، والمشيئة، والرحمة، والرضا، والغضب ونحو ذلك في حق العبد أعراض؛ والوجه، واليد، والعين، في حقه أجسام، فإذا كان الله موصوفاً عند عامة أهل الإثبات بأن له علماً وقدرة، وكلاماً ومشيئة وإن لم يكن ذلك عرضاً؛ يجوز عليه ما يجوز على صفات المخلوقين، جاز أن يكون وجه الله ويداه صفات ليست أجساماً؛ يجوز عليها ما يجوز على صفات المخلوقين.

... **وأما القسمان اللذان ينفيان ظاهرها** ـ أعني الذين يقولون: ليس

(١) «النصيحة في صفات الرب جلّ وعلا»، ص٩.

لها في الباطن مدلول هو صفة الله تعالى قط، وأن الله لا صفة له ثبوتية؛ بل صفاته إما سلبية وإما إضافية وإما مركبة منهما، أو يثبتون بعض الصفات (وهي الصفات السبعة أو الثمانية أو الخمسة عشر) أو يثبتون الأحوال دون الصفات، ويقرون من الصفات الخبرية بما في القرآن دون الحديث، على ما قد عرف من مذاهب المتكلمين ـ فهؤلاء قسمان: **قسم** يتأولونها ويعينون المراد، مثل قولهم: استوى بمعنى استولى، أو بمعنى علو المكانة والقدر، أو بمعنى ظهور نوره للعرش، أو بمعنى انتهاء الخلق إليه... إلى غير ذلك من تأويلات المتكلمين. **وقسم يقولون**: الله أعلم بما أراد بها، لكنّا نعلم أنه لم يرد إثبات صفة خارجية عما علمناه.

وأما القسمان الواقفان: فقومٌ يقولون: يجوز أن يكون ظاهرها المراد اللائق بجلال الله، ويجوز أن لا يكون المراد صفة الله ونحو ذلك. وهذه طريقة كثيرٍ من الفقهاء وغيرهم. **وقومٌ** يمسكون عن هذا كله ولا يزيدون على تلاوة القرآن، وقراءة الحديث، معرضين بقلوبهم وألسنتهم عن هذه التقديرات.

فهذه الأقسام الستة لا يمكن أن يخرج الرجل عن قسمٍ منها)[1].

ومن خلال المقارنة بين هذه النصوص نجد تطابقاً في تحديد الاتجاهات وإن كان الأخير منها أتم في القسمة، حيث فصَّل ما أجمله غيره. والذي يترشح منها ما يلي:

١ ـ **اتجاه «التمثيل»**: وهو ما عناه المقريزي بقوله: «ما يفهم مثله من اللغة»، وصرح به شيخ الإسلام بقوله: «من يجريها على ظاهرها، ويجعل ظاهرها من جنس صفات المخلوقين، فهؤلاء: المشبهة».

---

(١) «مجموع الفتاوى» ٥/١١٣ ـ ١١٧.

٢ ـ **اتجاه «النفي والتعطيل والتحريف»**: وهو القسم الرابع عند المقريزي، أي «حملها على المجاز»، وما أشار إليه الواسطي بقوله: «تأويل الصفات وتحريفها» وهو القسم الثالث عند شيخ الإسلام الذين «يتأولونها ويعينون المراد» ممن ينفون نصوص الصفات عن ظاهرها نفياً كليًّا أو جزئيًّا.

٣ ـ **اتجاه «التوقف والسكوت»**: وهو القسم الثاني عند المقريزي: «السكوت عنها مطلقاً»، وما عبَّر عنه الواسطي بقوله: «أو الوقوف فيها»، وهو الذي جعله شيخ الإسلام قسمين، ووصفه مرة بالتوقف ومرة بالسكوت.

٤ ـ **اتجاه «التفويض»**: وهو القسم الثالث عند المقريزي حيث قال: «السكوت عنها بعد نفي إرادة الظاهر»، ووصفه الواسطي بـ«الإمرار»، وأوضحه شيخ الإسلام بقوله: «وقسمٌ يقولون: الله أعلم بما أراد بها، لكنا نعلم أنه لم يرد إثبات صفة خارجية عما علمناه».

٥ ـ **اتجاه «الإثبات»**: ولعله ما أراده المقريزي في القسم الخامس من «حملها على الاشتراك»، ونص عليه الواسطي بقوله: «إثباتها بلا تأويل ولا تشبيه ولا تمثيل»، وأوضحه جليًّاً شيخ الإسلام بقوله: «من يجريها على ظاهرها اللائق بالله، كما يجري ظاهر اسم العليم والقدير، والرب والإله، والموجود والذات ونحو ذلك، على ظاهرها اللائق بجلال الله...» إلخ، مما يفسر كلام المقريزي في معنى الاشتراك في المعنى الكلي دون الكُنْه والحقيقة.

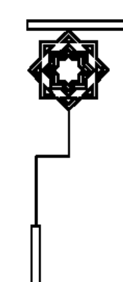
* * *

الباب الأول

حقيقة التفويض، وظهوره

ويتضمن ثلاثة فصول:

* الفصل الأول: التفويض في اللغة.
* الفصل الثاني: التفويض في نصوص الصفات.
* الفصل الثالث: نشأته والأسباب التي أدت إلى ظهوره.

الفصل الأول

التفويض في اللغة

ورد استعمال مادة «فوّض» ومشتقاتها في اللغة على عدة معانٍ:

١ ـ الرد إلى الشيء والتحكيم فيه والتوكيل:

ـ قال الجوهري: (فوّض إليه الأمر: أي رده إليه. والتفويض في النكاح: التزويج بلا مهر)(١).

ـ وقال الزبيدي في شرح القاموس: («فوّض إليه الأمر» تفويضاً: «رده إليه» وجعله الحاكم فيه. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾)(٢).

ـ وقال النووي: (قال أهل اللغة: فوّض إليه الأمر، أي وكله ورده إليه)(٣)، ثم ذكر تحقيقاً للرافعي خلاصته: (التفويض: جعلك الأمر إلى غيرك)(٤).

ـ وقد ورد في الكتاب والسنَّة بهذا المعنى، كما قال ـ تعالى ـ في شأن مؤمن آل فرعون: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾ [غافر: ٤٤]. قال

(١) «الصحاح»، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ٣/١٠٩٩.
(٢) «تاج العروس»، السيد محمد مرتضى الزبيدي ٥/٧١.
(٣) «تهذيب الأسماء واللغات»، محيي الدين النووي ١/٧٥ ـ ٧٦.
(٤) «تهذيب الأسماء واللغات»، محيي الدين النووي ١/٧٥ ـ ٧٦.

الطبري في تفسيره: (يقول: وأسلِّم أمري إلى الله، وأجعله إليه وأتوكل عليه، فإنه الكافي من توكل عليه)[1]. وقال الراغب في المفردات: (وأفوّض أمري إلى الله: أرده إليه)[2].

- وجاء في السنَّة في حديث الفاتحة: (فإذا قال: مالك يوم الدين، قال: فوّض إليّ عبدي)[3]. رواه الإمام أحمد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفي رواية مسلم: (وإذا قال: مالك يوم الدين، قال: مجّدني عبدي، وقال مرةً: فوّض إليّ عبدي)[4]. وقال في حديث دعاء النوم الذي علمه البراء بن عازب رضي الله عنه: (وفوّضت أمري إليك)[5]. قال ابن الأثير الجزري: (أي رددته. يقال: فوّض إليه الأمر تفويضاً إذا ردّه إليه وجعله الحاكم فيه)[6].

٢ ـ التساوي:

- قال الجوهري: (وقومٌ فوضى: متساوون لا رئيس لهم. قال الأفوه الأودي:

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم ... ولا سراة إذا جهالهم سادوا)[7]

---

(١) «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» ٢٤/ ٧٠.

(٢) «معجم مفردات ألفاظ القرآن»، تحقيق: نديم مرعشلي، ص٤٠١.

(٣) «مسند الإمام أحمد» ٢/ ٢٤١ ـ ٢٤٢.

(٤) «صحيح مسلم»، كتاب الصلاة، باب رقم ١١، حديث ٣٨، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

(٥) رواه البخاري، الوضوء ٧٥، الدعوات ٥، ٦، ٨، توحيد ٣٤، ورواه مسلم: الذكر ٥٦، ٥٧ وغيرهما.

(٦) «النهاية في غريب الحديث» ٣/ ٤٧٩.

(٧) «الصحاح» ٣/ ١٠٩٩.

٣ ـ الاختلاط:

ـ قال الجوهري: (ونعامٌ فوضى: مختلط بعضهم ببعض)[١].

ـ وقال في شرح القاموس: («وأمرهم فوضى بينهم»، وفيضى: مختلط)[٢].

٤ ـ الاشتراك، والمساواة:

ـ قال الجوهري: (ويقال: أموالهم فوضى بينهم: أي هم شركاء فيها. وفيضوضى مثله، يمد ويقصر. وتفاوض الشريكان في المال: إذا اشتركا فيه أجمع، وهي شركة المفاوضة)[٣].

٥ ـ المجاراة:

ـ قال الجوهري: (وفاوضه في أمره: جاراه)[٤]، وكذا قال في القاموس[٥].

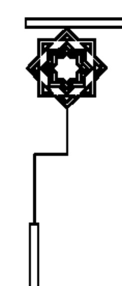
٦ ـ التفرق:

ـ قال في شرح القاموس: (الناس فوضى: أي متفرقون، قاله الليث. قال: وهو جماعة الفائض، ولا يفرد كما يفرد الواحد من المتفرقين. والوحش فوضى أي متفرقة تتردد)[٦].

* * *

---

(١) «الصحاح» ٣/ ١٠٩٩.
(٢) «تاج العروس» ٥/ ٧١.
(٣) «الصحاح» ٣/ ١٠٩٩.
(٤) «الصحاح» ٣/ ١٠٩٩.
(٥) انظر: «تاج العروس» ٥/ ٧١.
(٦) «تاج العروس» ٥/ ٧١.

الفصل الثاني

التفويض في نصوص الصفات

«التفويض» في نصوص الصفات من الناحية العرفية الاصطلاحية الشائعة يعني على وجه التحديد عند القائلين به: (صرف اللفظ عن ظاهره، مع عدم التعرض لبيان المعنى المراد منه، بل يترك ويفوّض علمه إلى الله ـ تعالى ـ، بأن يقول: الله أعلم بمراده)[1]، وذلك في نصوص الصفات الخبرية التي توهم تشبيهاً بصفات المخلوقين. وهو بذلك يوافق الحقيقة اللغوية لكلمة التفويض في رد العلم بمعاني نصوص الصفات إلى الله، ويناقض تلك الحقيقة بالجزم والقطع بأنَّ معاني تلك النصوص ليست على ظواهرها. والتفويض ـ عند القائلين به والمجوِّزين له ـ ليس منهجاً مطرداً ذا صفة شمولية تتناول جميع نصوص الصفات، كاتجاه التمثيل والتعطيل مثلاً، وإنما هو معالجة موضوعية لطائفة من النصوص التي يستقل السمع بإثباتها دون العقل، وتوهم لدى البعض مشابهة المخلوقين، فيسمونها: «متشابه الصفات»، أو «الآيات الموهمة للتشبيه»، أو «مشكل الحديث»، ونحو ذلك، حتى أنها أفردت بالتأليف، والكلام على تأويلها بالعديد من المصنفات[2].

---

(١) «النظام الفريد» بتحقيق جوهرة التوحيد، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، «حاشية على إتحاف المريد بجوهرة التوحيد»، لعبد السلام بن إبراهيم اللقاني، ص١٢٨.

(٢) ومن هذه المصنفات:

ـ «مشكل الحديث وبيانه»، لابن فورك. =

○ أركان التفويض:

التفويض ينبني على ركنين:

الأول: اعتقاد أن ظواهر نصوص الصفات السمعية يقتضي التشبيه، حيث لا يعقل لها معنًى معلوم إلَّا ما هو معهود في الأذهان من صفات المخلوقين. وبالتالي فإنَّه يتعيَّن نفيه ومنعه. وهذه مقدمة مشتركة بين مذهب التفويض والتأويل.

الثاني: أن المعاني المرادة من هذه النصوص مجهولة للخلق، لا سبيل للعلم بها، بل هي مما استأثر الله بعلمه، ولا يمكن تعيين المراد بها لعدم ورود النص التوقيفي بذلك. وهنا يفترق مذهب التفويض مع مذهب التأويل الذي يجوِّز الاجتهاد في تعيين معانٍ مجازية للصفات السمعية.

فصارت نتيجة مذهب التفويض هي الجهل المطبق بمعاني النصوص، ولذا سماهم أهل السنة «أهل التجهيل»، فقال ابن القيم في أقسام الناس في نصوص الوحي: (والصنف الثالث: أصحاب التجهيل: الذين قالوا: نصوص الصفات ألفاظٌ لا تعقل معانيها، ولا ندري ما أراد الله ورسوله منها. ولكن نقرأها ألفاظاً لا معاني لها، ونعلم أن لها تأويلاً لا يعلمه إلَّا الله. وهي عندنا بمنزلة: ﴿كٓهيعٓصٓ ۝١﴾ [مريم: ١]، و﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ ۝٢﴾ [الشورى: ١، ٢]، و﴿الٓمٓصٓ ۝١﴾ [الأعراف:

= - «دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه»، لابن الجوزي الحنبلي.
- «رد المتشابهات إلى الآيات المحكمات»، لابن اللبان.
- «أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات»، و«الآيات المحكمات والمشتبهات»، لمرعي بن يوسف الكرمي.
- «إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل»، لبدر الدين بن جماعة.
- «تأويل الأحاديث الموهمة للتشبيه»، لجلال الدين السيوطي.

١]. فلو ورد علينا منها ما ورد لم نعتقد فيه تمثيلاً ولا تشبيهاً، ولم نعرف معناه. وننكر على من تأوله، ونكل علمه إلى الله)[1]، وسماهم مرة: «اللاأدرية» (الذين يقولون: لا ندري معاني هذه الألفاظ، ولا ما أريد منها، ولا ما دلت عليه، وهؤلاء ينسبون طريقتهم إلى السلف)[2].

○ أنواع التفويض:

نبَّه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ إلى لونين من التفويض فقال: (وهؤلاء أهل التضليل والتجهيل الذين حقيقة قولهم: إن الأنبياء وأتباع الأنبياء جاهلون ضالون، لا يعرفون ما أراد الله بما وصف به نفسه من الآيات وأقوال الأنبياء.

ثم هؤلاء منهم من يقول: المراد بها خلاف مدلولها الظاهر والمفهوم. ولا يعرف أحدٌ من الأنبياء والملائكة والصحابة والعلماء ما أراد الله بها، كما لا يعلمون وقت الساعة.

ومنهم من يقول: بل تُجْرَى على ظاهرها وتُحْمَل على ظاهرها، ومع هذا فلا يعلم تأويلها إلَّا الله. فيتناقضون حيث أثبتوا لها تأويلاً يخالف ظاهرها، وقالوا ـ مع هذا ـ: إنها تُحمل على ظاهرها. وهذا ما أنكره ابن عقيل على شيخه القاضي أبي يعلى في كتاب «ذم التأويل»)[3].

(١) «الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة» ٢/ ٤٢٢، بتحقيق د. علي بن محمد الدخيل الله.

(٢) «الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة» ٣/ ٩٢٠، بتحقيق د. علي بن محمد الدخيل الله.

(٣) «درء تعارض العقل والنقل»، تحقيق: د. محمد رشاد سالم ١/ ١٥ ـ ١٦، وسيأتي ذكر الأمثلة في موضعه من البحث ـ إن شاء الله ـ.

وكلا اللونين تفويض للعلم بالمعنى، والفرق بينهما أن الأولين يعتقدون بأن ظواهر النصوص مقتضية للتشبيه، فيبادرون بنفيها، ويحيلون على معنًى مجهول لا يعلمه إلَّا الله. والآخرين يعتقدون بأن الظواهر لا تقتضي التشبيه، ويحكمون بوجوب إجرائها على ظواهرها، لكن دون أن يبيِّنوا المعنى الواجب فهمه من تلك الظواهر، بل يحيلون إلى معنًى مجهول لا يعلمه إلَّا الله. وهذا وجه تناقضهم.

ويفسر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وقوع هذين الاتجاهين من التفويض لبعض الأفاضل، فيقول في ذكر أنواع النفاة: (ونوعٌ ثالث: سمعوا الأحاديث والآثار، وعظموا مذهب السلف، وشاركوا المتكلمين الجهمية في بعض أصولهم الباقية، ولم يكن لهم من الخبرة بالقرآن والحديث والآثار ما لأئمة السنّة والحديث، لا من جهة المعرفة والتمييز بين صحيحها وضعيفها، ولا من جهة الفهم لمعانيها، وقد ظنوا صحة بعض الأصول العقلية للنفاة الجهمية، ورأوا ما بينهما من التعارض. وهذا حال أبي بكر ابن فورك، والقاضي أبي يعلى، وابن عقيل وأمثالهم.

ولهذا كان هؤلاء تارةً يختارون طريقة أهل التأويل، كما فعله ابن فورك وأمثاله في الكلام على مشكل الآثار.

وتارة يفوِّضون معانيها، ويقولون: تجرى على ظواهرها، كما فعله القاضي أبو يعلى وأمثاله في ذلك. وتارة يختلف اجتهادهم، فيرجحون هذا تارة وهذا تارة كحال ابن عقيل وأمثاله)[1].

○ نسبة التفويض إلى السلف:

من الأخطاء الفاحشة في تاريخ العقيدة الإسلامية نسبة القول

---

(١) «درء تعارض العقل والنقل» ٧/ ٣٤ ـ ٣٥.

بالتفويض إلى مذهب السلف الصالح، وتوارث هذه الفكرة الخاطئة جيلاً بعد جيل، إلى وقتنا الحاضر حتى صارت لدى كثير من الناس من المسلّمات التي لا يتطرق إليها الجدل والمقدمات التي ترتّب عليها النتائج.

ولسنا في هذا المبحث بصدد دراسة نشأة هذا الخطأ وتسلسله في الطبقات العلمية المتتابعة، فسيأتي ذلك في الفصل الثاني من هذا الباب، بل المقصود سياق بعض النصوص التي تعرض حقيقة (التفويض) منسوباً إلى السلف بإزاء مذهب (التأويل) منسوباً إلى الخلف، بوصفهما مذهبين لأهل السنّة يسوغ الأخذ بأي منهما دون حرج، حتى صار هذا التقسيم سنّة ثابتة يأخذها اللاحق عن السابق، ومَهْيَعاً يسلكه أهل البدع والتحريف لتبرير، بل وترجيح مذاهبهم.

*** الإمام النووي رَحِمَهُ اللهُ (٦٣١ ـ ٦٧٦هـ):**

قال في شرح حديث الرؤية في صحيح مسلم: (اعلم أنَّ لأهل العلم في أحاديث الصفات وآيات الصفات قولين:

أحدهما: وهو مذهب معظم السلف أو كلهم: أنه لا يتكلم في معناها، بل يقولون يجب علينا أن نؤمن بها ونعتقد لها معنًى يليق بجلال الله وعظمته مع اعتقادنا الجازم بأن الله ـ تعالى ـ ليس كمثله شيء، وأنَّه منزّه عن التجسيم والانتقال والتحيّز في جهة، وعن سائر صفات المخلوق. وهذا القول هو مذهب جماعة من المتكلمين، واختاره جماعة من محققيهم وهو أسلم.

والقول الثاني: وهو مذهب معظم المتكلّمين أنها تتأوّل على ما يليق بها على حسب مواقعها. وإنما يسوغ تأويلها لمن كان من أهله، بأن يكون عارفاً بلسان العرب، وقواعد الأصول والفروع، ذا رياضة

في العلم)[1].

*** بدر الدين بن جماعة رَحِمَهُ اللهُ (٦٣٩ ـ ٧٣٣هـ):**

قال بعد ذكر افتراق الأمة وظهور أهل البدع: (فاحتاج أهل الحق إلى الرد على ما ابتدعوه، وإقامة الحجج على ما تقوَّلوه، وانقسموا قسمين:

أحدهما: أهل التأويل: وهم الذين تجردوا للرد على المبتدعة من المجسمة والمعطلة ونحوهم من المعتزلة والمشبهة والخوارج، لما أظهر كل منهم بدعته ودعا إليها. فقام أهل الحق بنصرته، ودفع عنه الدافع بإبطال بدعته، وردوا تلك الآيات المحتملة والأحاديث إلى ما يليق بجلال الله من المعاني، بلسان العرب، وأدلة العقل والنقل، ليحق الله الحق بكلماته، ويبطل الباطل بحججه ودلالاته.

والقسم الثاني: القائلون بالقول المعروف بقول السلف: وهو القطع بأن ما لا يليق بجلال الله ـ تعالى ـ غير مراد، والسكوت عن تعيين المراد من المعاني اللائقة بجلال الله ـ تعالى ـ إذا كان اللفظ محتملاً لمعاني تليق بجلال الله ـ تعالى ـ.

فالصنفان قاطعان بأن ما لا يليق بجلال الله ـ تعالى ـ من صفات المحدثين غير مراد وكل منهما على حق. وقد رجح قومٌ من الأكابر الأعلام قول السلف لأنه أسلم، وقوم منهم قول أهل التأويل للحاجة إليه، والله أعلم)[2].

*** عبد السلام بن إبراهيم اللقاني رَحِمَهُ اللهُ (٩٧١ ـ ١٠٧٨هـ):**

قال في شرح «جوهرة التوحيد» لوالده عند قوله:

---

(١) «شرح صحيح مسلم» ٣/ ١٩.

(٢) «إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل» ص٩٢ ـ ٩٣.

وكل نصٍّ أوهم التشبيها أوّله أو فوّض ورُم تنزيها

(«وكل نص»: أي لفظٍ ناص ورد في كتابٍ أو سنّة صحيحة. «أوهم التشبيها»: باعتبار ظاهر دلالته: أي أوقع في الوهم صحة القول به ـ ثم ذكر أمثلة من الصفات الخبرية ـ ثم قال: «أوّله»: وجوباً بأن تحمله على خلاف ظاهره، والمراد: أوِّله تفصيلاً معيِّناً فيه المعنى الخاص، آخذاً من المقابل الآتي كما هو مختار «الخلف» من المتأخرين ـ ثم ذكر تأويلات لما سبق من الصفات ـ ثم قال: وأشار لتنويع الخلاف بقوله: «أو فوّض»: علم المعنى المراد من ذلك النص تفصيلاً إليه ـ تعالى ـ وأوله إجمالاً كما هو طريق السلف. «ورم» أي اقصد واعتقد مع تفويض علم ذلك المعنى «تنزيهاً» له ـ تعالى ـ عما لا يليق به؛ فالسلف ينزّهونه ـ سبحانه ـ عما يوهمه ذلك الظاهر من المعنى المحال، ويفوّضون علم حقيقته على التفصيل إليه ـ تعالى ـ، مع اعتقاد أن هذه النصوص من عنده ـ سبحانه ـ.

فظهر مما قررنا اتفاق السلف والخلف على تنزيهه ـ تعالى ـ عن المعنى المحال الذي دلّ عليه ذلك الظاهر، وعلى تأويله وإخراجه عن ظاهره المحال، وعلى الإيمان بأنه من عند الله، جاء به رسول الله ﷺ، لكنهم اختلفوا في تعيين محملٍ له معنًى صحيح، وعدم تعيينه)[1].

*** أحمد بن محمد الدردير رحمه الله (١١٢٧ ـ ١٢٠١هـ):**

قال في شرح «الخريدة البهية» له: (واشتبه الأمر على أقوام وقوفاً مع الأمور العادية، وتمسكاً بظواهر نصوص شرعية. فقال قومٌ بالجهة، وقال آخرون بالجسمية، ويلزم منهما الحلول والاتصال أو الانفصال،

---

(١) «إتحاف المريد بشرح جوهرة التوحيد» ص١٣١ ـ ١٣٢.

تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً. وأجاب أئمتنا؛ سلفهم[1]، بأن الله ـ تعالى ـ منزه عن صفات الحوادث مع تفويض معاني هذه النصوص إليه ـ تعالى ـ إيثاراً للطريق الأسلم، وما يعلم تأويله إلَّا الله، وخلفهم[2]، بتعيين محامل صحيحة إبطالاً لمذهب الضالين، وإرشاداً للقاصدين، فحملوا اليد على القدرة، والوجه على الذات، والاستواء على الاستيلاء، وهكذا نظراً إلى الطريق الأحكم، وذهاباً إلى أن الوقف في الآية: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾، ومن ثم قيل: إن طريق السلف أسلم وطريق الخلف أعلم. والحاصل أنه لا بد من تأويلٍ؛ أي حمل اللفظ على غير ظاهره، إلَّا أن الخلف عينوا المحامل فتأويلهم تفصيلي، وتأويل السلف إجمالي)[3].

*** محمد بن درويش الحوت البيروتي (١٢٠٩ ـ ١٢٧٦هـ):**

قال بعد أن ساق طائفة من آيات الصفات في العلو والمعية:

(فإن كنت واسع القلب، فسيح الصدر، عظيم الذوق والإدراك، رددت علم جميع ذلك له ـ تعالى ـ ونزّهته عن المعنى الحسي المفهوم من ظاهر الرأي، كما كان عليه قرن الصحابة ومن تبعهم بإحسان، وهذا المذهب الأسلم والطريق الأقوم.

وإن كنت لست من فرسان هذا الميدان، فارجع إلى التأويل، كما عليه أئمة معتبرون، وهم من جاء بعد القرون الثلاثة تقريباً لفهم القاصر، وتطميناً لقلبه دفعاً للخواطر. وقد أوَّلَ الخلف الاستواء بالقهر والاستيلاء على العرش، وما دونه من الخلق كلهم، فهو منزّهٌ عن الاستقرار

---

(١) قوله: (سلفهم) بدل من قوله (أئمتنا).

(٢) وقوله: (خلفهم) عطف على (سلفهم).

(٣) «شرح الخريدة البهية» ص٤٢ ـ ٤٣.

والجلوس ونحوهما. . . والتأويل ليس ممنوعاً، فإنه جرى عليه كثير من أهل السنّة من المذاهب الأربعة مع أن الأئمة كلهم من السلف، لا من الخلف، ومذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف أحكم)[1].

*** محمد بن عبد العظيم الزرقاني (... ـ ١٣٦٧هـ):**

قال في مبحث «متشابه الصفات» تحت عنوان: «الرأي الرشيد في متشابه الصفات» (علماؤنا ـ أجزل الله مثوبتهم ـ قد اتفقوا على ثلاثة أمور تتعلق بهذه المتشابهات، ثم اختلفوا فيما وراءها:

فأوّل ما اتفقوا عليه: صرفها عن ظواهرها المستحيلة، واعتقاد أن هذه الظواهر غير مرادة للشارع قطعاً. كيف وهذه الظواهر باطلة بالأدلة القطعية، وبما هو معروفٌ عن الشارع نفسه في محكماته؟

ثانيه: أنه إذا توقف الدفاع عن الإسلام على التّأويل لهذه المتشابهات، وجب تأويلها بما يدفع شبهات المشتبهين، ويرد طعن الطاعنين.

ثالثه: أن المتشابه إن كان له تأويل واحد يُفهم منه فهماً قريباً، وجب القول به إجماعاً، وذلك كقوله ـ سبحانه ـ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، فإن الكينونة بالذات مع الخلق مستحيلة قطعاً، وليس لها بعد ذلك إلَّا تأويل واحد، هو الكينونة معهم بالإحاطة علماً وسمعاً وبصراً وقدرة وإرادة.

وأما اختلاف العلماء فيما وراء ذلك فقد وقع على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب السلف، ويسمى مذهب (المفوِّضة) بكسر الواو وتشديدها، وهو تفويض معاني هذه المتشابهات إلى الله وحده، بعد تنزيهه ـ تعالى ـ عن ظواهرها المستحيلة. . .

---

(١) «رسائل في بيان عقائد أهل السنة والجماعة»، ص٣٠ ـ ٣٢.

المذهب الثاني: مذهب الخلف، ويسمى مذهب (المؤوِّلة) بتشديد الواو وكسرها، وهم فريقان:

- فريقٌ يؤولها بصفات سمعية غير معلومة على التعيين، ثابتة له ـ تعالى ـ زيادة على صفاته المعلومة لنا بالتعيين، وينسب هذا إلى أبي الحسن الأشعري[1].
- وفريق يؤولها بصفاتٍ أو بمعانٍ نعلمها على التعيين، فيحمل اللفظ الذي استحال ظاهره من هذه المتشابهات على معنًى يسوغ لغةً، ويليق بالله عقلاً وشرعاً. وينسب هذا الرأي إلى ابن برهان وجماعة من المتأخرين...

المذهب الثالث: مذهب المتوسطين[2]، وقد نقل السيوطي هذا المذهب فقال: وتوسط ابن دقيق العيد فقال: إذا كان التأويل قريباً من لسان العرب لم ينكر، أو بعيداً توقفنا عنه وآمنا بمعناه على الوجه الذي أريد به مع التنزيه، وما كان معناه من هذه الألفاظ ظاهراً مفهوماً من تخاطب العرب قلنا به من غير توقف، كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، فنحمله على حق الله وما يجب له». اهـ)[3].

من خلال النصوص السابقة، نجد خيطاً واحداً ينتظم عدداً من

(١) لم يتبين لي الفرق بين هذا القول ومذهب المفوّضة، لا سيما وقد طبق هذا القول على صفة «الاستواء» فقال: (فطائفة الأشاعرة يؤوّلون من غير تعيين، ويقولون: إن المراد من الآيات إثبات أنه تعالى متصف بصفة سمعية لا نعلمها على التعيين تسمى صفة الاستواء).

(٢) الحقيقة أن هذا الأخير ليس مذهباً متوسطاً، بل هو مذهب ملفق من المذهبين السابقين: التأويل والتفويض، كما هو واضح من الكلام بعده.

(٣) «مناهل العرفان» ص١٨٢ ـ ١٨٦ باختصار.

العلماء في قرون متتابعة يتوارثون فكرة خاطئة إلى يومنا هذا تتعلق بأصل أصول الدين وهو العلم بالله ـ تعالى ـ، ويمكن تلخيص مفردات هذه الفكرة بالنقاط التالية:

١ ـ السلف والخلف متفقون على أن ظواهر الصفات السمعية تقتضي التشبيه.

٢ ـ السلف والخلف متفقون على ضرورة تأويل هذه الظواهر.

٣ ـ تأويل السلف (تأويلٌ إجمالي) يعني السكوت، وتفويض العلم بمعاني هذه الصفات إلى الله، وترك تعيين المعاني المحتملة، ولذلك فمذهبهم أسلم.

٤ ـ تأويل الخلف (تأويل تفصيلي) يعني تعيين معانٍ لائقة بالله يحتملها اللفظ لمن كان أهلاً لذلك، للحاجة إلى ذلك خوف وقوع العامة في التشبيه، ولذلك فمذهبهم أعلم وأحكم.

٥ ـ (التأويل) و(التفويض) إنما يتعلق بالصفات السمعية التي تُوهِمُ التشبيه فقط، وستأتي مناقشة هذا الخطأ العقدي الخطير، وتحرير نسبة «التفويض» إلى مذهب السلف في الباب الثاني بمشيئة الله ـ تعالى ـ.

من الجدير بالذكر في هذا المقام أن نشير إلى أن كل من اعتمد هذا التقسيم الآنف ذكره في المقارنة بين مذهب السلف والخلف، أو سوّغ الأخذ بأي منهما، أو رجّح أحدهما على الآخر ـ مجرد ترجيح ـ فإنه واقع في لوثة التفويض لا محالة.

ذلك أن من وازن بين المذهبين، أو رجح أحدهما فإنه مستصحب في ذهنه أن مذهب السلف مبني على الإحالة على مجهولات، وألفاظٍ جوفاء لا حقيقة لها ولا معنى، وبالتالي فهو واقعٌ بين جذبين:

أحدهما: إجلاله للسلف الصالح، وعلمه بخيريتهم وفضلهم على من بعدهم.

والثاني: ما فطر عليه العباد من الاطمئنان للمعلوم والاستيحاش من المجهول، والميل إلى البين، والنفرة عن المشكل.

فوقع في إحدى الكفتين: تجهيل مقرونٌ بالسلف، يوحي بالحيطة والسلامة.

ووقع في الكفة الأخرى: تعيين ظني مقرونٌ بالخلف، يتذرّع بالحكمة في دفع الشبه، فتثاقلت المعايير، واضطربت الآراء، فصارت الاحتمالات الممكنة:

(أ) الحيرة، وعدم الترجيح، وتسويغ الأخذ بأحد المذهبين:

قال الصاوي المالكي: (فارتكاب أحدهما كاف في العقيدة. والشخص مخيرٌ في اتباع أيهما شاء لأنهما متفقان على تنزيهه ـ تعالى ـ عن المعنى المحال، وعلى الإيمان بأنه من عند الله، جاء به رسول الله، لكنهم اختلفوا في تعيين معنًى صحيح وعدم تعيينه)[1].

(ب) ترجيح التفويض، وعدم النكير على من سلك مسلك التأويل:

ومن أمثلة ذلك ما قاله الشيخ علاء الدين بن محمد عابدين في بحث المتشابهات: (ومن هذا القبيل الإيمان بحقائق معاني ما ورد من الآيات والأحاديث المتشابهات كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، و﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾ [الفتح: ١٠]، وقوله ﷺ: «**ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا**»[2] الحديث، ما ظاهره يفهم أن الله

---

(١) «شرح الخريدة البهية» ص٤٢ ـ ٤٣.

(٢) رواه البخاري، كتاب التهجد ٢/٤٧، ومسلم، صلاة المسافرين ١/٥٢١ ـ ٥٢٣، ورواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد ومالك وغيرهم.

ـ تعالى ـ له مكان وجارحة. فإنَّ السلف كانوا يؤمنون بجميع ذلك على المعنى الذي أراد الله ـ تعالى ـ، وأراد رسوله ﷺ[1] من غير أن تطالبهم أنفسهم بفهم حقيقة شيء من ذلك، حتى يطلعهم الله ـ تعالى ـ عليه.

وأما الخلف، فلما ظهرت البدع والضلالات ارتكبوا تأويل ذلك، وصرفه عن ظاهره مخافة الكفر، فاختاروا بدعة التأويل على كفر الحَمْلِ على الظاهر ـ الموهم للتجسيم والتشبيه ـ وقالوا: استوى بمعنى استولى، أو بمعنى استوى عنده خلق العرش وخلق البعوضة، أو استوى علمه بما في العرش وغيره. واليد بمعنى القدرة، والنزول بمعنى نزول الرحمة.

فمن يجد في نفسه قدرة على صنيع السلف فليمش على سننهم، وإلَّا فليتبع الخلف، وليتحرز من المهالك)[2].

وهذا النص في غنية عن التعليق، فهو يعبر أدق تعبير عن المراجحة بين المذهبين لدى أصحاب هذا الاتجاه التي أسفرت عن غلبة باردة لمذهب التفويض المنسوب إلى السلف.

(ج) ترجيح التأويل، وعليه أكثر المتأخرين:

ونختار هذا النص لأبي المعالي الجويني في الدلالة عليه في مبحث الاستواء: (فإن قيل: هلَّا أجريتم الآية على ظاهرها من غير تعرضٍ للتأويل مصيراً إلى أنها من المتشابهات التي لا يعلم تأويلها إلَّا الله؟ قلنا: إن رام السائل إجراء الاستواء على ما ينبئ عنه في ظاهر

---

(١) المعروف أن القائلين بالتفويض ينفون علم المراد حتى عن النبي ﷺ، كذلك يمنعون أن يطلع الله أحداً على مراده، وأنه لا سبيل إلى ذلك، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾.

(٢) «الهدية العلائية» ص٤٧١، بتحقيق سعيد البرهاني.

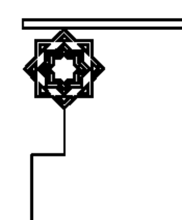
اللسان، وهو الاستقرار، فهو التزام للتجسيم؛ وإن تشكك في ذلك كان في حكم المصمم على اعتقاد التجسيم. وإن قطع باستحالة الاستقرار، فقد زال الظاهر، والذي دعا إليه من إجراء الآية على ظاهرها لم يستقم له. وإذا أزيل الظاهر قطعاً، فلا بد بعده في حمل الآية على محمل مستقيم في العقول، مستقر في موجب الشرع، والإعراض عن التأويل حذاراً من مواقعة محذورٍ في الاعتقاد يجر إلى اللبس والإيهام، واستزلال العوام، وتطريق الشبهات إلى أصول الدين، وتعريض بعض كتاب الله ـ تعالى ـ لرجم الظنون)[١].

فهؤلاء المؤولون إنما يطلبون معنًى تأوي إليه أفئدتهم وأفئدة الناس، ولو كانوا يفقهون مراد السلف ما لجؤوا إلى التحريف والقول على الله بلا علم، ولكنهم ظنوا أن السلف يفوّضون العلم بالمعنى، فلم يشف غلتهم، ولم يدفع خوفهم في وقوع العوام في التشبيه مسلك التفويض، فقالوا بالتأويل. ومن ثم يصدق عليهم أنهم: شبّهوا أولاً، ففوّضوا ثانياً، فحرّفوا ثالثاً:

- شبّهوا حين اعتقدوا أن ظواهر النصوص تقتضي التشبيه.
- وفوّضوا حين اعتقدوا أنه يتعين صرفها عن ذلك الظاهر إلى المعنى الذي أراده الله وهو مجهول عندهم.
- وحرّفوا حين تجرّؤوا على تعيين معانٍ لها من عند أنفسهم.

* * *

(١) كتاب «الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد»، تحقيق: أسعد تميم، ص٦٠، والمشهور أن الجويني ﷺ رجع عن مذهب التأويل في رسالته الموسومة بـ «الرسالة النظامية» إلى ما رأى أنه مذهب السلف، والحقيقة أنه مذهب المفوضة الذي يرده هنا ردًّا مقنعاً.




الفصل الثالث

نشأته والأسباب التي أدت إلى ظهوره

أولاً: نشأته:

يصعب تحديد بداية واضحة لنشأة القول بالتفويض، لكن يمكن القول بأن التفويض نشأ في أروقة المدرسة الكلَّابية التي كانت تهدف إلى التوفيق والتوسط بين المنهج النقلي الأثري الذي كان عليه السلف، وبين المنهج العقلي المنحرف الذي اعتمده المتكلمون. وقد تخرج من هذه المدرسة مذهبان كبيران ينتسبان إلى السنَّة، هما: مذهب الأشعرية، ومذهب الماتريدية.

ومن الخصائص المشتركة بين هذين المذهبين:

أولاً: قوة انتساب مؤسسيهما للسلف، وعدائهما للجهمية والمعتزلة، ومخالفتهما لهما في مختلف أبواب الاعتقاد، كَنَفْيِ الصفات.

ثانياً: تأثرهما بالأصول العقلية الكلامية المفضية إلى تأويل الصفات الاختيارية والخبرية.

ومع تباين الوجهتين: الإثبات والتأويل، واستحالة التوفيق بينهما، مع اضطرار القوم إلى تصويب السلف وتصويب طريقتهم نشأ القول بأن مذهب السلف هو «التفويض» حتى لا يتصادم الاتجاهان في محل واحد، فنسبوا السلف إلى الإعراض والكف عن فهم مراد النصوص والاكتفاء بإقرار الألفاظ، وادعوا لأنفسهم النظر والتحقيق والفهم.

فالتفويض إذاً فكرة لجأ إليها أهل التأويل ـ التحريف ـ ليخففوا من درجة التعارض بين مذهب الإثبات ومذهب التحريف، وليضيقوا رقعة الخلاف ويقصروها على مسألة تعيين المراد أو عدم تعيينه، وليحفظوا بالتالي في نفوسهم ونفوس أتباعهم مصداقية انتسابهم للسلف وأهل الحديث.

كما قابل هذا الاتجاه، والتقى معه في منتصف الطريق اتجاه آخر، نشأ في حواشي مدرسة أهل الحديث، من قبل بعض المتأثرين بمقالة الكلابية وأصولها الكلامية[1]، فوجدوا في التفويض مخرجاً من التعارض الظاهر بين نصوص الإثبات القاطعة الصريحة، والأصول العقلية التي ظنوها قطعية. فتمخض هذا اللقاء عن ولادة مقالة التفويض ونسبتها إلى السلف.

ثانياً: الأسباب التي أدت إلى ظهور مذهب التفويض:

يمكن إجمالها بما يلي:

١ ـ الفهم الخاطئ لمذهب السلف:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ﵀: (فإن هؤلاء المبتدعين الذين يفضلون طريقة الخلف من المتفلسفة ومن حذا حذوهم على طريقة

---

(١) ومن أمثلة ذلك ما جرى في زمن الإمام أبي بكر بن خزيمة ﵀، من تسرب مقالة الكلَّابية بنفي تعلق كلامه تعالى بمشيئته إلى بعض أصحاب ابن خزيمة الكبار بناءً على أصل الكلابية «نفي حلول الحوادث»، فاشتد نكيره ﵀ لهذه الشبهة، وجمع أصحابه ونهاهم عن الخوض في الكلام، وصنف في الرد على الكلابية، وجرى في ذلك محن وخطوب، انظر في هذه القضية ما نقله شيخ الإسلام ابن تيمية عن أبي إسماعيل الأنصاري الهروي، والحاكم النيسابوري في «درء تعارض العقل والنقل» ٢/ ٧٦ ـ ٨٣.

السلف: إنما أتوا من حيث ظنوا: أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه لذلك، بمنزلة الأميين الذين قال الله فيهم: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨]، وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات. فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالة التي مضمونها نبذ الإسلام وراء الظهر. وقد كذبوا على طريقة السلف، وضلوا في تصويب طريقة الخلف؛ فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف في الكذب عليهم، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف)[1].

ولا ريب أن الحكم على الشيء فرعٌ عن تصوره. فلمَّا لم يتصوَّروا مذهب السلف على حقيقته، ظنوا به ذلك الظن فلم يعجبهم، فراحوا يبحثون عن البدائل.

ومما ساعد على تكوّن هذا الفهم الخاطئ لطريقة السلف، بعض العبارات المنقولة عنهم في شأن نصوص الصفات. وإذا كان قد أخبر الله في كتابه أن الذين في قلوبهم زيغ يتبعون ما تشابه منه، والتشابه الخاص هنا أمر نسبي؛ فقد يشتبه على بعض الناس دون بعض، ومع ذلك فهم يتبعون ما تشابه منه محرفين متأولين... إذا كان هذا يقع في كلام الله، فلأن يقع في كلام غيره أولى. وهذا ما حدث لهؤلاء حيث جعلوا تلك العبارات المشتبهات الواردة عن السلف، مدعاةً لاتباع الذين في قلوبهم زيغ ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويلها.

ومن ذلك ما ورد عن السلف ـ رحمهم الله ـ من الأمر بالسكوت والكف والإمرار. وكذلك ما ورد عنهم من نفي المعنى والنهي عن

(١) «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» ٥/ ٩، ١٠.

تفسيرها، والاقتصار على قراءتها. وقد أرادوا بذلك معنًى حقّاً، وأراد غيرهم بها معنًى باطلاً كما سنبيِّنه ـ إن شاء الله ـ عند الجواب عن شبهاتهم في الباب الثاني.

٢ ـ الأصول العقلية المستمدة من الفلسفة اليونانية:

تقدمت الإشارة إلى الأثر السيِّئ الذي خلفته حركة تعريب كتب الفلسفة والمنطق اليوناني على المسلمين، مما أدى إلى وجود طائفة «المتكلمين» وهم الذين يعتمدون في إثبات العقائد الدينية على المقدمات العقلية، زاعمين التوفيق بينها وبين النصوص الشرعية.

وقد تلقى هؤلاء المتكلمون بعض النظريات وجعلوها أصولًا يحتكمون إليها، ويقدمونها على دلالة الكتاب والسنَّة. قال شيخ الإسلام رحمه الله بعد ذكر السبب السابق: (وسبب ذلك اعتقادهم أنه ليس له في نفس الأمر صفة دلت عليها هذه النصوص بالشبهات الفاسدة التي شاركوا فيها إخوانهم من الكافرين؛ فلما اعتقدوا انتفاء الصفات في نفس الأمر، وكان مع ذلك لا بد للنصوص من معنى، بقوا مترددين بين الإيمان باللفظ وتفويض المعنى ـ وهي التي يسمونها طريقة السلف ـ وبين صرف اللفظ إلى معانٍ بنوع تكلُّف ـ وهي التي يسمونها طريقة الخلف ـ فصار هذا الباطل مركباً من فساد العقل والكفر بالسمع؛ فإن النفي إنما اعتمدوا فيه على أمورٍ عقلية ظنوها بينات وهي شبهات، والسمع حرفوا فيه الكلم عن مواضعه.

فلما ابتنى أمرهم على هاتين المقدمتين الكفريتين الكاذبتين: كانت النتيجة استجهال السابقين الأولين واستبلاههم، واعتقاد أنهم كانوا قوماً أميين، بمنزلة الصالحين من العامة؛ لم يتبحروا في حقائق العلم بالله، ولم يتفطنوا لدقائق العلم الإلهي، وإن الخلف الفضلاء حازوا قصب

السبق في هذا كله)[1].

ومن تلك الأصول التي اعتمدها متكلمو الأشاعرة، وتوارثوها في كتبهم[2]، وبنوا عليها بعض اعتقاداتهم في نفي بعض الصفات ومن ثم تأويلها أو تفويضها:

❐ القول بنفي حلول الحوادث ليتوصلوا إلى نفي الصفات الفعلية كالاستواء والنزول.

❐ القول بنفي الجسمية ليتوصلوا إلى نفي الصفات الخبرية كالوجه واليدين.

❐ القول بنفي التحيز والجهة ليتوصلوا إلى نفي العلو والفوقية.

ومن أمثلة تأثير الأصول العقلية المزعومة وحملها معتقدها على القول بالتفويض ما وقع للقاضي أبي يعلى الحنبلي رحمه الله، فقد كان صاحب سنَّة واتباع بل وزيادة في الإثبات لكن تأثر بأقوال المتكلمين في نفي الحوادث، ودعوى الجسمية... إلخ، فقال في صفتي النزول والاستواء ـ وهما من الصفات الفعلية المتعلقتان بالمشيئة ـ: (وذلك جائزٌ لا على وجه الانتقال من مكان، وشغل مكان آخر كما جاز وصفه بالاستواء على العرش لا على وجه الانتقال، وإن كان حرف «ثم» يقتضي حدوث استواء)[3]، وقال في الكلام على حديث: «يؤتى بالعبد المؤمن يوم القيامة فيدنيه الله ـ تعالى ـ منه...» الحديث[4]: (فإن قيل

---

(١) «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» ٥/٩، ١٠.

(٢) انظر على سبيل المثال: «أصول الدين» لعبد القاهر البغدادي، ص٧٣ ـ ٧٨، و«الإرشاد» للجويني ص٥٨ ـ ٦٨، و«المطالب العالية» للرازي ٢/٢٥ ـ ٥٦، و«المواقف» للإيجي، ص٢٧٠ ـ ٢٧٨ وغيرها.

(٣) «إبطال التأويلات» ١/١٥٧.

(٤) رواه البخاري، كتاب المظالم ٣/٩٧، وأحمد ٢/٧٤.

في حمله على ذلك ما يفضي إلى إحالة صفاته وإخراجها عما تستحقه؛ لأنه تستحيل المساحة والمسافة وبُعد المكان والنهاية عليه ـ سبحانه ـ.

قيل: هذا غلطٌ لما بيَّنا، وهو أنَّا لا نصفه بالانتقال من مكان إلى مكان، حتى يجيء منه ما ذكرت، وإنما تلك صفة راجعة إلى العبد. ولأن هذا لا يقتضي كونه في مكان، وكذلك رؤيته ـ سبحانه ـ لا توجب كونه في مكان، كذلك الدنو منه لا يوجب كونه على مسافة)[1].

فهذه الصفات الفعلية التابعة لمشيئته ـ سبحانه ـ وحكمته قد صارت عنده مجرد صفاتٍ لا تحمل معنى معقولاً البتة، بل هي مجرد صفات وصف الرب بها نفسه بمنزلة الكلام الأعجمي الذي لا يفقه السامع له مراداً. وإنما حمل على ذلك تلك اللوازم العقلية المدعاة مثل انتفاء حلول الحوادث، ومشابهة الأجسام وإنكار المكان والمسافة، مما لم يرد في الكتاب والسنَّة بنفي ولا إثبات. فكلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ مشعر بالتفويض، آيل إليه.

وهذا ما دعا تلميذه أبا الوفاء ابن عقيل رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى الشعور بالتناقض بين دعوى الإثبات دون مثبَت حقيقة، فجنح به الحال إلى الميل نحو التأويل لتحصيل معانٍ مدركة وإن كانت مزعومة.

٣ ـ دعوى الخوف على عقائد العوام:

تُعد هذه المسألة من أكبر الأسباب التي أدت إلى «توطين» التفويض ونشره وإلزام قطاع كبير من المسلمين ـ وهم العوام ـ بانتحاله وتقلده.

وأهل الفطر السليمة، والنفوس المستقيمة، التي لم تتلطخ بأوضار

(١) «إبطال التأويلات» ١/ ٢٢٧، ٢٢٨.

المباحث الكلامية ميالون بطبعهم وجِبِلَّتهم الأصلية إلى الإثبات مع التنزيه. ولم يكن النبي ﷺ يفرق في تلاوة الآي والأخبار بين فئات المسلمين، بل كان الخطاب العام مشتركاً، ولم يكن ثمة ما يخص أحداً دون أحد في المعتقد.

ولكن المنحرفين، الصارفين لغيرهم عن مقتضى الفطرة، هولوا الأمر على الجمهور ودعوهم إلى عدم الفهم، وحذروهم من عواقب وهمية إن هم تلقوا الأخبار والنصوص وفق ما تدل عليه، وألزموهم بمذهب التفويض والكف عن تدبر مراد الشارع في أمسِّ قضية يحتاجون إليها. وما حملهم على ذلك إلَّا علمهم أن الجمهور يأبى تأويلاتهم المفتعلة وتحريفاتهم المتكلفة. وهكذا خالفوا الحق في المضمون والمنهج.

قال الغزالي بعد أن ساق آية الاستواء وحديث النزول: (...الكلام على الظواهر الواردة في هذا الباب طويل، ولكن نذكر منهجاً في هذين الظاهرين يرشد إلى ما عداه، وهو أنَّا نقول: الناس في هذا فريقان: عوامٌ وعلماء، والذي نراه اللائق بعوام الخلق أن لا يخاض بهم في هذه التأويلات، بل ننزع عن عقائدهم كل ما يوجب التشبيه ويدل على الحدوث، ونحقق عندهم أنه موجود ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ وإذا سألوا عن معاني هذه الآيات زجروا عنها، وقيل: ليس هذا بعشّكم فادرجوا فلكل علم رجال، ويجاب بما أجاب به مالك بن أنس رضي الله عنه، بعض السلف حيث سأل عن الاستواء فقال: الاستواء معلوم، والكيفية مجهولة، والسؤال عنه بدعة، والإيمان به واجب. وهذا لأن عقول العوام لا تتسع لقبول المعقولات، ولا إحاطتهم باللغات، ولا تتسع لفهم توسيعات العرب في الاستعارات.

وأما العلماء فاللائق بهم تعريف ذلك وتفهمه، ولست أقول أن ذلك فرض عين إذ لم يرد به تكليف، بل التكليف التنزيه عن كل ما تشبهه بغيره، فأما معاني القرآن فلم يكلف الأعيان فهم جميعها أصلاً، ولكن لسنا نرتضي قول من يقول: إن ذلك من المتشابهات كحروف أوائل السور. فإن حروف أوائل السور ليست موضوعة باصطلاح سابق للعرب للدلالة على المعاني، ومن نطق بحروفٍ وهن كلمات لم يصطلح عليها، فواجب أن يكون معناه مجهولاً إلَّا أن يعرف ما أردته. فإذا ذكره صارت تلك الحروف كاللغة المخترعة من جهته)[1]، ثم شرع في تأويل النصين.

ونسجل على هذا الكلام الملاحظ التالية:

١ ـ إن تقسيم الناس في أمر الاعتقاد إلى عوام وعلماء لا مستند له من شرع الله ولا من هدي رسول الله ﷺ، فالنبي ﷺ خاطب الناس كافة عربيّهم وعجميّهم، متعلِّمهم وأميّهم، بحقائق واحدة، وعقيدة واحدة، كما قال الله ـ تعالى ـ: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٨﴾﴾ [الأعراف: ١٥٨]. بل لا يعلم التفريق في حقيقة الخطاب إلَّا عند الفِرَق الباطنية التي تعتقد بأن «الظاهر» للعوام و«الباطن» للخواص.

وإنما يسوغ التفريق في أسلوب الخطاب وبيانه مع وحدة المعنى والحقيقة مراعاةً للأمي الجاهل، وضعيف الإدراك، ونحوه...

٢ ـ أن في ذلك امتهاناً لعامة الناس وتجهيلاً لهم بأشرف ما

(١) «الاقتصاد في الاعتقاد»، ص٣٦.

خلقوا لأجله وهو العلم بالله ـ تعالى ـ، فكيف يقال لهم: ليس هذا بعشِّكم فادرجوا فلكل علمٍ رجال.

٣ ـ إن فيه افتياتاً على مذهب السلف، ونسبة حملته إلى تجهيل الناس وصرفهم عن العلم بمعبودهم، ولأجل ذلك جرى تحريف خبر الإمام مالك المشهور من وجوه:

أ ـ وصف السائل بأنه «بعض السلف» مع العلم أن الإمام مالك قال في آخر جوابه: وما أظنك إلَّا مبتدعاً، وأمر به فأخرج من المسجد. وهو ما لم يذكره الغزالي.

ب ـ السائل لم يسأل عن معنى الاستواء كما أوهم الغزالي رحمه الله، وإنما سأل عن الكيفية حيث قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، كيف استوى؟ فلأجل ذلك زجره الإمام مالك زجراً بليغاً، واتهمه بالبدعة[(١)].

ج ـ تعقيب الغزالي على الخبر وتعليله إياه بما يوافق ما أراد بزعمه أن ذلك: (لأن عقول العوام لا تتسع لقبول المعقولات ولا إحاطتهم باللغات ولا تتسع لفهم توسيعات العرب في الاستعارات). مع أن الإمام مالك قد بين بأن الاستواء معلوم، أي معلوم المعنى تعرفه العرب من لغتها.

٤ ـ إشارة الغزالي رحمه الله إلى ذم الجهل، وأن اللائق بالعلماء تعريف ذلك وتفهمه أمر جيد، ولكن اعتباره تلك النصوص من المتشابهات خطأ، وليس البديل عن ذلك هو التحريف الذي يسمونه تأويلاً. لكن كيف ارتضى الغزالي وسائر الأشاعرة أن يجعلوا مذهب العوام والبُله والجهلة هو نفسه مذهب السلف «التفويض»!؟ مع إدراكهم

---

(١) انظر القصة في: «شرح أصول اعتقاد أهل السنَّة والجماعة» ٣/٣٩٧.

الواضح ما يتضمنه ذلك من الجهل والتجهيل؟!. وقد كرر الغزالي هذا التقسيم وهذا المنهج في العديد من كتبه[1].

*** هذه الأسباب الثلاثة:**

١ ـ الفهم الخاطئ لمذهب السلف.

٢ ـ الأصول العقلية الباطلة.

٣ ـ الخوف على عقائد العوام.

*** بالإضافة إلى بعض الأسباب البشرية العامة، مثل:**

٤ ـ الجهل، والظن بأن التفويض مذهب صحيح.

٥ ـ محبة الخروج من الخلاف، فالبعض إذا اطلع على أدلة الفريقين، وصعب عليه الفهم والترجيح، لجأ إلى التفويض كمخرج من الخلاف.

* * *

---

(١) انظر على سبيل المثال: «القسطاس المستقيم»، ص٥٦، و«إلجام العوام عن علم الكلام»، ص٥٣ وما بعدها.

الباب الثاني

شبهات أهل التفويض ومناقشتها

ويتضمن أربعة فصول:

* **الفصل الأول: استدلالاتهم بالقرآن.**
* **الفصل الثاني: استدلالاتهم بالمأثور.**
* **الفصل الثالث: دعوى أن التفويض هو الطريق الأسلم.**
* **الفصل الرابع: دعوى أن العقل ليس له مدخل في باب الصفات.**

○ **تمهيد:**

ما من صاحب بدعة يدعي الحق إلَّا يستند على جملة من الشبهات الباطلة ـ يزعم أنها أدلة ـ يلبس بها على غيره، كما لبس عليه الشيطان بها من قبل.

وقد عظمت البلية بهؤلاء المفوِّضة من جهة انتسابهم للسلف، وانتحالهم بعض مقالتهم، وشوبها بباطلهم.

فهم ـ في الجملة ـ يبدون للناس مناوئين لأهل الكلام المذموم، محذرين من سلوك سبيلهم ـ كما هو الواقع فعلاً ـ لكن لا لينقلوا الناس من طرف التعطيل ليقفوا بهم عند الوسط العدل الذي هو الإثبات مع التنزيه، وإنما ليلقوا بهم في غياهب الظلمات، ودياجير الجهالات والعمايات، حيث لا علم ولا يقين ولا فهم ولا تدبر.

والمؤلم حقّاً هو احتجاجهم بنصوص الكتاب والسنَّة وأقوال السلف، وتحميلها ما لا تحتمل، وتوجيهها حسبما يوافق بدعهم، مما أدى إلى اغترار كثير من الناس بهم، والتباس الأمر عليهم، حتى خُيل إليهم أنهم على طريقة السلف.

وسوف نعرض في هذا الباب لما علمناه من الشبهات التي يعتمد عليها أهل التجهيل، ونناقش كل شبهة على ضوء النص والدليل وفهم السلف الصالح إن شاء الله تعالى.

* * *



الفصل الأول

استدلالاتهم بالقرآن

إن مما يدعو إلى العجب أن تكون آية آل عمران التي هي أصل في بيان منشأ البدع والتحذير منها، وبيان واجب المؤمنين الراسخين في العلم حيال المتشابهات، هي محل فتنة هؤلاء القوم، ومنطلق زيغهم، باتباع المتشابه، وهذا من المفارقات العجيبة، لكن: ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [المائدة: ٤١]. ففرق الضلالة المتقابلة من جبرية وقدرية، ومن مرجئة ووعيدية وغيرهم وقع لهم اتباع المتشابه في آيات من كتاب الله ـ سوى هذه الآية ـ فضلُّوا وأضلُّوا، أما أهل التفويض فأتوا من حيث ينبغي أن يأمنوا، وأخذوا من حيث لم يحتسبوا، فجانبوا الصواب في فهم منهج الصواب المتمثل في هذه الآية العمدة: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝٧﴾ [آل عمران: ٧]. وسنعرض شبهتهم من مقالة من وقع له شيء من التفويض، ثم نناقشها من خلال ردود أهل السنَّة عليها.

قال القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء في كتابه «إبطال التأويلات لآيات الصفات»: (فصل: في الدلالة على أنه لا يجوز الاشتغال بتأويلها وتفسيرها: من وجوه: أحدها: أن آي الكتاب قسمان: أحدهما: محكمٌ، تأويله تنزيله، يفهم المراد منه بظاهره، وقسم

هو متشابه لا يعلم تأويله إلَّا الله، ولا يوقف على معناه بلغة العرب، بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وقوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾، فالواو هنا للاستئناف وليست عاطفة.

وكذلك أخبار الرسول ﷺ جارية هذا المجرى، ومنزلة على هذا التنزيل؛ منها البين المستقل في بيانه بنفسه، ومنها ما لا يوقف على معناه بلغة العرب)[1].

ومن هذا العرض نستنبط المقدمات التي أنتجت مقالة التفويض وهي:

١ ـ نصوص الصفات من قسم المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلَّا الله.

٢ ـ المحكم ما أريد به ظاهره، والمتشابه ما لا يوقف على معناه بلغة العرب.

٣ ـ التأويل المذكور في الآية ـ الذي لا يعلمه إلَّا الله ـ هو صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنًى يخالف الظاهر (التحريف).

فتكون النتيجة: أنه لا يجوز الاشتغال بتأويلها وتفسيرها لامتناع الوقوف على معناها بلغة العرب، فهي مما استأثر الله بعلمه، فالسبيل فيها التفويض المحض.

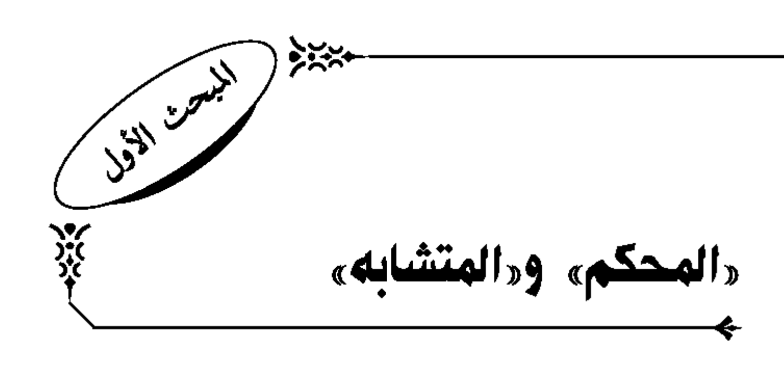
وهذا يستدعي تحرير الكلام في بعض الألفاظ المشتركة التي أسس عليها المفوضة مقالتهم وهي:

أولاً: المراد بـ«المحكم» و«المتشابه».

ثانياً: المراد بـ«التأويل» و«الظاهر».

---

(١) «إبطال التأويلات»، ص٥٩.



اختلفت عبارات المفسرين في تعريف المحكم والمتشابه من الآيات، حتى قال الإمام الخطابي رَحِمَهُ اللهُ عن آية آل عمران: (هذه الآية مشكلة جدّاً، وأقاويل المتأولين فيها مختلفة)(١). ونكتفي بعرض ما أورده إمام المفسرين ابن جرير الطبري رَحِمَهُ اللهُ مختصراً عند ذكر هذه الآية: (فأما المحكمات فإنهن اللواتي قد أحكمن بالبيان والتفصيل، وأثبتت حججهن وأدلتهن على ما جعلن أدلة عليه، من حلالٍ وحرامٍ، ووعدٍ ووعيد، وثوابٍ وعقاب، وأمرٍ وزجر، وخبرٍ ومثل، وعظة وعبرٍ، وما أشبه ذلك.

ثم وصف جل ثناؤه هؤلاء الآيات المحكمات بأنهن هن أم الكتاب، يعني بذلك أنهن أصل الكتاب الذي فيه عماد الدين والفرائض الحدود، وسائر ما بالخلق إليه الحاجة من أمر دينهم، وما كلفوا من الفرائض في عاجلهم وآجلهم، وإنما سماهن أم الكتاب لأنهن معظم الكتاب، وموضع مفزع أهله عند الحاجة إليه...

وأما قوله «متشابهات» فإن معناه متشابهات في التلاوة، مختلفات في المعنى، كما قال جل ثناؤه: ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾ [البقرة: ٢٥]، يعني في المنظر، مختلفاً في المطعم..)(٢).

---

(١) «أعلام الحديث» ٣/ ١٨٢٤.

(٢) «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» ٣/ ١٧٠.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (.. إن الله وصف القرآن كله بأنه محكم وبأنه متشابه. وفي موضع آخر جعل منه ما هو محكم ومنه ما هو متشابه. فينبغي أن يعرف الإحكام والتشابه الذي يعمه، والإحكام والتشابه الذي يخص بعضه. قال تعالى: ﴿الٓر كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ﴾ [هود: ١]، فأخبر أنه أحكم آياته كلها. وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ﴾ [الزمر: ٢٣]، فأخبر أنه كله متشابه.

والحكم هو الفصل بين الشيئين، والحاكم يفصل بين الخصمين، والحكمة فصلٌ بين المشتبهات علماً وعملاً، إذا ميز بين الحق والباطل، والصدق والكذب، والنافع والضار. وذلك يتضمن فعل النافع وترك الضار، فيقال: حَكَمت السفيه، وأحكَمته إذا أخذت على يده، وحكمت الدابة وأحكمتها إذا جعلت لها حَكَمَة، وهو ما أحاط الحنك من اللجام، وإحكام الشيء إتقانه. فإحكام الكلام: إتقانه بتمييز الصدق من الكذب في أخباره، وتمييز الرشد من الغي في أوامره.

والقرآن كله محكم بمعنى الإتقان، فقد سماه الله حكيماً بقوله: ﴿الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ ۝١﴾ [يونس: ١].

وأما التشابه الذي يعمه فهو ضد الاختلاف المنفي عنه في قوله: ﴿وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾ [النساء: ٨٢]، وهو الاختلاف المذكور في قوله: ﴿إِنَّكُمۡ لَفِي قَوۡلٖ مُّخۡتَلِفٖ ۝٨ يُؤۡفَكُ عَنۡهُ مَنۡ أُفِكَ ۝٩﴾ [الذاريات: ٨، ٩]. فالتشابه هنا هو تماثل الكلام وتناسبه، بحيث يصدق بعضه بعضاً...

وهذا التشابه العام لا ينافي الإحكام، بل هو مصدق له. فإن الكلام المحكم المتقن يصدق بعضه بعضاً، لا يناقض بعضه بعضاً. بخلاف الإحكام الخاص، فإنه ضد التشابه الخاص. فالتشابه الخاص هو مشابهة الشيء لغيره من وجه مع مخالفته له من وجهٍ آخر، بحيث

يشتبه على بعض الناس أنه هو أو هو مثله، وليس كذلك.

والإحكام هو الفصل بينهما بحيث لا يشتبه أحدهما بالآخر. وهذا التشابه إنما يكون لقدرٍ مشترك بين الشيئين مع وجود الفاصل بينهما.

ثم من الناس من لا يهتدي للفصل بينهما، فيكون مشتبهاً عليه، ومنهم من يهتدي إلى ذلك، فالتشابه الذي لا تمييز معه قد يكون من الأمور النسبية الإضافية. بحيث يشتبه على بعض الناس دون بعض. ومثل هذا يعرف منه أهل العلم ما يزيل عنهم هذا الاشتباه، كما إذا اشتبه على بعض الناس ما وعدوا به في الآخرة بما يشهدونه في الدنيا فظن أنه مثله، فعلم العلماء أنه ليس هو مثله، وإن كان مشبهاً له من بعض الوجوه)[1].

فتبين من هذا العرض أن «الإحكام» و«التشابه» المتعلقان بالقرآن أربعة أنواع:

١ ـ الإحكام العام: بمعنى الإتقان في أخباره وأحكامه.

٢ ـ التشابه العام: وهو تماثله وتناسبه وتصديق بعضه بعضاً.

٣ ـ التشابه الخاص: وهو مشابهة الشيء لغيره من وجه، ومخالفته له من وجهٍ آخر.

٤ ـ الإحكام الخاص: الفصل بين الشيئين المشتبهين من وجه، المختلفين من وجه آخر.

فالأول والثاني متفقان، والثالث والرابع متضادان.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (ـ فصل ـ وأما إدخال أسماء الله وصفاته، أو بعض ذلك في المتشابه الذي لا يعلم

---

(١) «التدمرية»، ص١٠٢ ـ ١٠٦، باختصار.

تأويله إلَّا الله، أو اعتقاد أن ذلك هو المتشابه الذي استأثر الله بعلم تأويله، كما يقول كل واحدٍ من القولين طوائف من أصحابنا وغيرهم. فإنهم وإن أصابوا في كثير مما يقولون ونجوا من بدع وقع فيها غيرهم، فالكلام على هذا من وجهين:

الأول: من قال إن هذا من المتشابه، وأنه لا يُفهم معناه: فنقول: أما الدليل على بطلان ذلك فإني ما أعلم عن أحدٍ من سلف الأمة، ولا من الأئمة، لا أحمد بن حنبل ولا غيره، أنه جعل ذلك من المتشابه الداخل في هذه الآية، ونفى أن يعلم أحد معناه، وجعلوا أسماء الله وصفاته بمنزلة الكلام الأعجمي الذي لا يُفهم، ولا قالوا: إن الله ينزل كلاماً لا يفهم أحد معناه، وإنما قالوا كلمات لها معانٍ صحيحة. قالوا في أحاديث الصفات «تُمر كما جاءت». ونهوا عن تأويلات الجهمية - وردوها وأبطلوها - التي مضمونها تعطيل النصوص على ما دلت عليه. ونصوص أحمد والأئمة قبله بيّنة في أنهم كانوا يبطلون تأويلات الجهمية منها، ويقرون النصوص على ما دلت عليه من معناها، ويفهمون منها بعض ما دلت عليه كما يفهمون ذلك في سائر نصوص الوعد والوعيد والفضائل وغير ذلك...

الوجه الثاني: أنه إذا قيل: هذه من المتشابه، أو كان فيها ما هو من المتشابه، كما نقل عن بعض الأئمة أنه سمى بعض ما استدل به الجهمية متشابهاً، فيقال: الذي في القرآن أنه لا يعلم تأويله إلَّا الله، إما المتشابه وإما الكتاب كله، ونفي علم تأويله ليس نفي علم معناه، كما قدمناه في القيامة وأمور القيامة، وهذا الوجه قوي إن ثبت حديث ابن إسحاق في وفد نجران أنهم احتجوا على النبي ﷺ بقوله: «**إنا**» و«**نحن**» ونحو ذلك، ويؤيده أيضاً أنه قد ثبت في القرآن متشابهاً وهو ما يحتمل معنيين، وفي مسائل الصفات ما هو من هذا الباب كما أن ذلك في

مسائل المعاد أولى. فإن نفي التشابه بين الله وبين خلقه أعظم من نفي التشابه بين موعود الجنة وموجود الدنيا)[1].

فأبطل الشيخ رحمه الله إدخال أسماء الله وصفاته في المتشابه، أو اعتقاد أنه هو المتشابه بأمرين:

الأول: براءة السلف قاطبة من هذا الاعتقاد، بل الثابت المنقول عنهم هو إثبات المعاني.

الثاني: أن التشابه الذي يطلقه بعض السلف على بعض ما يستدل به الجهمية إنما هو تشابه المعاني الذي لا يختص بباب الصفات، والعلم بالمعنى المراد ممكن بل متحقق، والمنفي العلم بتأويله لا العلم بمعناه.

والخلاصة أن إطلاق القول بأن معاني أسماء الله وصفاته من المتشابه، أو هي المتشابه، باطل، لم يصدر عن أحدٍ من السلف. لكن قد يقع تشابه نسبي إضافي خاص لبعض الناس في هذا الباب فيزول بالإحكام الخاص الذي يعلمه الراسخون في العلم.

أما حقائق هذه المعاني وكيفياتها، فلا ريب أنه مما استأثر الله بعلمه، وحجب إدراك كنهه عن خلقه، فلا سبيل لأحدٍ إلى العلم به.

* * *

(١) «الإكليل في المتشابه والتأويل»، ص٢٥، ٢٦، ص٣٦، ٣٧.



«التأويل» و«الظاهر»

لمَّا تقرر عند أهل التفويض أن أسماء الله وصفاته من المتشابه، أو هي المتشابه المذكور في قوله: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ﴾، كانت تتمة هذه الشبهة أن بيان معاني أسماء الله وصفاته هو التأويل الذي لا يعلمه إلَّا الله، المذكور في الآية: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾، فأنتجت هذه الشبهة المركبة من هاتين المقدمتين مذهب التفويض.

وقد بنى أهل التفويض هاتين المقدمتين على تعين الوقف التام عند قوله: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾، واستئناف الكلام بعده بقوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ...﴾. وتحرير الكلام في هذا المقام يقتضي بيان معنى التأويل، وبيان موضع الوقف في الآية ثم توجيهها.

أولاً: معاني التأويل:

قال في «الصحاح» في مادة «أول»: (التأويل: تفسير ما يؤول إليه الشيء وقد أولته وتأولته تأولاً بمعنى. ومنه قول الأعشى:

على أنها كانت تَأَوّلُ حُبِّها ... تأولُ رِبْعِيّ السِقابِ فأصحبا

قال أبو عبيدة: يعني تأول حبها، أي تفسيره ومرجعه، أي أنه كان صغيراً في قلبه فلم يزل ينبت حتى أصحب فصار قديماً كهذا السقْب[1] الصغير، لم يزل يَشِبّ حتى صار كبيراً مثل أمه، وصار له ابن

---

(١) السقْب: الذكر من ولد الناقة. «الصحاح» ١/١٤٨.

يصحبه...)[1]. وقال الراغب في مفردات القرآن: (أول: التأويل من الأول أي الرجوع إلى الأصل. ومنه الموئل للموضع الذي يرجع إليه، وذلك هو رد الشيء إلى الغاية المرادة منه علماً كان أو فعلاً، ففي العلم نحو: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾، وفي الفعل كقول الشاعر:

وللنوى قبل يوم البين تأويل

وقوله ـ تعالى ـ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ﴾ [الأعراف: ٥٣] أي بيانه الذي هو غايته المقصودة منه، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، قيل: أحسن معنًى وترجمةً، وقيل: أحسن ثواباً في الآخرة...)[2]. وكذا قال إمام المفسرين الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وأما معنى التأويل في كلام العرب: فإنه التفسير والمرجع والمصير)[3]. وهذان المعنيان للتأويل: بمعنى تفسير الكلام وبيانه، أو ما يؤول إليه الأمر ويرجع ويصير، هما المعنيان المستعملان في لغة العرب، والثاني في لغة القرآن خاصة، حتى استحدث له المتأخرون معنًى اصطلاحياً بحتاً لا يستند على استعمال أصلي، فأوجب ذلك خلطاً وتشويشاً وسوء فهم لمقاصد النصوص.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (.. إن لفظ «التأويل» قد صار بتعدد الاصطلاحات مستعملاً في ثلاثة معانٍ:

أحدها: وهو اصطلاح كثير من المتأخرين المتكلمين في الفقه وأصوله: أن التأويل هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى

(١) «الصحاح» ٤/ ١٦٢٧.

(٢) «مفردات القرآن»، ص٣١.

(٣) «جامع البيان» ٣/ ١٨٤.

الاحتمال المرجوح لدليلٍ يقترن به؛ وهذا هو الذي عناه أكثر من تكلم من المتأخرين في تأويل نصوص الصفات وترك تأويلها، وهل هذا محمود أو مذموم، وحق أو باطل؟

والثاني: أن التأويل بمعنى التفسير، وهذا هو الغالب على اصطلاح مفسري القرآن، كما يقول ابن جرير وأمثاله من المصنفين في التفسير: واختلف علماء التأويل. ومجاهد، إمام المفسرين ـ قال الثوري: «إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به»[1]. وعلى تفسيره يعتمد الشافعي وأحمد بن حنبل والبخاري وغيرهم ـ فإذا ذكر أنه يعلم تأويل المتشابه، فالمراد به: معرفة تفسيره.

الثالث: من معاني التأويل، هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣]. فتأويل ما في القرآن من أخبار المعاد: هو ما أخبر الله ـ تعالى ـ به فيه، مما يكون من القيامة والحساب والجزاء والجنة والنار ونحو ذلك، كما قال في قصة يوسف لما سجد أبواه وإخوته: ﴿وَقَالَ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰيَ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ١٠٠]، فجعل عين ما وجد في الخارج هو تأويل الرؤيا.

فالتأويل الثاني: هو تفسير الكلام، وهو الكلام الذي يفسر به اللفظ حتى يُفهم معناه، أو تعرف علته أو دليله. وهذا التأويل الثالث: هو عين ما هو موجودٌ في الخارج، ومنه قول عائشة ﵂: «كان النبي ﷺ يقول في ركوعه وسجوده: سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي. يتأول القرآن»[2]، تعني قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ

---

(١) رواه ابن جرير. «جامع البيان» ١/ ٤٠.

(٢) رواه مسلم، كتاب الصلاة ١/ ٣٥٠، وأبو داود، كتاب الصلاة ١/٥٤٦، وابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنَّة فيها ١/ ٢٨٧.

﴿وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ﴾ [النصر: ٣]. وقول سفيان بن عيينة: «السنَّة هي تأويل الأمر والنهي»، فإن نفس الفعل المأمور به هو تأويل الأمر به، ونفس الموجود المخبر عنه هو تأويل الخبر، والكلام: خبر وأمر. ولهذا يقول أبو عبيد وغيره: الفقهاء أعلم بالتأويل من أهل اللغة؛ لأن الفقهاء يعلمون نفس ما أمر به ونفس ما نهى عنه، لعلمهم بمقاصد الرسول ﷺ، كما يعلم أتباع «أبقراط» و«سيبويه» ونحوهما من مقاصدهم ما لا يعلم بمجرد اللغة. ولكن تأويل الأمر والنهي لا بد من معرفته بخلاف تأويل الخبر)[1].

وقد تضمن هذا السياق تقرير الحقائق التالية:

١ ـ بيان معاني التأويل المستعملة وهي:

أ ـ صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى المرجوح لدليل يقترن به، وهو اصطلاح المتأخرين.

ب ـ التفسير، وهو اصطلاح المفسرين.

ج ـ الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، وهو عين ما يوجد في الخارج، وهو المعنى المراد في النصوص الشرعية.

٢ ـ تأويل كل كلامٍ بحسبه:

أ ـ تأويل الخبر: عين المخبر به إذا وقع.

ب ـ تأويل الأمر، نفس الفعل المأمور به.

٣ ـ التأويل المتعلق بالأمر والنهي لا بد من معرفته وإدراك حقيقته لأنه مناط التكليف، بخلاف تأويل الخبر فلا سبيل إلى إدراك حقيقته إلَّا بوقوعه وتحققه.

---

(١) «الرسالة التدمرية»، ص٩١ ـ ٩٦.

وبعد هذا التأصيل يصل شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ إلى علاقة التأويل بصفات الرب ـ تعالى ـ، فيتابع قائلاً: (وإذا عُرف ذلك، فتأويل ما أخبر الله به عن نفسه المقدسة الغنية بما لها من حقائق الأسماء والصفات هو حقيقة نفسه المقدسة المتصفة بما لها من حقائق الصفات. وتأويل ما أخبر الله به من الوعد والوعيد هو نفسه ما يكون من الوعد والوعيد)[1]. فإذا كان التأويل ـ بمعنى الحقيقة ـ متعلقاً بذات الباري ـ جل وعلا ـ، فلا سبيل لأحدٍ إلى العلم به سواه ـ سبحانه ـ. وإذا كان التأويل متعلقاً بأمرٍ مستقبلي كالوعد والوعيد، فالعلم به حاصلٌ بتحقق وقوعه لمن شاء الله أن يعلمه.

أما التأويل ـ بمعنى التفسير وفهم المعنى ومقصود الخطاب ـ فهو ممكن في كل ما أخبر الله به مما يتعلق بذاته المقدسة أو الأمور الغيبية أو غير ذلك. قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ مبيناً حدود هذا الإمكان: (...ولهذا ما يجيء في الحديث: نعمل بمحكمه ونؤمن بمتشابهه؛ لأن ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر فيه ألفاظٌ متشابهة، تشبه معانيها ما نعلمه في الدنيا، كما أخبر أن في الجنة لحماً ولبناً وعسلاً وماءً وخمراً ونحو ذلك، وهذا يشبه ما في الدنيا لفظاً ومعنًى، ولكن ليس هو مثله، ولا حقيقته كحقيقته، والإخبار عن الغائب لا يفهم إن لم يعبر عنه بالأسماء المعلومة معانيها في الشاهد، ويعلم بها ما في الغائب بواسطة العلم بما في الشاهد، ومع العلم بالفارق المميز، وأن ما أخبر الله به من الغيب أعظم مما يعلم في الشاهد)[2].

---

(١) «الرسالة التدمرية»، ص٩٦.

(٢) «الرسالة التدمرية»، ص٩٦، ٩٧.

ثانياً: بيان موضع الوقف في آية آل عمران:

للسلف في موضع الوقف في هذه الآية مذهبان:

الأول: مذهب الجمهور[1] وهو الوقف على قوله: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾.

الثاني: مذهب كثيرٍ من السلف وهو الوقف عند قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾.

قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (واختلف أهل التأويل في تأويل ذلك، وهل الراسخون معطوف على اسم الله، بمعنى إيجاب العلم لهم بتأويل المتشابه، أو هو مستأنف ذكرهم بمعنى الخبر عنهم أنهم يقولون آمنا بالمتشابه، وصدَّقنا أن علم ذلك لا يعلمه إلَّا الله؟

فقال بعضهم: معنى ذلك: وما يعلم تأويل ذلك إلَّا الله وحده منفرداً بعلمه. وأما الراسخون في العلم فإنهم ابتدئ الخبر عنهم بأنهم يقولون: آمنا بالمتشابه والمحكم، وأن جميع ذلك من عند الله)[2]، ثم ساق ـ بأسانيده ـ هذا القول عن عائشة، وابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وعروة، وأبي نهيك الأسدي، وعمر بن عبد العزيز، ومالك ـ رحمهم الله[3] ـ، ثم قال: (وقال آخرون: بل معنى ذلك: وما يعلم تأويله إلَّا الله والراسخون في العلم، وهم مع علمهم بذلك ورسوخهم في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا)[4]. ثم ساق الروايات عمن ذكر ذلك وهم: ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا ومجاهد، والربيع، ومحمد بن جعفر بن الزبير ـ رحمهم الله[5] ـ.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» ٥/ ٣٥، ١٧/ ٣٥٨.

(٢) «جامع البيان» ٣/ ١٨٢.

(٣) انظر: «جامع البيان» ٣/ ١٨٢، ١٨٣.

(٤) «جامع البيان» ٣/ ١٨٣.

(٥) انظر: «جامع البيان» ٣/ ١٨٣.

فهذان قولان محفوظان عن السلف، ظاهرهما التعارض، فالأول يقضي باختصاص الرب ـ سبحانه ـ بعلم التأويل، والثاني يفيد اشتراك الراسخين في العلم بعلم التأويل. ولا ريب أن لكل قراءة محملاً صحيحاً لا يعارض المحمل الآخر. وسر هذا الاختلاف راجع إلى تحديد المراد بـ«التأويل»، فمن أراد به الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، التي هي عين الموجود في الخارج، أخذ بقراءة الوقف على «إلَّا الله» حيث إن إدراك الكيفيات وكنه المغيبات من خصائص علمه سبحانه.

ومن قصد بالتأويل «التفسير» وبيان معنى الكلام، ودلالته اللغوية، أثبت للراسخين في العلم علماً بذلك التأويل ووصل الآية. وبذلك يزول الإشكال، ويتوافق الكلام. ومن لم يميز بين المعنيين، ويحمل كل قراءةٍ على المعنى المناسب لها، وقع في الاشتباه واللبس، وخلط بين الحق والباطل، وفسر «التأويل» بمعنًى غير صحيح أدى به إلى تلفيق مذهب أصاب فيه من وجه وأخطأ من وجهٍ آخر.

وقابل هذين المعنيين الصحيحين معنيان باطلان:

الأول: مذهب أهل التحريف «التأويل المذموم»، فقد تضمن مذهبهم حقّاً وباطلاً. فأما الحق فَجَزْمُهم بأن النصوص دالة على معانٍ مقصودة مطلوبة، وأنَّ من العيب والعجز والقبح اعتقاد أنّ الله يخاطب عباده بكلامٍ غير مفهوم وغير مقدورٍ على فهمه أصلاً. وأما الباطل فاعتقادهم أنَّ التأويل هو صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنًى يخالف ذلك الظاهر، فوقعوا في التحريف، وصاروا يحتجون بمذهب مجاهد وغيره من السلف الذين أرادوا بالتأويل: التفسير، وينتسبون إليهم، ويتذرعون بقراءة «الوصل» لإثبات باطلهم.

الثاني: مذهب أهل التفويض «التجهيل»، وقد تضمن مذهبهم حقّاً وباطلاً، فأما الحق فنكيرهم على أهل التحريف الذين يتقوَّلون على الله

بغير علم، ويبتكرون المعاني المجازية بغير دليلٍ ولا برهان. وأما الباطل فلتعميمهم نفي التأويل على المعنى اللغوي كما هو على الحقيقة. وصاروا يحتجون بمذهب جمهور السلف الذين أرادوا بالتأويل: الحقيقة التي يؤول إليها الشيء، أو التي عليها الشيء في الخارج، وينتسبون إليهم، ويتذرعون بقراءة «الوقف» لإثبات باطلهم.

قال شيخ الإسلام رحمه الله موازناً بين الفريقين: (والغالب على كلا الطائفتين الخطأ، أولئك يقصرون في فهم القرآن بمنزلة من قيل فيه: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨]، وهؤلاء معتدون بمنزلة الذين ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ١٣].

ومثار الفتنة بين الطائفتين ومحار عقولهم: أن مدّعو التأويل أخطؤوا في زعمهم أن العلماء يعلمون التأويل، وفي دعواهم أن التأويل هو تأويلهم الذي هو تحريف الكَلِم عن مواضعه، فإن الأولين لعلمهم بالقرآن والسنن وصحة عقولهم، وعلمهم بكلام السلف، وكلام العرب علموا يقيناً أن التأويل الذي يدعيه هؤلاء ليس هو معنى القرآن، فإنهم حرفوا الكلم عن مواضعه، وصاروا مراتب، ما بين قرامطة وباطنية، يتأولون الأخبار والأوامر، وما بين صابئة فلاسفة يتأولون عامة الأخبار عن الله وعن اليوم الآخر، حتى عن أكثر أحوال الأنبياء، وما بين جهمية ومعتزلة يتأولون بعض ما جاء في اليوم الآخر، وفي آيات القدر ويتأولون آيات الصفات، وقد وافقهم بعض متأخري الأشعرية على ما جاء في بعض الصفات، وبعضهم في بعض ما جاء في اليوم الآخر، وآخرون من أصناف الأمة، وإن كان تغلب عليهم السنة فقد يتأولون أيضاً مواضع يكون تأويلهم من تحريف الكلم عن مواضعه.

والذين ادعوا العلم بالتأويل، مثل طائفة من السلف وأهل السنَّة وأكثر أهل الكلام والبدع رأوا أيضاً أن النصوص دلت على معرفة معاني

القرآن، ورأوا عجزاً وعيباً وقبيحاً أن يخاطب الله عباده بكلام يقرؤونه ويتلونه وهم لا يفهمونه، وهم مصيبون فيما استدلوا به من سمعٍ وعقل، لكن أخطؤوا في معنى التأويل الذي نفاه الله، وفي التأويل الذي أثبتوه، وتسلق بذلك مبتدعتهم إلى تحريف الكلم عن مواضعه.

وصار الأولون أقرب إلى السكوت والسلامة بنوع من الجهل، وصار الآخرون أكثر كلاماً وجدالاً، ولكن بفرية على الله، وقول عليه ما لا يعلمونه، وإلحادٍ في أسمائه وآياته فهذا هذا، ومنشأ الشبهة الاشتراك في لفظ التأويل)[1].

وهذا النص تحليل دقيق لهذين المذهبين وغوصٌ عميق على سر ضلالهما، وتقويم منصف لما تضمنه كل مذهب من حقٍّ وباطل.

وشيخ الإسلام رحمه الله يصحح القولين الأولين في معنى التأويل في مواضع كثيرة من كتبه، كقوله في توجيه كلام الإمام أحمد في رده على الجهمية: (إنها احتجت بثلاث آيات من المتشابه...)[2]، ثم ذكرها وفسَّرها وبيَّن معناها، فقال رحمه الله: (قد يُجاب بجوابين:

أحدهما: أن يكون في الآية قراءتان: قراءة من يقف على قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وقراءة من يقف عند قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾، وكلتا القراءتين حق. ويُراد بالأولى المتشابه في نفسه الذي استأثر الله بعلم تأويله، ويراد بالثانية المتشابه الإضافي الذي يعرف الراسخون تفسيره، وهو تأويله. ومثل هذا يقع في القرآن...)، ثم ذكر أمثلة.

وذكر **الوجه الثاني**[3]: إلى أن قال: (والمقصود هنا: أنه لا يجوز

(١) «الإكليل في المتشابه والتأويل»، ص١٧ ـ ١٩.
(٢) انظر: «الرد على الجهمية والزنادقة»، ٢٨.
(٣) «مجموع الفتاوى» ١٧/ ٣٨١.

أن يكون الله أنزل كلاماً لا معنى له، ولا يجوز أن يكون الرسول ﷺ وجميع الأمة لا يعلمون معناه، كما يقول ذلك من يقول من المتأخرين. وهذا القول يجب القطع بأنه خطأ، سواء كان مع هذا: تأويل القرآن لا يعلمه الراسخون، أو كان للتأويل معنيان: يعلمون أحدهما، ولا يعلمون الآخر. وإذا دار الأمر بين القول بأن الرسول كان لا يعلم معنى المتشابه من القرآن وبين أن يقال: الراسخون في العلم يعلمون، كان هذا الإثبات خيراً من ذلك النفي، فإن معنى الدلائل الكثيرة من الكتاب والسنَّة وأقوال السلف على أن جميع القرآن مما يمكن علمه وفهمه وتدبره، وهذا مما يجب القطع به، وليس معناه قاطعٌ على أن الراسخين في العلم لا يعلمون تفسير المتشابه، فإن السلف قد قال كثيرٌ منهم أنهم يعلمون تأويله، منهم مجاهد ـ مع جلالة قدره ـ، والربيع بن أنس، ومحمد بن جعفر بن الزبير، ونقلوا ذلك عن ابن عباس، وأنه قال: أنا من الراسخين الذين يعلمون تأويله[1])[2].

ولما كان ابن قتيبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ يرى تبعاً للمذكورين آنفاً أن الراسخين في العلم يعلمون التأويل ـ بمعنى التفسير ـ نابذه المفوضة وخطؤوه مستدلين بالنصوص المنقولة عن بعض السلف الذين يرون أن الراسخين في العلم لا يعلمون التأويل ـ بمعنى الحقيقة والكيفية ـ. وقد نصره شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمهما الله ـ نصراً مؤزراً فقال في الثناء عليه: (وابن قتيبة هو من المنتسبين إلى أحمد وإسحاق والمنتصرين لمذاهب السنَّة المشهورة، وله في ذلك مصنفات متعددة. قال فيه صاحب «كتاب التحديث بمناقب أهل الحديث»: وهو أحد أعلام الأئمة، والعلماء والفضلاء، أجودهم تصنيفاً، وأحسنهم ترصيفاً، له زهاء ثلاثمائة مصنف، وكان يميل إلى

---

(١) رواه ابن جرير، «جامع البيان» ٣/ ١٨٣.
(٢) «مجموع الفتاوى» ١٧/ ٣٩٠.

مذهب أحمد وإسحاق. وكان معاصراً لإبراهيم الحربي، ومحمد بن نصر المروزي، وكان أهل المغرب يعظمونه، ويقولون: من استجاز الوقيعة في ابن قتيبة يتهم بالزندقة. ويقولون: كل بيت ليس فيه شيءٌ من تصنيفه فلا خير فيه، قلت: ويقال: هو لأهل السنَّة مثل الجاحظ للمعتزلة. فإنه خطيب السنَّة كما أن الجاحظ خطيب المعتزلة)[1].

ومن أشهر من رد على ابن قتيبة رَحِمَهُ اللَّهُ في إثبات علم الراسخين بمعاني المتشابه إمام اللغة: أبو بكر بن الأنباري رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد ذب عنه شيخ الإسلام ابن تيمية، وبيَّن تناقض اللغويين المانعين لإثبات العلم بالمتشابه، وقال عن ابن الأنباري: (وليس هو أعلم بمعاني القرآن والحديث، وأتبع للسنَّة من ابن قتيبة، ولا أفقه في ذلك. وإن كان ابن الأنباري من أحفظ الناس للغة؛ لكن باب فقه النصوص غير باب حفظ ألفاظ اللغة)[2].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الكلام على المفوضة: (... ثم كثيرٌ منهم يذمون ويبطلون تأويلات أهل البدع من الجهمية والمعتزلة وغيرهما، وهذا جيد؛ لكن قد يقولون: تجري على ظواهرها، وما يعلم تأويلها إلَّا الله، فإن عنوا بظواهرها: ما يظهر منها من المعاني: كان هذا مناقضاً لقولهم: إن لها تأويلاً يخالف ظاهرها لا يعلمه إلَّا الله. وإن عنوا بظواهرها مجرد الألفاظ: كان معنى كلامهم أنه يتكلم بهذه الألفاظ ولها باطن يخالف ما ظهر منها، وهو التأويل، وذلك لا يعلمه إلَّا الله. وفيهم من يريد بإجرائها على ظواهرها هذا المعنى، وفيهم من يريد الأول...)[3].

---

(١) «مجموع الفتاوى» ١٧/ ٣٩١ ـ ٣٩٢.

(٢) «مجموع الفتاوى» ١٧/ ٤١١.

(٣) «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» ١٧/ ٣٥٩ ـ ٣٦٠.

ويحلل شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ظاهرة التصاق هؤلاء المفوضة بالسلف الصالح على النحو التالي: (والذي اقتضى شهرة القول عن أهل السنَّة بأن المتشابه لا يعلم تأويله إلَّا الله، ظهور التأويلات الباطلة من أهل البدع كالجهمية والقدرية من المعتزلة وغيرهم، فصار أولئك يتكلمون في تأويل القرآن برأيهم العقلي، وتأويلهم اللغوي، فتفاسير المعتزلة مملوءة بتأويل النصوص المثبتة للصفات والقدر على غير ما أراد الله ورسوله. فإنكار السلف والأئمة هو لهذه التأويلات الفاسدة، كما قال الإمام أحمد في ما كتبه في الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله، فهذا الذي أنكره السلف والأئمة من التأويل.

فجاء بعدهم قومٌ انتسبوا إلى السنَّة بغير خبرة تامة بها، وبما يخالفها، ظنوا أن المتشابه لا يعلم معناه إلَّا الله، فظنوا أن معنى التأويل هو معناه في اصطلاح المتأخرين: وهو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى المرجوح، فصاروا في موضع يقولون وينصرون أن المتشابه لا يعلم معناه إلَّا الله، ثم يتناقضون في ذلك من وجوه:

أحدها: أنهم يقولون: النصوص تُجرى على ظواهرها، ولا يزيدون على المعنى الظاهر منها، ولهذا يبطلون كل تأويل يخالف الظاهر، ويقرون المعنى الظاهر، ويقولون مع هذا: إن له تأويلاً لا يعلمه إلَّا الله!! والتأويل عندهم ما يناقض الظاهر، فكيف يكون له تأويل يخالف الظاهر، وقد قرر معناه الظاهر، وهذا مما أنكره عليهم مناظروهم حتى أنكر ذلك ابن عقيل على شيخه القاضي أبي يعلى.

ومنها: أنا وجدنا هؤلاء كلهم لا يحتج عليهم بنصٍ يخالف قولهم، لا في مسألة أصلية ولا فرعية إلَّا تأولوا ذلك النص بتأويلاتٍ

متكلفة مستخرجة من جنس تحريف الكلم عن مواضعه، من جنس تأويلات الجهمية والقدرية للنصوص التي تخالفهم، فأين هذا من قولهم: لا يعلم معاني النصوص المتشابهة إلَّا الله تعالى؟!. . . فإن كان ما تأولوه حقّاً، دل على أن الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه، فظهر تناقضهم. وإن كان باطلاً فذلك أبعد لهم)[1].

* * *

---

(١) «مجموع الفتاوى» ١٧/ ٤١٢ ـ ٤١٤.



الفصل الثاني

استدلالاتهم بالمأثور

سبقت الإشارة إلى شيوع خطأ فاحش في تاريخ العقيدة الإسلامية، وهو نسبة التفويض إلى السلف، كما سبق ذكر أمثلة على ذلك.

وقد تلقى المتأخرون هذه المغالطة حقيقةً مسلَّمة، بل ربما اعتبروها منقبة من مناقب السلف تدل على ورعهم وإعراضهم عن المِرَاء في الدين، وفي مقابل ذلك عدّوا الحركة التصحيحية التي صدع بها شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في تبرئة السلف من التجهيل وذمه اتجاهاً مستقلاً مخالفاً لمذهب السلف.

ويصور أحدهم[1] الخط العقدي في قضية الصفات على النحو التالي: (كانت النزعة الغالبة على أكثرهم «التوقف» في مسائل العقائد، والاقتصاد في الجدل الديني، وعدم الولوغ فيه، و«التسليم» و«التقليد» لما ورد في القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة...

وقد استمر هذا التيار خلال القرن الثاني للهجرة . وبعد ظهور مشكلة التشبيه وفرق المشبهة... وظل التيار مستمراً في القرن الثالث الهجري، وصار معتقد أهل السنة جميعاً بعد أن ارتبط باسم الإمام أحمد بن حنبل ـ ت٢٤١هـ ـ وجماعة من أصحابه.. وصار يعرف بعقيدة «بلا كيف» أي إثبات الصفات الخبرية جملة من غير تشبيه أو مقارنة أو كيفية تؤدي إلى إضافة تصورات جسمانية بشرية إلى الله ـ تعالى ـ،

---

(١) د. عرفان عبد الحميد.

وكانت العقيدة بصورتها هذه رداً على أشياع التفسير الحرفي من المشبهة والمجسمة من جهة، وأولئك الذين اخترعوا منهج التأويل من معتزلة وقدرية وجهمية)[1].

وإلى هذا الحد يبدو الكلام محتملاً، لكننا نُفَاجأ حين نكتشف أن المتحدث يريد بهذا التيار السلفي مذهب المفوضة فيتابع قائلاً: (ومع سلامة هذه العقيدة وارتباطها باسم إمام أهل السنة أحمد بن حنبل فإنها لم تستمر طويلاً لأنها تتضمن: «الإحالة إلى مجهولاتٍ لا نفهم مؤداها ولا غاياتها»[2].

وهاجمها كثير من العلماء حتى اعتبرها ابن حزم الأندلسي: «مدخلاً لطريق ينتهي بالتشبيه»[3])[4]. فالسلف والمفوضة عنده بمعنًى واحد.

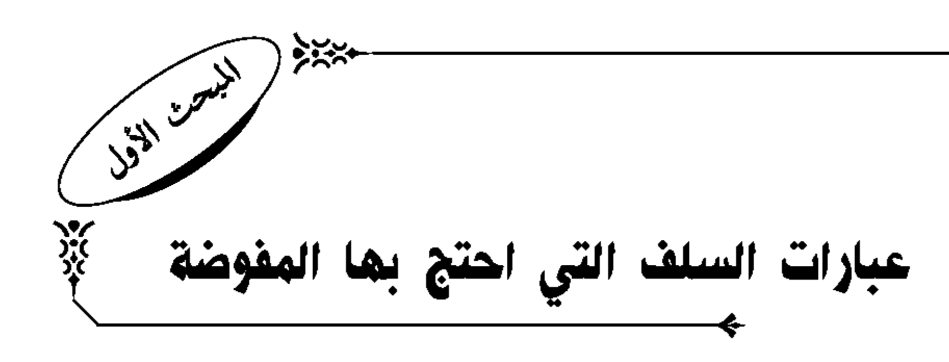
وقد أشرنا فيما سبق إلى أن من جملة الأسباب التي أدت إلى ظهور مقالة التفويض صدور بعض العبارات من بعض السلف أوهمت لدى من لم يفقه طريقتهم فكرة التفويض، ولا عجب، فإذا كان كلام الباري ﷻ يكون منه المتشابه الذي يتبعه من في قلبه زيغ ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله. فَلأَن يقع ذلك في كلام الآدميين من باب أولى. **وعليه فسنسير في نقض هذه الشبهة على خطوتين:**

المبحث الأول: في دراسة ألفاظ السلف التي احتج بها المفوضة، وتوجيهها.

المبحث الثاني: في سياق نصوص السلف الصريحة في الإثبات.

---

(١) «دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية»، ص٢٠٦.
(٢) «ابن تيمية» لمحمد أبي زهرة، ص٢٧٣.
(٣) «الفصل» لابن حزم ١/١٦٦.
(٤) «دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية»، ٢٠٦، ٢٠٧.



عبارات السلف التي احتج بها المفوضة

لم يكن الرعيل الأول من سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين يتجاوزون القرآن والحديث قولاً واعتقاداً وعملاً، بل كانوا ينفرون من كل قولٍ محدث، ويقتصرون على الرواية ويجدون فيها الغنية والكفاية عما سواها، ولا يخلطون مصنفاتهم الحديثية بأقوالهم إلَّا لماماً، إذ كانوا أبر الناس قلوباً، وأصدقهم ألسنة، وأقلهم تكلفاً.

وحين ابتُليت الأمة بالتفرق، وتكدر النبع الصافي بالدلاء الملوثة، وخاض الناس في الكلام المذموم، وصاروا يسألون عن المتشابه، صدر عن أئمة السلف ما يجلي الغبش، ويستنقذ الغريق، ويزيل اللبس من عباراتٍ توضيحية، ومصنفات في مقارعة أهل الكلام ونقض شبههم. وشمل ذلك جميع أبواب الدين والإيمان. وكان ـ ولا غرو ـ نصيبُ باب الإيمان بالله وأسمائه وصفاته وافراً، وتراثهم فيه ظاهراً، مما كان له الأثر الحميد في نفوس معاصريهم خاصة، والأمة بعدهم عامة، في بيان الفهم السلفي للنصوص، وتأصيل منهج الاستدلال لديهم.

ومع تقادم العهد، وانقطاع السند بين السلف وبعض الخلف، وغلبة الجهل والهوى، وانحراف منهج التلقي لدى طوائف من الأمة نحو المصادر الفلسفية والكلامية الدخيلة، آل الأمر إلى قياداتٍ علمية بينها وبين فقه السلف حجاب، وعلى أعينها غشاوة، وفي آذانها وقر، وعلى قلوبها أكنة، ولم تتنفس في مرابع السلف فتستنشق عبيره، ولم تمتص رحيق النصوص فتستخرج منها شراباً مختلفاً ألوانه فيه شفاء للناس.

ووقفوا أمام عبارات السلف مبهوتين ـ كما وقفوا من قبل أمام نصوص الوحيين متحيرين ـ فتارةً ينكرون، وتارة يحرفون، وثالثة يفهمون الأمور على غير وجهها، ومن أخطر هذه المواجهات والانحرافات فهمهم الخاطئ لطريقة السلف في أسماء الله وصفاته، حيث توهموا ـ وتوارثوا هذا الوهم إلى زماننا هذا ـ أن طريقتهم التفويض القائم على الجهل بأسماء الله وصفاته معنًى لا لفظاً.

ولبس عليهم الشيطان في هذه الشبهة بمأثورات صحيحة عن السلف، أريد بها حق وأرادوا بها باطلاً. أراد بها قائلوها تعظيم النصوص وإثباتها، وأراد المفوضة عكس ذلك؛ من تعطيل النصوص وصرفها عن حقائقها، جهلاً منهم بملابسات إطلاقاتها، وغايات معانيها، سيما والقوم متطفلون على بضاعة السلف.

وساعدهم تركيب بعض العبارات، وجرس بعض الألفاظ على التدسس ببعض المعاني الباطلة فجعلوها عمدتهم، ومفزعهم في المضائق، وعند السلف من العبارات الكاشفة، والألفاظ القاطعة ما يمحو الله به آية الليل، ويجعل آية النهار مبصرة.

وباستقراء بعض كتب السنَّة المشهورة التي تحكي مذهب السلف وجدت أن ما يتعلق به المفوضة من عبارات السلف، ويوهمون بها مقصودهم تدور على الأمور التالية:

١ ـ إمرار النصوص.

٢ ـ نفي المعاني عن النصوص.

٣ ـ نفي تفسير النصوص.

٤ ـ السكوت.

٥ ـ التفويض.

وسنورد فيما يلي أمثلةً من الأقوال المأثورة عن أئمة السلف في العبارات السابقة، ونبين حقيقة مرادهم منها ـ إن شاء الله تعالى ـ.

أولاً: إمرار النصوص:

أُثِرَ عن جَمْعٍ من السلف قولهم في نصوص الصفات: «أَمِرُّوها كما جاءت»، فزعم المفوضة أن طريقة السلف هي «الإمرار»، دون «الإقرار»، ومن تلك النصوص:

١ ـ ما رواه اللالكائي عن الوليد بن مسلم قال: (سألت الأوزاعي وسفيان الثوري ومالك بن أنس والليث بن سعد عن هذه الأحاديث التي فيها الرؤية فقالوا: أمرُّوها بلا كيف)[١].

٢ ـ وفي أخرى: (فقالوا: أمرُّوها كما جاءت بلا كيف)[٢].

٣ ـ ورواه الدارقطني عن الوليد بن مسلم أيضاً بلفظ: (أمضها بلا كيف)[٣].

٤ ـ ورواه اللالكائي عن الأوزاعي قال: (كان الزهري ومكحول يقولان: أمرُّوا الأحاديث كما جاءت)[٤].

٥ ـ وروى الدارقطني عن أحمد بن نصر قال: سمعت سفيان بن عيينة وأنا في منزله بعد العتمة، فجعلت ألح عليه في المسألة، فقال: دعني أتنفس، فقلت له: يا أبا محمد إني أريد أن أسألك عن شيء؟ فقال: لا تسأل، فقلت: لا بدّ من أن أسألك، إذا لم

---

(١) «شرح أصول اعتقاد أهل السنَّة والجماعة» ٣/ ٥٠٣.

(٢) المصدر السابق ٣/ ٥٢٧.

(٣) «كتاب الصفات»، ص٤٤.

(٤) «شرح أصول اعتقاد أهل السنَّة» ٣/ ٤٣١.

أسألك، فمن أسأل؟ فقال: هات سل، فقلت: كيف حديث عبيدة عن عبد الله، عن النبي ﷺ: «إن الله ﷻ يحمل السموات على أصبع، والأرضين على أصبع»[1]، وحديث: «إن قلوب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن»[2]، وحديث: إن الله ﷻ يعجب ويضحك[3] ممن يذكره في الآفاق، فقال سفيان: هي كما جاءت، نقر بها، ونحدث بها، بلا كيف)[4].

٦ ـ وقال أبو بكر الخلال: (أخبرنا المروزي قال: سألت أبا عبد الله عن أخبار الصفات فقال: نمرها كما جاءت)[5].

فهذه العبارة المحكمة: «أمروها كما جاءت بلا كيف» المروية عن جمع من الأئمة الأعلام حجة على أهل التجهيل «المفوضة» لا لهم، فقد تضمنت الرد على طرفي الضلال في باب أسماء الله وصفاته. فقولهم: «أمروها كما جاءت» ردٌّ على المعطلة النفاة. وقولهم: «بلا كيف» رد على الممثلة. كما أنها دالة على الإثبات والإقرار من وجوهٍ بيّنها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بقوله: (... فقول ربيعة ومالك: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب) موافق لقول الباقين: أمروها كما جاءت بلا كيف. فإنما نفوا علم الكيفية ولم ينفوا حقيقة الصفة.

ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهمٍ لمعناه ـ على ما يليق بالله ـ لما قالوا: الاستواء غير مجهول، والكيفُ غير معقول،

---

(١) انظر: «كتاب التوحيد» لابن خزيمة ١/ ١٨٧.

(٢) رواه مسلم، كتاب القدر ٤/ ٢٠٤٥.

(٣) انظر: «كتاب التوحيد» لابن خزيمة ٢/ ٥٦٣.

(٤) «الصفات»، ص٤١، ٤٢.

(٥) عن «ذم التأويل» لابن قدامة، ص٢١، ٢٢.

ولما قالوا: أمروها كما جاءت بلا كيف، فإن الاستواء حينئذٍ لا يكون معلوماً بل مجهولاً بمنزلة حروف المعجم.

وأيضاً: فإنه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يفهم عن اللفظ معنى، وإنما يُحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا أثبتت الصفات.

وأيضاً فإن من ينفي الصفات الخبرية ـ أو الصفات مطلقاً ـ لا يحتاج إلى أن يقول: بلا كيف... وأيضاً: فقولهم: «أمروها كما جاءت» يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه، فإنها جاءت ألفاظ دالة على معاني؛ فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن يقال: أمروا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد؛ أو أمروا لفظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقة، وحينئذٍ فلا تكون قد أمرت كما جاءت، ولا يقال حينئذٍ بلا كيف؛ إذ نفي الكيف عما ليس بثابت لغو من القول)[1].

وهكذا دلت العبارة ذاتها ـ فضلاً عن الأدلة الأخرى ـ على امتناع المعنى الباطل الذي أراد نفاة الصفات عموماً والمفوضة خصوصاً حملها عليها، بل دلت على تعين إرادة المعنى الحقيقي الذي تضمنته النصوص.

ومما يؤكد أن مراد السلف بـ«الإمرار» هو الإثبات والإقرار، وليس التفويض والتجهيل استعمالهم لهذا التعبير وشبهه في غير أحاديث الصفات، مما يقطع المرء به أن مرادهم حقيقة المعنى الذي دل عليه اللفظ، كقول الإمام أحمد في رسالة «السنة» برواية الإصطخري: (والكف عن أهل القبلة، ولا تكفر أحداً منهم بذنب، ولا تخرجه من الإسلام بعمل، إلَّا أن يكون في ذلك حديث، فيروى الحديث كما جاء، وكما روي، وتصدقه وتقبله، وتعلم أنه كما روي، نحو ترك

---

(١) «مجموع الفتاوى» ٥/٤١، ٤٢.

الصلاة، وشرب الخمر، وما أشبه ذلك)[1].

وقال في رسالة السنَّة التي رواها عبدوس بن مالك العطار رحمه الله: (ومن السنَّة اللازمة التي من ترك منها خصلة لم يقبلها ويؤمن بها لم يكن من أهلها: الإيمان بالقدر خيره وشره، والتصديق بالأحاديث فيه والإيمان بها، لا يقال: لمَ ولا كيف؟ إنما هو التصديق والإيمان، ومن لم يعرف تفسير الحديث ويبلغه عقله، فقد كفي ذلك وأحكم له، فعليه الإيمان به والتسليم له مثل حديث الصادق المصدوق، ومثل ما كان مثله في القدر، ومثل أحاديث الرؤية كلها، وإن نبت عن الأسماع، واستوحش منها المستمع، فإنما عليه الإيمان بها، وألا يرد منها حرفاً واحداً وغيرها من الأحاديث المأثورات عن الثقات... ـ إلى أن قال عن حديث الرؤية ـ: والحديث عندنا على ظاهره كما جاء عن النبي ﷺ، والكلام فيه بدعة، ولكن نؤمن به كما جاء على ظاهره، ولا نناظر فيه أحداً، والإيمان بالميزان يوم القيامة كما جاء...)[2].

فهذا إمام أهل السنَّة ـ أحمد بن حنبل ـ يسوق الكلام في نصوص الوعيد، والقدر والصفات والقيامة سوقاً واحداً تروى الأحاديث كما جاءت على ظاهرها الذي دلت عليه. ومعلومٌ أن أهل السنَّة يثبتون المعنى الذي دلت عليه نصوص الوعيد والقدر وأخبار القيامة، ولا يفوضون معانيها، فكذلك الحال في نصوص الصفات.

وروى الدارقطني عن وكيع رحمه الله قال: (نسلم هذه الأحاديث كما

(١) «كتاب السنَّة» المطبوع مع «الرد على الجهمية والزنادقة»، ص٧٢، «طبقات الحنابلة» ١/ ٢٤.

(٢) عن: «طبقات الحنابلة» ١/ ١٧٩، ١٨٠ ترجمة عبدوس بن مالك العطار، ورواها اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنَّة» ١/ ١٥٦ وما بعدها.

جاءت، ولا نقول: كيف هذا وَلِمَ جاء هذا؟)[1] فجعل المنع من التكييف والمنع من الاعتراض على النص هو التسليم بما جاءت به النصوص.

ثانياً: نفي المعاني عن النصوص:

١ ـ روى الخلال بسنده عن حنبل قال: (سألت أبا عبد الله عن الأحاديث التي تروى: «إن الله تبارك وتعالى ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا»، و«أن الله يُرى»، و«إن الله يضع قدمه»، وما أشبهه؟ فقال أبو عبد الله: نؤمن بها ونصدق بها، ولا كيف ولا معنى...)[2]. ففي هذا النص نفي صريح للمعنى!، ولذلك حكاه بعض المتأخرين[3] الناسبين السلف إلى مذهب التفويض، وعلق عليه بقوله: (وأنت ترى هؤلاء وغير هؤلاء من السلف يأبون الخوض في معاني أحاديث الصفات، وذلك هو مذهب السلف الصالح، وأما من خاض وسلك مسلك المشبهة فليس من مذهب السلف الصالح على شيء، واتفق السلف والخلف على تنزيه الله ـ سبحانه ـ عن مشابهة صفات الخلق، وليس هناك إلَّا التنزيه مع التفويض، أو التنزيه مع التأويل عند أهل الحق سلفاً وخلفاً، فمن سدَّس القسمة لترويج بدعته فقد راوغ وجعل القسم قسيماً)[4].

---

(١) «كتاب الصفات» ص٤١.

(٢) عن «ذم التأويل» لابن قدامة ص٢٢. وانظر: «طبقات الحنابلة» ١/١٤٣.

(٣) هو: محمد زاهد الكوثري.

(٤) «الأسماء والصفات» للبيهقي، حاشية ص٣٩٧، والجملة الأخيرة لمز بها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بتقسيمه «مذاهب الناس» في نصوص الصفات إلى ستة أقسام كما تقدم. والحق أن الكوثري أحق بهذه الأوصاف؛ فهو مبتدع، جهمي، قبوري، مراوغ، لبّس على الأمة عقيدتها، وطعن في أئمتها، وصب جام غضبه وحقده على خيارها، عليه من الله ما يستحق.

والشاهد أن المبتدعة اتخذوا من هذه الجملة دليلاً على أن السلف يفوِّضون المعاني ولا يثبتونها، لكنه استدلالٌ باطل بلا ريب، فإن مراد الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ نَفْيَ المعاني الباطلة التي ابتكرها المبتدعة لصرف النصوص وتحريفها عن معانيها الأصلية، وأطلقوا على تحريفهم ذاك اسم «التأويل»، وقد كان ذلك رائجاً في عهده رَحِمَهُ ٱللَّهُ بين الجهمية وفروعهم.

ويدل على ذلك من كلامه هذا خاصة ـ فضلاً عن عامة كلامه ـ ما يلي:

أولاً: أنه قرر أولاً فقال: (نؤمن بها ونصدق بها)، وهل يكون إيمان وتصديق بمجاهيل لفظية، وعبارات خالية من المعاني؟ حاشا وكلا.

ثانياً: أنه قابل الإثبات بما يخالفه من الطرائق الباطلة فقال: (ولا كيف ولا معنى):

أ ـ فقوله: (لا كيف) ردٌّ على المشبهة التي تثبت كيفياتٍ معهودة في الذهن من صفة المخلوقين.

ب ـ وقوله: (ولا معنى) ردٌّ على المعطِّلة التي تنفي المعنى الصحيح، وتستبدله بمعانٍ مختلقة.

فصار كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ جامعاً بين الإثبات الذي هو طريقة السلف والرد على طرفي الضلال: المشبهة والمعطلة.

ثالثاً: أن في تتمة كلامه ما يؤكد أوله. فقد قال في رواية حنبل إثر ما سبق: (... ولا نرد منها شيئاً، ونعلم أن ما جاء به الرسول حق إذا كانت بأسانيد صحاح، ولا نرد على رسول الله ﷺ قوله، ولا يوصف الله ـ تعالى ـ بأكثر مما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ

بلا حدٍّ ولا غاية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ولا يبلغ الواصفون صفته، وصفاته منه، ولا نتعدى القرآن والحديث، فنقول كما قال، ونصفه كما وصف نفسه، ولا نتعدى ذلك، نؤمن بالقرآن كله محكمه ومتشابهه، ولا نزيل عنه صفة من صفاته لشناعة شنعت). وهو كلام غني عن التوضيح، راوح[١] فيه رَحِمَهُ ٱللَّهُ بين تقرير الإثبات ودفع التشبيه والتعطيل. ومما يبين أن الأصل إرادة المعنى اللائق قوله: (ولا نزيل عنه صفة من صفاته لشناعة شنعت) فهو مشعر بإرادة المعنى، إلَّا أن المنحرفين عطلوا صفاته لما سبق إلى أذهانهم من لوثة التشبيه، فاستشنعوا الإثبات، وفروا إلى التعطيل ثم إلى التحريف. وأما أهل الحق فأبقوا النص على دلالته مع اصطحاب التنزيه، والحمد لله على العصمة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان الشبهة في هذه العبارة وتوجيهها الوجهة الصحيحة: (والمنتسبون إلى السنَّة من الحنابلة وغيرهم، الذين جعلوا لفظ «التأويل» يعم القسمين[٢]، يتمسكون بما يجدونه في كلام الأئمة في المتشابه، مثل قول أحمد في رواية حنبل: «ولا كيف ولا معنى» ظنوا أن مراده أنَّا لا نعرف معناها. وكلام أحمد صريح بخلاف هذا في غير موضع، وقد بيَّن أنه إنما ينكر تأويلات الجهمية ونحوهم الذين يتأولون القرآن على غير تأويله، وصنف كتابه في «الرد على الزنادقة والجهمية فيما أنكرته من متشابه القرآن وتأولته على

---

(١) المراوحة في العملين: أن يعمل هذا مرة، وهذا مرة. «الصحاح» ١/ ٣٧٠.

(٢) يريد بالقسمين: اصطلاح المفسرين واصطلاح المتأخرين في المراد بالتأويل، وهما: التفسير، أو صرف اللفظ عن ظاهره. دون القسم الثالث الذي هو لغة القرآن، وهو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام. انظر: «مجموع الفتاوى» ١٧/ ٣٥٩.

غير تأويله»، فأنكر عليهم تأويل القرآن على غير مراد الله ورسوله، وهم إذا تأولوه يقولون: معنى هذه الآية كذا. والمكيفون يثبتون كيفية، يقولون إنهم علموا كيفية ما أخبر به من صفات الرب. فنفى أحمد قول هؤلاء، وقول هؤلاء. قول المكيفة الذين يدعون أنهم علموا الكيفية، وقول المحرفة الذين يحرفون الكلم عن مواضعه، ويقولون معناه كذا وكذا)[1].

٢ ـ ومن ذلك ما حكاه الخطابي عن أبي عبيد ـ رحمهما الله ـ قال: (وكان أبو عبيد ـ وهو أحد أئمة أهل العلم ـ يقول: نحن نروي هذه الأحاديث ولا نُريغ لها المعاني)[2]. فمراده رحمه الله المعاني الباطلة المدعاة التي يتطلبها أهل التحريف لصرف الكلام عن معانيه الظاهرة.

وأحياناً يعبر بعض أهل السنَّة بنفي المعنى ومرادهم نفي التكييف، أي نفي المعنى المتضمن لحكاية كيفية الصفة. وممن يقع له هذا الاستعمال الإمام موفق الدين بن قدامة المقدسي رحمه الله مع تضمن كتبه لإثبات معاني الصفات المتبادرة من الألفاظ. ومن شواهد ذلك:

قوله في بيان مذهب السلف في صفات الله: (بل أمَرُّوها كما جاءت، وردوا عِلْمها إلى قائلها، ومعناها إلى المتكلم بها... وعلموا أن المتكلم بها صادق لا شك في صدقه فصدقوه ولم يعلموا حقيقة معناها)[3]. فالمعنى المفوض هنا المنفي عن غير الله ـ تعالى ـ هو الكيفية والكُنه. أما المعنى المتبادر إلى الذهن ـ الذي ينكره المفوضة ـ فهو مثبت عنده، فقد ذم التأويل «التحريف» ثم أورد إيراداً وجوابَه

---

(١) «مجموع الفتاوى» ١٧/ ٣٦٣، ٣٦٤.

(٢) «أعلام الحديث» ٣/ ١٩٠٧. ومعنى «أراغ»: طلب وأراد. انظر: «الصحاح» ٤/ ١٣٢٠.

(٣) «ذم التأويل»، ص١١.

فقال: (فإن قيل: فقد تأولتم آياتٍ وأخباراً فقلتم في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] أي بالعلم. ونحو هذا من الآيات والأخبار فيلزمكم ما لزمنا. قلنا: نحن لم نتأول شيئاً، وحمل هذه اللفظات على هذه المعاني ليس بتأويل؛ لأن التأويل صرف اللفظ عن ظاهره، وهذه المعاني هي الظاهر من هذه الألفاظ بدليل أنه المتبادر إلى الأفهام منها. وظاهر اللفظ هو ما يسبق إلى الفهم منه حقيقة كان أم مجازاً)[1].

وهذا صريحٌ في إثبات المعنى المتبادر إلى الذهن من اللفظ ـ مع نفي التمثيل ـ فصار المعنى المنفي عنده هو المعنى المتضمن لحكاية الكيفية.

وجملة القول: أن ما ورد عن السلف ـ رحمهم الله ـ في نفي المعنى لا يخلو من حالين:

أحدهما: أن يكون المراد نفي المعاني المبتدعة المحرفة التي يسميها أصحابها «تأويلاً».

ثانيهما: أن يكون المراد نفي التكييف.

ومما يبين هذا بجلاء، ما رواه الأصبهاني، أبو القاسم إسماعيل ابن محمد بسنده عن جرير بن عبد الله ﵁ في الرؤية وقول الرسول ﷺ: **«إنكم تنظرون إلى ربكم كما تنظرون إلى القمر ليلة البدر»** فقال رجل في مجلس يزيد بن هارون الواسطي ـ أحد رواة الحديث ـ: (يا أبا خالد، ما معنى هذا الحديث؟ فغضب وحرد، وقال: ما أشبهك بصبيغ وأحوجك إلى مثل ما فُعِلَ به، ويلك، من يدري كيف هذا؟ ومن يجوز له أن يجاوز هذا القول الذي جاء به الحديث، أو يتكلم فيه بشيء

(١) «ذم التأويل»، ص٤٥.

من تلقاء نفسه إلَّا من سفه نفسه، واستخف بدينه. إذا سمعتم الحديث عن رسول الله ﷺ فاتبعوه، ولا تبتدعوا فيه، فإنكم إن اتبعتموه ولم تماروا فيه سلمتم، وإن لم تفعلوا هلكتم)[1].

فالمعنى الذي ينكر استكناهه، والسؤال عنه، هو المعنى المتضمن لحكاية الكيفية، أو المتضمن لمجاوزة ما دل عليه لفظ الحديث، وادعاء كلامٍ من تلقاء النفس خارج عن دلالة النص.

ثالثاً: نفي التفسير عن النصوص:

ورد عن السلف نصوصٌ كثيرة في منع تفسير نصوص الصفات والاقتصار على القراءة، وأن قراءتها تفسيرها. فمن ذلك:

١ ـ ما رواه اللالكائي عن محمد بن الحسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: (اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب ﷻ من غير تغيير ولا وصفٍ ولا تشبيه. فمن فسر اليوم شيئاً من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ وفارق الجماعة. فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنَّة ثم سكتوا. فمن قال بقول جهمٍ فقد فارق الجماعة لأنه قد وصفه بصفة لا شيء)[2].

٢ ـ وفي رواية له عنه: (إن هذه الأحاديث قد روتها الثقات، فنحن نرويها ونؤمن بها ولا نفسرها).

٣ ـ ما رواه اللالكائي ـ أيضاً ـ عن أبي عبيد، القاسم بن سلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ وذكر عنده هذه الأحاديث: «ضحك ربنا ﷻ من قنوط عباده

---

(١) انظر: «الحجة في بيان المحجة» ١/١٩٣.

(٢) «شرح أصول اعتقاد أهل السنَّة» ٣/٤٣٢، ٤٣٣.

وقرب غيره)[1]، و«الكرسي موضع القدمين»[2]، «وإن جهنم لتمتلئ فيضع ربك قدمه فيها»، وأشباه هذه الأحاديث، فقال أبو عبيد: (هذه الأحاديث عندنا حق يرويها الثقات بعضهم عن بعض؛ إلَّا أنّا إذا سئلنا عن تفسيرها قلنا: ما أدركنا أحداً يفسر منها شيئاً، ونحن لا نفسر منها شيئاً، نصدِّق بها ونسكت)[3].

٤ ـ وقال يحيى بن معين رَحِمَهُ اللَّهُ: شهدت زكريا بن عدي سأل وكيعاً، فقال: يا أبا سفيان هذه الأحاديث ـ يعني حديث الكرسي موضع القدمين ونحوها ـ فقال وكيع: أدركنا إسماعيل بن أبي خالد، وسفيان، ومسعر يحدثون بهذه الأحاديث، ولا يفسرون بشيء)[4].

٥ ـ وصار ذكر «نفي التفسير» يساق في مجمل اعتقاد السلف لدى بعض أهل السنَّة، كقول ابن قدامة رَحِمَهُ اللَّهُ: (ومذهب السلف ـ رحمة الله عليهم ـ: الإيمان بصفات الله ـ تعالى ـ وأسمائه التي وصف بها نفسه في آياته وتنزيله أو على لسان رسوله من غير زيادة عليها ولا نقص منها ولا تجاوز لها ولا تفسير لها ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها، ولا تشبيه بصفات المخلوقين، ولا سمات المحدثين... إلخ)[5]. وقال في موضع آخر في بيان صواب مذهب السلف: (... أن النبي ﷺ تلا هذه الآيات، وأخبر بالأخبار وبلغها أصحابه، وأمرهم بتبليغها ولم يفسرها ولا أخبر بتأويلها...)[6]، إلى أن قال: (... ومن بعدهم من الأئمة قد صرحوا

---

(١) رواه أحمد ٤/ ١١، ١٢.
(٢) رواه البيهقي، «الأسماء والصفات»، ص٥١٠.
(٣) «شرح أصول اعتقاد أهل السنَّة» ٣/ ٥٢٦.
(٤) «يحيى بن معين وكتابه التاريخ»، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف ١/ ٣١٠ رقم ٢٥٤٣.
(٥) «ذم التأويل»، ص١١.
(٦) «ذم التأويل»، ص٤٠.

بالنهي عن التفسير والتأويل)[1]، وقال أيضاً: (... والتوقيف إنما ورد بأسماء الصفات دون كيفيتها وتفسيرها، فيجب الاقتصار على ما ورد...)[2].

فهذه جملة من الآثار عن أئمة السلف المتقدمين والمتأخرين في منع التفسير والنهي عنه والاقتصار على القراءة في الدلالة على التفسير، فتوهم المفوضة وأوهموا أن مرادهم بذلك سد باب العلم بالله تعالى وفهم مراده. والحق الذي لا مرية فيه أن السلف أرادوا بـ«التفسير» في هذه الآثار أحد معنيين: التحريف المعنوي بالتفاسير المبتدعة التي ادعاها الجهمية وفروخهم، أو التكييف الذي يحاول أهل التمثيل. والأدلة على ذلك كثيرة منها:

أولاً: بيان هؤلاء الأئمة الأعلام للتفسير الممنوع بما روي عنهم من روايات مبينة لما أجملوه، فمن ذلك:

ـ ما رواه الدارقطني عن أبي عبيد رحمه الله بلفظ: (هذه أحاديث صحاح، حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم عن بعض، وهي عندنا حق لا شك فيه، ولكن إذا قيل: كيف وضع قدمه، وكيف ضحك؟ قلنا: لا يفسر هذا، ولا سمعنا أحداً يفسره)[3]. فهذا صريح بمراده رحمه الله بنفي التفسير أو منعه، وأن المقصود ما تضمن ذكر الكيفية.

ـ وما رواه الدارقطني ـ أيضاً ـ عن سفيان بن عيينة رحمه الله قال: (كل ما وصف الله به نفسه في القرآن فقراءته تفسيره، لا كيف ولا مثل)[4]. فقوله رحمه الله: لا كيف ولا مثل احترازٌ من التفسير الباطل الذي يتعدى ما دل عليه ظاهر القراءة.

(١) «ذم التأويل»، ص٤٠.
(٢) «ذم التأويل»، ص٤١.
(٣) «كتاب الصفات»، ص٤٠.
(٤) «كتاب الصفات»، ص٤١.

ـ ومن التفسير الباطل ـ أيضاً ـ تفسير الجهمية الذي يسمونه «تأويلاً». وقد علَّق شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله على الأثر المروي عن محمد بن الحسن بقوله: (محمد بن الحسن أخذ عن أبي حنيفة ومالك وطبقتهما من العلماء، وقد حكى هذا الإجماع، وأخبر أن الجهمية تصفه بالأمور السلبية غالباً، أو دائماً. وقوله: من غير تفسير: أراد به تفسير «الجهمية المعطلة» الذين ابتدعوا تفسير الصفات بخلاف ما كان عليه الصحابة والتابعون من الإثبات)[1]، وعلق على الأثر المروي عن أبي عبيد رحمه الله بقوله: (أبو عبيد أحد الأئمة الأربعة الذين هم: الشافعي وأحمد وإسحاق وأبو عبيد وله من المعرفة بالفقه واللغة والتأويل ما هو أشهر من أن يوصف، وقد كان في الزمان الذي ظهرت فيه الفتن والأهواء، وقد أخبر أنه ما أدرك أحداً من العلماء يفسرها: أي تفسير الجهمية)[2].

ـ وقد صرَّح أحمد رحمه الله بأن هذه تفاسير الجهمية، فقد نقل أبو يعلى رحمه الله في إبطال التأويلات عن الأثرم: (حَدّث مُحدِث وأنا عنده بحديث: «يضع الرحمن قدمه فيها» وعنده غلام فأقبل على الغلام فقال: إن لهذا تفسيراً، فقال أبو عبد الله: انظر إليه، كما تقول الجهمية سواء)[3]. فعد الإمام أحمد صنيع ذلك المحدث بذكر تفسير للنص خلاف ما يفهم منه ذلك الغلام وسائر المخاطبين من جنس قول الجهمية.

ثانياً: أن السلف استعملوا هذا التعبير (منع التفسير) في غير باب الأسماء والصفات من أبواب الدين، مريدين بذلك منع التفسير المذموم

(١) «مجموع الفتاوى» ٥/ ٥٠.
(٢) «مجموع الفتاوى» ٥/ ٥١.
(٣) انظر: «إبطال التأويلات»، ص٧٥.

الصارف للنص عن ظاهره قطعاً، وليس تفويض النص والجهالة بدلالته.
فمن ذلك:

ـ ما جاء في رسالة السنة برواية عبدوس بن مالك العطار عن الإمام أحمد، وفيها: (وهذه الأحاديث التي جاءت: «ثلاث من كن فيه فهو منافق»[1]، هذا على التغليظ، نرويها كما جاءت ولا نفسرها. وقوله: «لا ترجعوا بعدي كفاراً ضلالاً يضرب بعضكم رقاب بعض»[2]، ومثل: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار»[3]، ومثل: «سُباب المسلم فسوق وقتاله كفر»[4]، ومثل: «من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما»[5]، ومثل: «كفر بالله تبرؤ من نسب وإن دق»[6]، ونحوه من الأحاديث مما قد صح وحفظ، فإنَّا نسلِّم له وإن لم يعلم تفسيرها. ولا يتكلم فيه، ولا يجادل فيه، ولا تفسر هذه الأحاديث إلَّا مثل ما جاءت، ولا نردها إلَّا بالحق منها)[7].

ـ وروى اللالكائي مثلَ ذلك ـ بحروفه ـ عن علي بن المديني رحمه الله[8].

---

(١) رواه النسائي، كتاب الإيمان ٨/ ١١٧، وأحمد ٢/ ١٩٨، ٥٣٦.

(٢) رواه البخاري: كتاب العلم ١/ ٣٨، كتاب الحج والمغازي ٥/ ١٢٦، والأدب ٧/ ١١٢، والحدود ٨/ ١٦، والفتن ٨/ ٩١، ورواه مسلم: كتاب الإيمان ١/ ٨١، ٨٢، ورواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد.

(٣) رواه النسائي: كتاب التحريم ٧/ ١٢٤ ـ ١٢٦. ورواه ابن ماجه: كتاب الفتن ٢/ ١٣١١.

(٤) رواه البخاري: كتاب الإيمان ١/ ١٧، ١٨، كتاب الأدب ٧/ ٨٤، كتاب الفتن ٨/ ٩١، ورواه مسلم: كتاب الإيمان ١/ ٨١، ورواه النسائي والترمذي وابن ماجه وأحمد.

(٥) رواه البخاري: كتاب الأدب ٧/ ٩٧، ورواه مسلم: كتاب الإيمان ١/ ٧٩، ورواه الترمذي وأحمد.

(٦) رواه ابن ماجه: كتاب الفرائض ٢/ ٩١٦، ورواه أحمد ٢/ ٢١٥.

(٧) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» ١/ ١٦٣، ١٦٤.

(٨) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» ١/ ١٧٠.

ـ ومما لا شك فيه أن السلف ـ رحمهم الله ـ فهموا من نصوص الوعد والوعيد معاني معلومة، ولم يكن مذهبهم ـ قطعاً ـ تفويض معانيها إلى الله، وإنما قصدوا بمنع تفسيرها ما ذهبت إليه المرجئة والوعيدية ـ الخوارج والمعتزلة ـ من المحامل الباطلة، والمعاني المبتدعة المخالفة لفهم الصحابة والتابعين. فذلك التفسير الممنوع، وعليه يحمل ما ذكره المتأخرون من السلف كالموفق المقدسي وغيره حيث يريدون بذلك النقض على أهل التحريف.

ثالثاً: ما ورد عن السلف من إثبات «التفسير» الحق في نصوص الصفات:

١ ـ فمن ذلك ما قاله أحمد ﷺ كما في رسالة السنة برواية عبدوس بن مالك: (ومن لم يعرف تفسير الحديث ويبلغه عقله فقد كفي ذلك وأحكم له، فعليه الإيمان به والتسليم له، مثل حديث الصادق المصدوق[١]، ومثل ما كان مثله في القدر، ومثل أحاديث الرؤية كلها. . .)[٢]، فهذا نصٌّ في إثبات التفسير الذي هو بيان المعنى من الناحية اللغوية، وإشعار بأنه قد يشتبه على بعض الناس اشتباهاً إضافيّاً،

---

(١) هو حديث عبد الله بن مسعود ﷺ قال: (حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق قال: **إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث الله ملكاً فيؤمر بأربع كلمات، ويقال له: اكتب عمله ورزقه وأجله وشقي أو سعيد، ثم ينفخ فيه الروح، فإن الرجل منكم ليعمل حتى ما يكون بينه وبين الجنة إلَّا ذراع، فيسبق عليه كتابه، فيعمل بعمل أهل النار، ويعمل حتى ما يكون بينه وبين النار إلَّا ذراع، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل الجنة)**، رواه البخاري: كتاب بدء الخلق ٤/٧٨ ـ ٧٩، كتاب الأنبياء ٤/١٠٣، ١٠٤، كتاب القدر ٧/٢١٠. ورواه مسلم: كتاب القدر ٤/٢٠٣٦. ورواه أبو داود والترمذي وابن ماجه.

(٢) عن «طبقات الحنابلة» ١/ ١٧٩، و«شرح أصول اعتقاد أهل السنة» للالكائي ١/ ١٥٦.

أما من حيث الجملة فهو محكم معلوم المعنى، ولا يمكن أن يكون مجهولاً لدى كافة الأمة.

٢ ـ وقد أسس الإمام عثمان بن سعيد الدارمي رحمه الله كتابه الفذ في الرد على بشر بن غياث المريسي على نقض (تفاسير المضل المريسي)[١] ومقابلتها بالتفاسير الصادقة المأثورة.

ـ ومن أمثلة ذلك قوله في باب النزول: (ومن يلتفت إلى تفسيرك وتفسير صاحبك مع تفسير نبي الرحمة ورسول رب العزة إذ فسَّر نزوله مشروحاً منصوصاً...)[٢].

ـ في بيان صنيع المعارض: (ثم أجمل المعارض جميع ما ينكر الجهمية من صفات الله وذاته المسماة في كتابه، وفي آثار رسول الله ﷺ، فعدّ منها بضعاً وثلاثين صفة نسقاً واحداً يحكم عليها ويفسرها بما حكم المريسي وفسرها وتأولها حرفاً حرفاً؛ خلاف ما عنى الله؛ وخلاف ما تأولها الفقهاء الصالحون...)[٣].

ـ وقال: (فكما نحن لا نكيِّف هذه الصفات، لا نكذب بها كتكذيبكم، ولا نفسرها كتفسيركم)[٤].

ـ وقال في صفة اليدين: (فمن يلتفت بعد هذا إلى تأويل هذا المريسي، ويدع تأويل هؤلاء الأئمة الصالحين)[٥]. (قد علمت أيها المريسي أن هذه تفاسير مقلوبة، خارجة من كل معقول، لا يعقله إلّا

---

(١) رد عثمان بن سعيد، ص٣.
(٢) رد عثمان بن سعيد، ص٢٠.
(٣) المصدر السابق، ص٢١.
(٤) المصدر السابق، ص٢٣.
(٥) المصدر السابق، ص٣٨.

كل جهول. فإذا ادعيت أن اليد قد عرفت في كلام العرب أنها نعمة وقوة، قلنا لك: أجل؛ ولسنا بتفسيرها منك أجهل. غير أن تفسير ذلك يستبين في سياق كلام المتكلم حتى لا يحتاج له من مثلك إلى تفسير...)[1].

- وقال في صفة الإتيان: (ومن يلتفت أيها المريسي إلى تفسير المحال في إتيان الله - تعالى - يوم القيامة، ويدع تفسير رسول الله ﷺ وأصحابه ﷺ إلّا كل جاهل مجنون)[2].

- قال في حديث الرؤية: (فالتفسير فيه مأثور مع الحديث، وأنت تفسره بخلاف ما فسره الرسول، من غير أثر تأثره عمن هو أعلم منك، فأي شقي من الأشقياء، وأي غوي من الأغوياء يترك تفسير رسول الله ﷺ المقرون بحديثه، المعقول عن العلماء، الذي يصدقه ناطق الكتاب، ثم يقبل تفسيرك المحال، الذي لا تأثره إلّا عمن هو أجهل منك وأضل)[3].

- وقال في حديث «القدم»: (ثم أنشأت أيها المريسي تطعن في حديث الرسول ﷺ بعد ما صدقت به، وعرفت أنه قد قاله، ثم فسرته تفسيراً مخالفاً لتفاسير أهل الصلاة...)[4].

فهذه النصوص تدل دلالة واضحة على إثبات السلف للتفسير، وأن التفسير الممنوع هو التحريف الذي تقوله الجهمية على الله بغير علم.

وقد عرض هذا الإمام الفحل لشبهة المفوضة، ودعواهم أنهم

---

(١) المصدر السابق، ص٣٩.
(٢) المصدر السابق، ص٥٣.
(٣) المصدر السابق، ص٥٦.
(٤) المصدر السابق، ص٦٦.

يكلون «تفسير النصوص إلى الله» فأبطلها. فقد زعم المعارض (أن عمر بن حماد ابن أبي حنيفة روى عن أبيه عن أبي حنيفة: «إن أهل الجنة يرون ربهم كما يشاء أن يروه» فبين في ذلك أن صفات هذه الأحاديث كلها يحتمل أن يكون على ما ذهب إليه من قال: لا تدركه الأبصار، يعني المريسي ونظراءه الذين قالوا: لا تدركه الأبصار في الدنيا والآخرة: إن تفسير ذلك أنه يرى يومئذ آياته وأفعاله، فيجوز أن يقول: رآه، يعني: أفعاله وأموره وآياته، كما قال الله في كتابه: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴿١٤٣﴾﴾ [آل عمران: ١٤٣]. فالموت لا يرى وهو محسوس، إنما يُدرك عمل الموت. فإن كان أبو حنيفة أراد هذا أو غير ذلك فقد آمنا بالله، وبما أراد من هذه المعاني، ووكلنا تفسيرها وصفتها إلى الله تعالى)[1].

والعبارة الأخيرة التي ختم بها المعارض كلامه عبارة تفويض صريحة، تكل تفسير المعنى إلى الله تعالى، مشعرة بامتناعه على المخاطبين، فقال مستهجناً لكلامه: (أليس قد ادعيت في أول كلامك أنه على ما ذهب إليه من قال: لا تدركه الأبصار في الدنيا والآخرة: أنه يرى آياته وأفعاله. فيجوز أن يقول: رآه، ثم قلت في آخر كلامك: فقد وكلنا تفسيرها إلى الله. أفلا وكلت التفسير إلى الله قبل أن تفسره!.

وزعمت أيضاً في أول كلامك أنه لا بد من معرفة ذلك، ثم رجعت عن قولك فقلت: لا، بل نكله إلى الله، فلو كان لك ناصحٌ لحجر عليك الكلام. والعجب من جاهلٍ فسر له رسول الله ﷺ الرؤية مشروحاً مخلصاً ثم يقول: إن كان كما فسر أبو حنيفة فقد آمنا بالله! ولو قلت أيها المعارض: آمنا بما قال رسول الله ﷺ وفسره؛ كان أولى بك

---

(١) المصدر السابق، ص١٥.

من أن تقول: آمنا بما فسر أبو حنيفة، ولا تدري قال ذلك أبو حنيفة أو لم يقله)[1]. فهذا جوابه على من ادعى تفويض «التفسير»، ثم ذكر الجواب على النفاة[2].

٣ ـ وعقد أبو القاسم إسماعيل بن محمد التيمي الأصبهاني رحمه الله في كتابه «الحجة» فصلاً بعنوان: «فصل في تفسير أسماء الله عز وجل من قول علماء السلف» فقال: (قال بعض العلماء: أول فرضٍ فرضه الله ـ تعالى ـ على خلقه معرفته، فإذا عرفه الناس عبدوه. قال الله ـ تعالى ـ: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]. فينبغي للمسلمين أن يعرفوا أسماء الله وتفسيرها فيعظموا الله حق عظمته. قال: ولو أراد رجل أن يتزوج إلى رجل أو يزوجه أو يعامله طلب أن يعرف اسمه وكنيته واسم أبيه وجده، وسأل عن صغير أمره وكبيره، فالله الذي خلقنا ورزقنا ونحن نرجوا رحمته ونخاف من سخطه أولى أن نعرف أسماءه ونعرف تفسيرها. . .)[3].

رابعاً: السكوت:

أُثِرَ عن بعض السلف السكوت في نصوص الصفات. فمن ذلك:

١ ـ ما رواه اللالكائي بسنده عن أبي عبيد، القاسم بن سلام رحمه الله وقد سأل عن أحاديث الصفات قال: (ما أدركنا أحداً يفسر منها شيئاً، ونحن لا نفسر منها شيئاً، نصدق بها ونسكت)[4].

٢ ـ وما رواه أيضاً عن محمد بن الحسن ـ كما تقدم ـ وفيه:

---

(١) المصدر السابق، ص١٦.

(٢) انظر: المصدر السابق، ص١٦ ـ ١٩.

(٣) «الحجة في بيان المحجة» ١/١٢٢، ١٢٣.

(٤) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» ٣/٥٢٦.

(فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا)[1].

٣ ـ وروى أبو القاسم الأصبهاني بسنده عن أشهب بن عبد العزيز، قال: (سمعت مالك بن أنس يقول: إياكم والبدع، فقيل: يا أبا عبد الله، وما البدع؟ قال: أهل البدع الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته، ولا يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون لهم بإحسان)[2].

وقد زعم المفوضة، أو من رأى أن التفويض هو منهج السلف أن هذه النصوص الدالة على عدم إثبات السلف لمعاني النصوص وانكفافهم عن بيان مراد الله بها، وتجهيل الأمة بذلك، فذكر الغزالي أن: (حقيقة مذهب السلف ـ وهو الحق عندنا ـ أن كل من بلغه حديث من هذه الأحاديث من عوام الخلق يجب عليه سبعة أمور[3]، وذكر منها: «السكوت»، ثم بين هذه الوظيفة بقوله: (السكوت عن السؤال: وذلك واجب على العوام لأنه بالسؤال متعرض لما لا يطيق، وخائضٌ فيما ليس أهلاً له، فإن سأل جاهلاً زاده جوابه جهلاً، وربما ورَّطه في الكفر من حيث لا يشعر، وإن سأل عارفاً عجز العارف عن تفهيمه)[4]. فالغزالي بوصفه أشعريّ مؤوّل يرى أن واجب العامة السكوت عن السؤال عن المعنى، إذ المعنى المراد عنده هو ما يدعيه أهل التحريف وليس هو ظاهر النص قطعاً، فالسلف في نظره يلزمون عامة المسلمين بالسكوت والجهل، ثم يوجه الخطاب للعوام قائلاً: (وأما حقيقة المراد،

(١) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» ٣/ ٤٣٢.
(٢) «الحجة في بيان المحجة» ١/ ١٠٤.
(٣) «إلجام العوام»، ص٥٣، ٥٤.
(٤) «إلجام العوام»، ص٦٣.

فلستم من أهل معرفتها والسؤال عنها، فاشتغلوا بالتقوى، فما أمركم الله به فافعلوه، وما نهاكم عنه فاجتنبوه، وهذا قد نهيتم عنه فلا تسألوا عنه، ومهما سمعتم شيئاً من ذلك فاسكتوا وقولوا: آمنا وصدقنا وما أوتينا من العلم إلَّا قليلاً، وليس هذا من جملة ما أوتيناه)[1]، وإذا كان الغزالي قد حمل النهي عن السؤال الوارد في الحديث: «ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم، فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم، واختلافهم على أنبيائهم»[2]، وقوله: «... وسكت عن أشياء رحمةً لكم من غير نسيان فلا تبحثوا عنها»[3] على فهم معاني نصوص الصفات فَلِمَ خص العامة بالنهي دون الخاصة!؟

وقد بين ابن رجب رحمه الله المراد بالنهي في الحديث من سبب الحديث وقصته فقال: (فدلت هذه الأحاديث على النهي عن السؤال عما لا يحتاج إليه، مما يسوء السائل جوابه، مثل سؤال السائل هل هو في النار أو في الجنة؟ وهل أبوه ما ينسب إليه أو غيره، وعلى النهي عن السؤال على وجه التعنت والعبث والاستهزاء... إلخ)[4]، ثم بيَّن فقه الحديث بقوله: (وأشار رسول الله ﷺ في هذا الحديث إلى أن في الاشتغال بامتثال أمره واجتناب نهيه شغلاً عن المسائل فقال: «**إذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمرٍ فأتوا منه ما استطعتم**»، فالذي يتعين على المسلم الاعتناء به والاهتمام؛ أن يبحث عما جاء عن الله ورسوله ﷺ، ثم يجتهد في فهم ذلك والوقوف على معانيه، ثم

---

(١) «إلجام العوام»، ص٦٤.

(٢) رواه البخاري: كتاب الاعتصام ٨/ ١٤٢، ورواه مسلم: كتاب الفضائل ٤/ ١٨٣٠.

(٣) رواه الدارقطني، وقال النووي في «الأربعين»: حديث حسن (حديث رقم ٣٠)، وانظر: «جامع العلوم والحكم»، ص٢٤٢ ـ ٢٤٣.

(٤) «جامع العلوم والحكم»، ص٧٨.

يشتغل بالتصديق بذلك إن كان من الأمور العلمية، وإن كان من الأمور العملية، بَذَلَ وسعه في الاجتهاد في فعل ما يستطيعه من الأوامر، واجتناب ما ينهى عنه، فيكون همته مصروفة بالكلية إلى ذلك، لا إلى غيره، وهكذا كان حال أصحاب النبي ﷺ والتابعين لهم بإحسان في طلب العلم النافع من الكتاب والسنَّة)[1].

فليقارن العاقل اللبيب بين كلام الغزالي وكلام ابن رجب في تقدير مذهب السلف، ثم ليحكم أيهما أهدى إلى الحق وأسعد بالدليل.

على أن في الآثار السابقة المروية عن السلف في السكوت ما يبين حقيقة مرادهم بذلك، فإن السكوت الذي دعوا إليه ليس «السكوت المطلق» الذي يدعيه أهل التجهيل، بل هو سكوت مقيد بأمرين:

أحدهما: أنه سكوت بعد التصديق بالنص، والإفتاء بما دل عليه، كما دل عليه قول أبي عبيد: (نصدق بها ونسكت)[2]، وقول محمد بن الحسن: (ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنَّة ثم اسكتوا)[3].

الثاني: أنه سكوت عما سكت عنه الصحابة والتابعون لهم بإحسان من مقالات أهل البدع وتفسيراتهم الضالة المنحرفة، كما دل عليه قول أبي عبيد: (ما أدركنا أحداً يفسر منها شيئاً، ونحن لا نفسر منها شيئاً)[4]، وقول الإمام مالك: (أهل البدع الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته، ولا يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون لهم بإحسان)[5].

---

(١) «جامع العلوم والحكم»، ص٧٩.
(٢) تقدم قريباً.
(٣) تقدم قريباً.
(٤) تقدم قريباً.
(٥) تقدم قريباً.

فتبيَّن ـ بحمد الله ـ موافقة هذه الآثار لبقية الآثار المروية عن السلف وتناسبها وانسجامها، فالبيان متحقق، والإعراض عن الأقوال المبتدعة هو أنجع وسيلة لإماتتها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في نقض الاحتجاج بهذه الشبهة: (ثم إنهم يقولون: المأثور عن السلف هو السكوت عن الخوض في تأويل ذلك، والمصير إلى الإيمان بظاهره، والوقوف عن تفسيره؛ لأنا قد نهينا أن نقول في كتاب الله برأينا، ولم ينبهنا الله ورسوله على حقيقة معنى ذلك، فيقال: أما كون الرجل يسكت عما لا يعلم فهذا مما يؤمر به كل أحد، لكن هذا الكلام يقتضي أنهم لم يعلموا معنى الآية وتفسيرها وتأويلها، وإذا كان لم يتبين لهم فمضمونه عدم علمهم بذلك، وهو كلام شاكٍّ لا يعلم ما أريد بالآية)[1].

وقال أيضاً: (وفرقٌ بين أن يقال: «الرب هو الذي يأتي إتياناً يليق بجلاله»، أو يقال: «ما ندري هل هو يأتي أو أمره»، فكثير من لا يجزم بأحدهما، بل يقول: أسكت فالسكوت أسلم.

ولا ريب أن من لم يعلم فالسكوت له أسلم، كما قال النبي ﷺ: «**من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت**»[2]، لكن هو يقول: إن الرسول وجميع الأمة كانوا كذلك، لا يدرون ما المراد به هذا أو هذا، ولا الرسول كان يعرف ذلك، فقائل هذا مبطل متكلم بما لا علم له به، وكان يسعه أن يسكت عن هذا، لا يجزم بأن الرسول والأئمة كلهم جهَّال يجب عليهم السكوت

---

(١) «مجموع الفتاوى» ١٦/٤١٨، ٤١٩.

(٢) رواه البخاري: كتاب الأدب ٧/٧٩، ٧/١٠٤، كتاب الرقاق ٧/١٨٤، ورواه مسلم: كتاب الإيمان ١/٦٨، ٦٩، كتاب اللقطة ٣/١٣٥٣، ورواه أبو داود والترمذي وأحمد.

كما يجب عليه)[1].

وأخيراً فإن السلف ـ رحمهم الله ـ استعملوا هذا التعبير «السكوت» في غير باب الصفات، كقول أبي محمد الحسن بن علي البربهاري في باب القدر: (فعليك بالتسليم والإقرار والإيمان، واعتقاد ما قال رسول الله ﷺ في جملة الأشياء واسكت عما سوى ذلك)[2]، فهو متضمن للأمر بإثبات معاني النصوص الصحيحة والسكوت عما خالف ذلك.

خامساً: التفويض:

من الألفاظ التي تَعَلَّق بها المفوضة لإثبات دعواهم الباطلة في أن السلف يفوضون معاني نصوص الصفات؛ ورود الكلمة ذاتها في كلام السلف. فمن ذلك:

ـ قول الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ في صفة المؤمن من أهل السنة والجماعة: (... وأرجأ ما غاب عنه من الأمور إلى الله، وفوَّض أمره إلى الله)[3].

ـ قول الإمام أبي محمد الحسن بن علي البربهاري رَحِمَهُ اللهُ: (وكل ما سمعت من الآثار شيئاً مما لم يبلغه عقلك ـ وذكر بعض أحاديث الصفات ـ فعليك بالتسليم والتصديق والتفويض والرضا، ولا تفسر شيئاً من هذه بهواك، فإن الإيمان بهذا واجب، فمن فسر شيئاً من هذا بهواه ورده فهو جهمي)[4]، وقال في موضع آخر: (وجميع ما وصفت لك في هذا الكتاب، فهو عن الله ـ تعالى ـ، وعن رسوله ﷺ، وعن أصحابه،

---

(١) «مجموع الفتاوى» ١٦/ ٤١٠ ـ ٤١٢.
(٢) كتاب «شرح السنة»، ص٣٦.
(٣) «مناقب الإمام أحمد بن حنبل»، ابن الجوزي، ص٢١٤، ٢١٥.
(٤) كتاب «شرح السنة» للبربهاري، ص٣١، ٣٢.

وعن التابعين وعن القرن الثالث إلى القرن الرابع. فاتق الله يا عبد الله، وعليك بالتصديق والتسليم والتفويض والرضى بما في هذا الكتاب)[1].

ـ قال الموفق بن قدامة المقدسي رحمه الله في وصف طريقة الراسخين في العلم: (... فيلزم حينئذ أن يكون الراسخون مخالفين للزائغين في ترك اتباع المتشابه، مفوضين إلى الله ـ تعالى ـ بقولهم: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ تاركين لابتغاء تأويله)[2]. ثم قال: (إن قولهم: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ كلامٌ يشعر بالتفويض والتسليم لما لم يعلموه، لعلمهم بأنه من عند ربهم، كما أن المحكم المعلوم معناه من عنده)[3].

❑ فما هو التفويض الذي عناه السلف في هذه النصوص وغيرها؟

بتتبع هذه النصوص وأمثالها في سياقاتها المتنوعة وجدت أن «التفويض» في باب الصفات يعني به من أطلقه من السلف أحد أمرين:

أحدهما: تفويض عام، وهو تفويض كيفية صفات الباري ـ جل وعلا ـ، ورد علم كنهها وماهيتها إليه ـ سبحانه ـ، ولهذا اشتد نكيرهم على من سأل عن الكيفية أو حكاها نفياً أو إثباتاً.

ومن أشهر الأمثلة على استنكار السؤال عن الكيفية ما رواه اللالكائي وغيره، عن جعفر بن عبد الله قال: جاء رجلٌ إلى مالك بن أنس فقال: يا أبا عبد الله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ كيف استوى؟ قال: فما رأيت مالكاً وجد من شيء كموجدته من مقالته وعلاه الرحضاء ـ يعني العرق ـ قال: وأطرق القوم، وجعلوا ينتظرون ما يأتي منه فيه. قال: فسُري عن مالك فقال: (الكيف غير معقول، والاستواء

(١) المصدر السابق، ص٤٧.

(٢) «ذم التأويل»، ص٣٨.

(٣) «ذم التأويل»، ص٣٨.

منه غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، فإني أخاف أن تكون ضالاً، وأمر به فأخرج)[1].

ومن إنكارهم على من حكى الكيفية إثباتاً، ما رواه اللالكائي عن يعقوب بن زاذان قال: بلغني أن أحمد بن حنبل قرأ عليه رجلٌ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]، قال: ثم أومأ بيده، فقال له أحمد: قطعها الله، قطعها الله، قطعها الله، ثم حرد وقام)[2].

ومن إنكارهم على من تكلم في الكيفية نفياً ما ذكره الحافظ عبد الغني المقدسي رحمه الله في عقيدته فقال: (روينا عن عبد الله بن أحمد بن حنبل: قال: كنت أنا وأبي عابرين في المسجد، فسمع قاصّاً يقص في حديث النزول، فقال: «إذا كان ليلة النصف من شعبان ينزل الله عز وجل إلى السماء الدنيا» بلا زوال ولا انتقال ولا تغير حال، فارتعد أبي رحمه الله واصفر لونه، ولزم يدي فأمسكته حتى سكن، ثم قال: قف بنا على هذا المتخرص، فلما حاذاه قال: يا هذا، رسول الله ﷺ أغير على ربه منك. قل كما قال رسول الله ﷺ، وانصرف)[3].

فتفويض الكيفية هو التفويض الذي عناه الإمام أحمد والبربهاري والموفق وغيرهم، إذ أن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، فكما لا نعقل كيفية الذات لا نعقل كيفية الصفات.

الثاني: تفويض خاص في نصوص معينة اشتبهت اشتباهاً خاصّاً

---

(١) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» ٣/ ٣٩٨.

(٢) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» ٣/ ٤٣٢، و«الحجة» للأصبهاني ١/ ١٩٢، ٣/ ٤٣٢. ومعنى «حرد» ترك الجالسين وتحول عنهم، وقيل: غضب، انظر: «الصحاح» ٢/ ٤٦٤.

(٣) عن: «عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي»، تحقيق: مصعب الحايك، ص٣٥ ـ ٣٧.

على شخصٍ معين، فالواجب عليه تفويض معنى ذلك النص إلى الله حتى يتبين له. فهذا النوع مقيد:

١ ـ بنصٍّ معين، وليس عامّاً في جملة من النصوص.

٢ ـ بشخصٍ معين، وليس حكماً عاماً على الأمة.

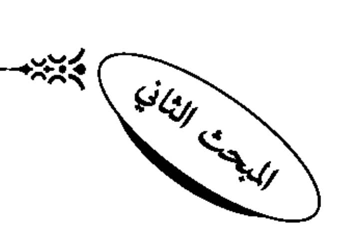
٣ ـ بزمنٍ معين، فمتى استبان له المعنى لزمه اعتقاده.

وعلى ذلك ينبغي أن يحمل قول الإمام الموفق بن قدامة رَحِمَهُ اللهُ في مقدمة لمعة الاعتقاد ـ بعد تقرير مذهب السلف في نصوص الصفات ـ حيث قال: (وما أشكل من ذلك: وجب إثباته لفظاً، وترك التعرض لمعناه، ونرد علمه إلى قائله، ونجعل عهدته على ناقله، اتباعاً لطريقة الراسخين في العلم، الذين أثنى الله عليهم في كتابه المبين بقوله تَعَالَى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾[1]، وهذا النص مبين لما نقلناه قريباً عنه في «ذم التأويل».

وقد علق شيخنا محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ في شرحه للمعة الاعتقاد بكلام رصين فقال: (إن الوضوح والإشكال في النصوص الشرعية أمر نسبي، يختلف به الناس بحسب العلم والفهم، فقد يكون مشكلاً عند شخص، ما هو واضح عند شخصٍ آخر، والواجب عند الإشكال اتباع ما سبق من ترك التعرض له والتخبط في معناه، أما من حيث واقع النصوص الشرعية فليس فيها بحمد الله ما هو مشكل لا يعرف أحد من الناس معناه فيما يهمهم من أمر دينهم ودنياهم؛ لأن الله وصف القرآن بأنه نور مبين، وبيان للناس، وفرقان، وأنه أنزله تبياناً لكل شيء، وهدًى ورحمة، وهذا يقتضي ألا يكون في النصوص ما هو مشكل بحسب الواقع بحيث لا يُمَكِّن أحداً من الأمة معرفة معناه)[2].

(١) «لمعة الاعتقاد»، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ص١٤.

(٢) «شرح لمعة الاعتقاد»، ص١٤، ١٥.



عبارات السلف الصريحة في الإثبات

تبيَّن من المبحث السابق أن ما تعلق به المفوضة من العبارات المأثورة عن السلف هو في حقيقته صريحٌ في الإثبات، وأنه حجة على المفوضة لا لهم، وهكذا كل من استدل بنصٍّ صحيح ليتوصل به إلى باطل، فإن ذلك النص ينعكس عليه ويناقض مقصده.

وإنما أودع الله كلامَ السلف هذه المزية بسبب ما آتاهم من الحكمة الناشئة عن تعظيمهم للنصوص الشرعية، وانقيادهم لدلالتها، وتسليمهم لمضمونها، واطراح الرأي والهوى والقياس وآراء الرجال في دين الله، فعصمهم الله بذلك، وعصم أقوالهم وآثارهم من أن تكون حجة لمبطل، فأما المبطلون، الذين في قلوبهم زيغ، فقد نبأنا الله من أخبارهم؛ وأنهم يتبعون ما تشابه؛ ابتغاء الفتنة والتأويل.

وفضلاً عن العبارات السابقة فقد حُفظ عن السلف عبارات كثيرة، صحيحة، صريحة في الإثبات تقطع الشك، وتمحق الوهم، وتدحض الشبهة، زخرت بها كتب الآثار، وتراجم الرجال، والمصنفات في الأصول والسنَّة على وجه الخصوص، فيجد الباحث نفسه أمام كم هائل من هذه الآثار يتحير ما يأخذ منها وما يدع، وأيها أبين في الدلالة على المراد طلباً للاختصار، واكتفاءً بالبعض عن الكل في الإشارة إلى المقصود.

وقد تنوعت دلالة الآثار المروية عن السلف في إرادتهم للإثبات تنوعاً كثيراً بحسب الباعث على الكلام وظروف أزمانهم، وكلها تلتقي

على حقيقة واضحة جلية؛ هي أن فهمهم لنصوص الصفات مبني على الإثبات لحقيقة المعاني، لا النفي، ولا التحريف، ولا التمثيل، ولا التفويض.

وقد رأيت أن أقسم هذه الآثار ـ تقسيماً فنيّاً ـ على الأقسام التالية:

أولاً: الإثبات المجمل.

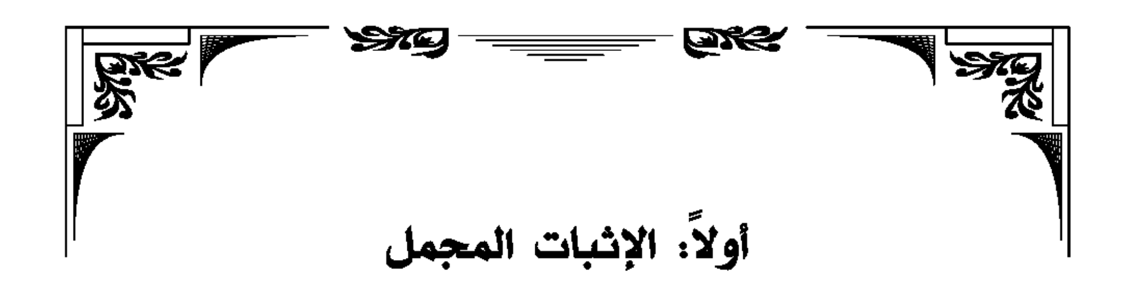
ثانياً: الإثبات المفصل.

ثالثاً: الرد على المخالفين.

رابعاً: تحقيق الإثبات.

خامساً: الرواية والتبويب والتصنيف.

* * *



أولاً: الإثبات المجمل

قعّد السلف الصالح ـ رحمهم الله ـ قواعد مجملة في باب الأسماء والصفات، هي أصوله وضوابطه، تندرج تحتها جزئيات المسائل وترد إليها. نختار منها النصوص التالية:

* أبو حنيفة النعمان (٨٠ ـ ١٥٠هـ):

قال في «الفقه الأكبر»: (والله ـ تعالى ـ واحدٌ لا من طريق العدد، ولكن من طريق أنه لا شريك له. ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص]. لا يشبه شيئاً من الأشياء من خلقه، ولا يشبهه شيءٌ من خلقه. لم يزل ولا يزال بأسمائه وصفاته الذاتية والفعلية)[١]... (وصفاته في الأزل غير محدثة ولا مخلوقة، فمن قال: إنها مخلوقة أو محدثة أو وقف فيها، أو شك فيهما فهو كافر بالله ـ تعالى ـ)[٢]... (وصفاته كلها بخلاف صفات المخلوقين، يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرى لا كرؤيتنا، ويسمع لا كسمعنا، ويتكلم لا ككلامنا)[٣].

* عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون (ت١٦٤هـ):

نقل عنه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ جواباً؛ وقد سئل عما

---

(١) نقلاً عن «شرح كتاب الفقه الأكبر»، ص٢٢ ـ ٢٥.

(٢) المصدر السابق ص٣٩.

(٣) المصدر السابق ص٤٩، ٥٠.

جحدت به الجهمية، وفيه: (اعرف ـ رحمك الله ـ غناك عن تكلّف صفة ما لم يصف الرب من نفسه بعجزك عن معرفة قدر ما وصف منها؛ إذا لم تعرف قدر ما وصف فما تكلفك علم ما لم يصف؟ هل تستدل بذلك على شيء من طاعته؟ أو تزدجر به عن شيء من معصيته؟

فأما الذي جحد ما وصف الرب من نفسه تعمقاً وتكلفاً فقد استهوته الشياطين في الأرض حيران، فصار يستدل ـ بزعمه ـ على ما جحد ما وصف الرب وسمى من نفسه بأن قال: لا بد إن كان له كذا من أن يكون له كذا. فعمي عن البين بالخفي، فجحد ما سمى الرب من نفسه لصمت الرب عما لم يسم منها)[1]. ـ ثم ذكر الرؤية والقدم والضحك وغيرها من الصفات، ثم قال: (فوالله ما دلهم على عظم ما وصفه من نفسه، وما تحيط به قبضته إلَّا صغر نظيرها منهم عندهم، إن ذلك الذي ألقي في روعهم، وخلق على معرفة قلوبهم، فما وصف الله من نفسه وسماه على لسان رسوله ﷺ سميناه كما سماه، ولم نتكلّف منه صفة سواه ـ لا هذا ولا هذا ـ ولا نجحد ما وصف، ولا نتكلف معرفة ما لم يصف)[2].

وتأمل قوله: «فوالله ما دلهم على عظم ما وصفه من نفسه، وما تحيط به قبضته، إلَّا صغر نظيرها منهم عندهم...»، تدرك اعتقاد السلف لإثبات المعنى المشترك المعهود في الأذهان مع نفي التمثيل بين الخالق والمخلوق.

* محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠ ـ ٢٠٤):

قال يونس بن عبد الأعلى: سمعت أبا عبد الله محمد بن إدريس

---

(١) «مجموع الفتاوى» ٣/ ٤٣.

(٢) «مجموع الفتاوى» ٥/ ٤٤، ٤٥.

الشافعي يقول، وقد سئل عن صفات الله ـ تعالى ـ وما يؤمن به فقال: (لله ـ تعالى ـ أسماء وصفات جاء بها كتابه، وأخبر بها نبيه ﷺ، لا يسع أحداً من خلق الله ـ تعالى ـ قامت عليه الحجة ردها؛ لأن القرآن نزل بها، وصح عن رسول الله ﷺ القول بها، فإن خالف ذلك بعد ثبوت الحجة عليه فهو كافر بالله ـ تعالى ـ، فأما قبل ثبوت الحجة عليه من جهة الخبر فمعذور بالجهل؛ لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا بالروية ولا بالفكر)[1].

* الحسن بن علي البربهاري (ت٣٢٩هـ):

قال في كتاب «شرح السنَّة» له: (واعلم ـ رحمك الله ـ: أن الكلام في الرب ـ تعالى ـ محدث، وهو بدعة وضلالة، ولا يتكلم في الرب إلَّا بما وصف به نفسه ﷻ في القرآن، وما بيَّن رسول الله ﷺ لأصحابه، فهو ـ جل ثناؤه ـ واحدٌ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ربنا أول بلا متى، وآخر بلا منتهى، يعلم السر وأخفى، وهو على العرش استوى، وعلمه بكل مكان، ولا يخلو من علمه مكان، ولا يقول في صفات الرب ـ تعالى ـ لِمَ؟ إلَّا شاك في الله ـ تبارك وتعالى ـ، والقرآن كلام الله وتنزيله ونوره، وليس مخلوقاً؛ لأن القرآن من الله، وما كان من الله فليس بمخلوق)[2].

* أبو بكر، أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي (٢٧٧ ـ ٣٧١هـ):

قال: (اعلموا ـ رحمنا الله وإياكم ـ أن مذهب أهل الحديث، أهل السنَّة والجماعة، الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله، وقبول ما نطق به

---

(١) عن «ذم التأويل»، لابن قدامة المقدسي، ص٢٣.
(٢) كتاب «شرح السنَّة»، ص٢٤، ٢٥.

كتاب الله ـ تعالى ـ، وصحت به الرواية عن رسول الله ﷺ، لا معدل عما ورد به، ولا سبيل إلى رده، إذ كانوا مأمورين باتباع الكتاب والسنَّة، مضموناً لهم الهدى فيهما، مشهوداً لهم بأن نبيهم ﷺ يهدي إلى صراطٍ مستقيم، محذرين في مخالفته الفتنة والعذاب الأليم، ويعتقدون أن الله ـ تعالى ـ مدعوٌّ بأسمائه الحسنى، وموصوف بصفاته التي سمى ووصف بها نفسه، ووصفه بها نبيه ﷺ...)[1]، ثم ذكر الصفات.

* محمد بن إسحاق بن منده الأصبهاني (٣١٠ ـ ٣٩٥هـ):

نقل عنه أبو القاسم التيمي الأصبهاني قوله: (إن الأخبار في صفات الله ﷻ جاءت متواترة عن النبي ﷺ، موافقة لكتاب الله ﷻ، فنقلها الخلف عن السلف قرناً بعد قرن من لدن الصحابة والتابعين إلى عصرنا هذا على سبيل إثبات الصفات لله والمعرفة والإيمان به، والتسليم لما أخبر الله به في تنزيله، وبيّنه الرسول عن كتابه مع اجتناب التأويل والجحود، وترك التمثيل والتكييف، وأنه ﷻ أزلي بصفاته وأسمائه التي وصف بها نفسه ووصفه الرسول ﷺ غير زائلة عنه، ولا كائنة دونه، فمن جحد صفة من صفاته بعد الثبوت كان بذلك جاحداً، ومن زعم أنها محدثة لم تكن ثم كانت على أي معنًى تأوله دخل في حكم التشبيه بالصفات التي هي محدثة في المخلوق، زائلة بفنائه غير باقية، وذلك أن الله ﷻ امتدح نفسه بصفاته ـ تعالى ـ، ودعا عباده إلى مدحه بذلك، وصدق به المصطفى ﷺ، وبين مراد الله فيما أظهر لعباده من ذكر نفسه وأسمائه وصفاته، وقال النبي ﷺ: قال الله ـ تعالى ـ: «**إني حرَّمت الظلم على نفسي**»[2]، وقال النبي ﷺ بياناً لقوله: «**إن الله كتب كتاباً**

(١) «اعتقاد أئمة الحديث»، ص٤٩، ٥٠.

(٢) رواه مسلم: كتاب البر ٤/ ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥.

على نفسه فهو عنده، إنّ رحمتي غلبت غضبي»[1]. فبيَّن مراد الله ـ تعالى ـ فيما أخبر عن نفسه، وبين أن نفسه قديم غير فانٍ، وأن ذاته لا يوصف إلَّا بما وصف ووصفه النبي ﷺ، لأن المجاوز وصفهما يوجب المماثلة، والتمثيل، والتشبيه لا يكون إلَّا بالتحقيق، ولا يكون باتفاق الأسماء، وإنما وافق اسم «النفس» اسم نفس الإنسان الذي سماه الله نفساً منفوسة، وكذلك سائر الأسماء التي سمى بها خلقه، إنما هي مستعارة لخلقه منحها عباده للمعرفة)[2]، ثم شرع في ذكر بعض الصفات، ثم قال: (ففيما ذكرنا دليلٌ على جميع الأسماء والصفات التي لم نذكرها، وإنما ينفي التمثيلَ والتشبيهَ النيةُ والعلم بمباينة الصفات والمعاني، والفرق بين الخالق والمخلوق في جميع الأشياء فيما يؤدي إلى التمثيل والتشبيه عند أهل الجهل والزيغ، ووجوب الإيمان بالله وبأسمائه وصفاته التي وصف بها نفسه وأخبر عن رسول الله ﷺ، وأن أسامي الخلق وصفاتهم وافقتها في الاسم وباينتها في جميع المعاني لحدوث خلقهم وفنائهم، وأزلية الخالق وبقائه، وبما أظهر من صفاته، ومنع استدراك كيفيتها فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١])[3].

فتأمل حسن تقريره رَحِمَهُ ٱللَّهُ لمذهب السلف، وأنه الإثبات الذي بين التعطيل والتمثيل، وتأمل تأكيده على بيان النبي ﷺ مراد ربه فيما أظهر لعباده من صفاته، وضربه المثل الواضح لهذا البيان، ثم إشارته إلى سبب الاتفاق في الأسماء مع التباين في الحقيقة بقوله: (منحها عباده

---

(١) رواه البخاري: كتاب التوحيد ٨/ ١٧١، ١٧٦، ١٨٨، ٢١٦، كتاب بدء الخلق ٤/ ٧٣، ورواه مسلم: كتاب التوبة ٤/ ٢١٠٧، ٢١٠٨.

(٢) «الحجة في بيان المحجة» ١/ ٩١ ـ ٩٣.

(٣) المصدر السابق ١/ ٩٤، ٩٥.

للمعرفة)، وقوله أيضاً: (ومنحها عباده للمعرفة عند الوجود فيهم والنّكْرَة عند وجود المضاد فيهم)[1]، مما يوضح حقيقة الإثبات التي يرمي إليها السلف، وهي إثبات المعنى المعهود في الذهن على ما يليق بالرب ـ تعالى ـ، وهذا ينفي مذهب أهل التجهيل «المفوضة».

*** أبو منصور، معمر بن أحمد الأصبهاني (ت٤١٨هـ):**

نقل وصيته في السنَّة أبو القاسم التيمي الأصبهاني بطولها، وقد ذكر في آخرها طبقات التابعين وأتباعهم من السلف الصالح، وذكر المصنفين في السنَّة ثم قال: (فاجتمع هؤلاء كلهم على إثبات هذا الفصل من السنَّة، وهجران أهل البدعة والضلالة، والإنكار على أصحاب الكلام والقياس والجدال، وأن السنَّة هي: اتباع الأثر والحديث والسلامة والتسليم، والإيمان بصفات الله ﷻ من غير تشبيه ولا تمثيل ولا تعطيل ولا تأويل بجميع ما ورد من الأحاديث في الصفات...). وذكر أمثلة من الأحاديث ثم الآيات، ثم قال: (كل ذلك بلا كيف ولا تأويل نؤمن بها إيمان أهل السلامة والتسليم، ولا نتفكر في كيفيتها، وساحة التسليم لأهل السنَّة والسلامة واسعة بحمد الله ومنّه، وطلب السلامة في معرفة صفات الله ﷻ أوجب وأولى وأقمن وأحرى، فإنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، فليس كمثله شيء: ينفي كل تشبيه وتمثيل. وهو السميع البصير: ينفي كل تعطيل وتأويل. فهذا مذهب أهل السنَّة والجماعة والأثر، فمن فارق مذهبهم فارق السنَّة، ومن اقتدى بهم وافق السنَّة)[2].

---

(١) «الحجة في بيان المحجة» ١/ ٩٤.

(٢) «الحجة في بيان المحجة» ١/ ٢٤٢، ٢٤٣.

* **أبو عثمان، إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني (ت٤٤٩هـ):**

قال رَحِمَهُ اللهُ: (أصحاب الحديث، حفظ الله أحياءهم، ورحم أمواتهم، يشهدون لله - تعالى - بالوحدانية، وللرسول ﷺ بالرسالة والنبوة، ويعرفون ربهم عز وجل بصفاته التي نطق بها وحيه وتنزيله، أو شهد له بها رسوله ﷺ على ما وردت الأخبار الصحاح به، ونقلته العدول الثقات عنه، ويثبتون له جل جلاله ما أثبت لنفسه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ، ولا يعتقدون تشبيهاً لصفاته بصفات خلقه، فيقولون: إنه خلق آدم بيده، كما نص - سبحانه - عليه في قوله - عز من قائل -: ﴿يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [صَ: ٧٥]، ولا يحرفون الكَلِمَ عن مواضعه، بحمل اليدين على النعمتين، أو القوتين، تحريف المعتزلة الجهمية، أهلكهم الله، ولا يكيفونهما بكيف، أو تشبيههما بأيدي المخلوقين، تشبيه المشبهة خذلهم الله، وقد أعاذ الله - تعالى - أهل السنَّة من التحريف والتكييف، ومنَّ عليهم بالتعريف والتفهيم، حتى سلكوا سبل التوحيد والتنزيه، وتركوا القول بالتعطيل والتشبيه، واتبعوا قول الله عز وجل: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾، وكذلك يقولون في جميع الصفات التي نزل بذكرها القرآن، ووردت بها الأخبار الصحاح، من السمع والبصر والعين والوجه والعلم والقوة والعزَّة والعظمة والإرادة والمشيئة والقول والكلام والرضا والسخط والحياة واليقظة! والفرح والضحك وغيرها، من غير تشبيه لشيء من ذلك بصفات المربوبين المخلوقين، بل ينتهون فيها إلى ما قاله الله - تعالى - وقاله رسول الله ﷺ من غير زيادة عليه، ولا إضافة إليه، ولا تكييف له ولا تشبيه، ولا تحريف ولا تبديل ولا تغيير، ولا إزالة للفظ الخبر عما تعرفه العرب، وتضعه عليه بتأويل منكر، ويجرونه على الظاهر، ويكلون علمه إلى الله - تعالى -، ويقرون بأن تأويله لا يعلمه إلَّا الله، كما أخبر الله عن الراسخين في العلم أنهم يقولونه في قوله - تعالى -:

﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[1].

فقد تضمن هذا السياق بياناً وافياً شافياً لمعتقد أهل الحق المبني على الإثبات، السالم من عوارض التمثيل والتعطيل، وتأمل قوله: «ولا إزالة للفظ الخبر عما تعرفه العرب، وتضعه عليه، بتأويل منكر، ويجْرُونه على ظاهره»، فإنه شجى في حلوق المجهلة حيث يتضمن إثبات المعنى الذي دلت عليه اللغة وإجراءه على ظاهره مع اعتقاد التنزيه، ووكل كيفيته وما يؤول إليه في الواقع والحقيقة إلى الله ـ تعالى ـ.

* أبو بكر، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٣٩٢ ـ ٤٦٣هـ):

روى عنه الموفق المقدسي وغيره قوله: (أما الكلام في الصفات فإنَّ ما روي منها في السنن الصحاح، مذهب السلف ﷺ إثباتها، وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها، والأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات، يحتذى في ذلك حذوه ومثاله، فإذا كان معلوماً أن إثبات رب العالمين ﷻ إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف، فإذا قلنا: لله ـ تعالى ـ يد وسمع وبصر، فإنما هو إثبات صفات أثبتها الله ـ تعالى ـ لنفسه، ولا نقول: إن معنى اليد القدرة، ولا أن معنى السمع والبصر العلم، ولا نقول إنها جوارح، ولا نشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارح وأدوات الفعل، ونقول: إنما ورد إثباتها لأن التوقيف ورد بها، ووجب نفي التشبيه لقوله تبارك وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، وقوله ﷻ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾[2].

---

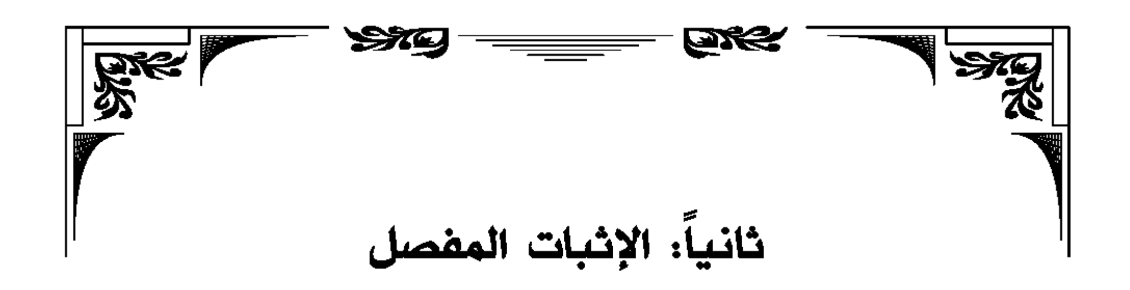
(١) «عقيدة السلف أصحاب الحديث»، ص١٠ ـ ١٢.

(٢) «ذم التأويل»، ص١٥.

وقال أبو عمر بن عبد البر النمري رحمه الله: (أهل السنَّة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنَّة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة؛ لا على المجاز؛ إلَّا أنهم لا يكيِّفون شيئاً من ذلك ولا يحدون فيه صفة محصورة)[1].

* * *

(١) عن «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام ابن تيمية ٥/ ٨٧.



ثانياً: الإثبات المفصل

ورد عن السلف آثار كثيرة في إثبات بعض صفات الباري ـ جل وعلا ـ على سبيل الإفراد والتعيين، وهذه الآثار تدل دلالة واضحة على إثبات حقيقة معنى تلك الصفة المعينة، كما تدل أيضاً على منهجهم في هذا الباب، ولأن القول في بعض الصفات كالقول في الباقي، حيث لا يفرِّقون بين المتماثلات، كما لا يسوّون بين المختلفات.

وقد كثرت المرويات عنهم في صفات: الكلام، والرؤية، والعلو والاستواء والنزول لله تعالى، خاصة بسبب تحريفات الجهمية لمعانيها الصحيحة أكثر من غيرها، فنسوق بعض الأمثلة لإثبات السلف لحقيقة معاني هذه الصفات وغيرها:

*** الاستواء والعلو:**

ـ روى اللالكائي بسنده عن أم سلمة رضي الله عنها في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] قالت: (الكيف غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإقرار به إيمان، والجحود به كفر)[(١)].

ـ وروى بسنده عن جعفر بن عبد الله قال: (جاء رجلٌ إلى مالك بن أنس فقال: يا أبا عبد الله ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾، كيف

(١) «شرح أصول اعتقاد أهل السنَّة والجماعة» ٣/ ٣٩٧. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وقد روي هذا الجواب عن «أم سلمة» رضي الله عنها موقوفاً ومرفوعاً، ولكن ليس إسناده مما يعتمد عليه). «مجموع الفتاوى» ٥/ ٣٦٥.

استوى؟ قال: فما رأيت مالكاً وجد من شيءٍ كموجدته من مقالته، وعلاه الرحضاء ـ يعني العرق ـ قال: وأطرق القوم، وجعلوا ينتظرون ما يأتي منه فيه. قال: فسرّي عن مالك فقال: (الكيف غير معقول، والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، فإني أخاف أن تكون ضالًّا، وأمر به فأخرج)[1].

ـ وروى بسنده عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد سُئِل عن الآية، فقال: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ومن الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التصديق)[2].

وهذه آثار متطابقة، وكلمات محكمة، تدل دلالة واضحة على إرادة الإثبات المقرون بالعلم بالمعنى، فقولهم: «الاستواء غير مجهول»، أي غير مجهول المعنى في لغة العرب، فهو بمعنى العلو والاستقرار إذا جاء الفعل منه متعدياً بـ«على». قال الإمام اللالكائي: وجدت بخط أبي الحسن الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ عن إسحاق الهادي قال: سمعت أبا العباس ثعلب يقول: استوى: أقبل عليه وإن لم يكن معوجاً. ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ وأقبل ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ علا. واستوى وجهه: اتصل. واستوى القمر: امتلأ، واستوى زيد وعمرو: تشابها، واستوى فعلاهما وإن لم تتشابه شخوصهما. هذا الذي يُعرف من كلام العرب)[3].

كما روى اللالكائي عن ابن الأعرابي أنه أتاه رجل فقال له: (ما معنى قول الله ﷻ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾، فقال: هو على

---

(١) المصدر السابق ٣/ ٣٩٨.

(٢) «شرح أصول اعتقاد أهل السنَّة والجماعة» ٣/ ٣٩٨. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وروى الخلال بإسناد ـ كلهم أئمة ثقات ـ عن سفيان بن عيينة قال: سئل ربيعة ابن أبي عبد الرحمن...) وذكره. «مجموع الفتاوى» ٥/ ٤٠.

(٣) المصدر السابق ٣/ ٣٩٩، ٤٠٠.

عرشه كما أخبر ﷻ. فقال: يا أبا عبد الله، ليس هذا معناه، إنما معناه: استولى. قال: اسكت، ما أنت وهذا. لا يقال: استولى على الشيء إلَّا أن يكون له مضاد، فإذا غلب أحدهما قيل: استولى. أما سمعت النابغة:

ألا لمثلك أو من أنت سابقه سبق الجواد إذا استولى على الأمد)[1]

- وروى البيهقي بسنده عن الأوزاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: (كنا والتابعون متوافرون، نقول: إن الله تعالى ذكره فوق عرشه، ونؤمن بما وردت السنَّة به من صفاته - جل وعلا -)[2]. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وإنما قال الأوزاعي هذا بعد ظهور مذهب جهم المنكر لكون الله فوق عرشه، والنافي لصفاته؛ ليعرف الناس أن مذهب السلف خلاف ذلك)[3].

- ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن عقيدة لأبي نعيم الأصبهاني صاحب «الحلية» قوله في أولها: (طريقتنا طريقة المتبعين الكتاب والسنَّة وإجماع الأمة؛ - قال - فمما اعتقدوه أن الأحاديث التي ثبتت عن النبي ﷺ في العرش واستواء الله، يقولون بها ويثبتونها من غير تكييف ولا تمثيل ولا تشبيه، وأن الله بائن من خلقه، والخلق بائنون منه: لا يحل فيهم ولا يمتزج بهم، وهو مستوٍ على عرشه في سمائه دون أرضه وخلقه)[4].

- وروى أبو عثمان الصابوني بسنده عن عبد الله بن المبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: (نعرف ربنا فوق سبع سموات على العرش استوى بائناً منه خلقه،

---

(١) المصدر السابق ٣/ ٣٩٩.
(٢) «الأسماء والصفات»، ص٥١٥.
(٣) «مجموع الفتاوى» ٥/ ٣٩.
(٤) «مجموع الفتاوى» ٥/ ٦٠.

ولا نقول كما قالت الجهمية إنه هاهنا، وأشار إلى الأرض)[1].

والآثار في هذا كثيرة جدّاً، والمقصود التمثيل لا الحصر والاستيعاب[2].

* صفة النزول:

ـ قال اللالكائي: قال حنبل بن إسحاق: (سألت أبا عبد الله أحمد بن حنبل عن الأحاديث التي تروى عن النبي ﷺ: «إن الله ينزل إلى السماء الدنيا»، فقال أبو عبد الله: نؤمن بها، ونصدق بها، ولا نرد شيئاً منها، إذا كانت أسانيد صحاح، ولا نرد على رسول الله ﷺ قوله، ونعلم أن ما جاء به الرسول حق، حتى قلت لأبي عبد الله: ينزل الله إلى السماء الدنيا، قال: قلت: نزوله بعلمه بماذا؟ فقال لي: اسكت عن هذا، ما لك ولهذا، امضِ الحديث على ما روي بلا كيف ولا حد، إنما جاءت به الآثار، وبما جاء به الكتاب قال الله ﷻ: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤]، ينزل كيف يشاء بعلمه وقدرته وعظمته، أحاط بكل شيءٍ علماً، لا يبلغ قدره واصف، ولا ينأى عنه هرب هارب)[3].

ففي هذه الحكاية تحقيق خبر رسول الله ﷺ، والإيمان به، والتصديق على وجه الإثبات، وهل من زعم أنه آمن باللفظ دون معنًى

(١) «عقيدة السلف أصحاب الحديث»، ص٢٠.

(٢) انظر على سبيل التوسع: «اجتماع الجيوش الإسلامية»، من ص١١٨ إلى ص٣١٠، وكتاب: «العلو للعلي الغفار» للذهبي، و«مختصره» للألباني. وكتاب: «إثبات صفة العلو» لموفق الدين بن قدامة، وكتاب «التوحيد وإثبات صفات الرب» لابن خزيمة ص٢٣١ ـ ٢٨٩، و«الصواعق المرسلة» لابن القيم ص١٢٧٧ ـ ١٣٤٠.

(٣) «شرح أصول اعتقاد أهل السنَّة والجماعة» ٣/ ٤٥٣.

تحته يُعد مؤمناً مصدقاً غير راد على رسول الله ﷺ خبره؟ وهل من حرَّف النزول إلى صفة أخرى عيَّنها من تلقاء نفسه يُعد مؤمناً مصدقاً غير راد على رسول الله ﷺ قولَه؟ كلا، بل المؤمن حقّاً من أثبت نزوله حقيقة بعلمه وقدرته وعظمته وسائر صفاته على ما يشاء سبحانه.

ـ وروى أبو عثمان الصابوني بسنده عن محمد بن سلام قال: (سألت عبد الله بن المبارك عن نزول ليلة النصف من شعبان، فقال عبد الله: يا ضعيف ليلة النصف! ينزل في كل ليلة، فقال الرجل: يا أبا عبد الله! كيف ينزل؟ أليس يخلو ذلك المكان منه؟ فقال عبد الله: ينزل كيف شاء. قال أبو عثمان: وفي رواية أخرى لهذه الحكاية أن عبد الله بن المبارك قال للرجل: «إذا جاءك الحديث عن رسول الله ﷺ فاصغ له»).

إن فضيلة تعظيم النصوص التي تميز بها السلف الصالح ـ رحمهم الله ـ كانت سبباً في هدايتهم في هذه المسالك الوعرة والمضائق الخطرة، فألهمهم الله الطمأنينة إلى الإثبات الخالي من التمثيل، وفق دلالات اللغة ومعانيها المعروفة، والتنزيه السالم من التعطيل بسبب اللوازم المزعومة، فسلموا من لِمَ وكيف، وقالوا: آمنا به كل من عند ربنا.

ـ وقال إمام الأئمة، ابن خزيمة رحمه الله: (باب: ذكر أخبار ثابتة السند، صحيحة القوام، رواها علماء الحجاز والعراق عن النبي ﷺ في نزول الرب ـ جل وعلا ـ إلى السماء الدنيا كل ليلة. نشهد شهادة مقر بلسانه، مصدق بقلبه، مستيقن بما في هذه الأخبار من ذكر نزول الرب، من غير أن نصف الكيفية؛ لأن نبينا المصطفى لم يصف لنا كيفية نزول خالقنا إلى سماء الدنيا، وأعلمنا أنه ينزل، والله ـ جل وعلا ـ، لم يترك ولا نبيه عليه السلام بيان ما بالمسلمين الحاجة إليه من أمر دينهم. فنحن قائلون مصدقون بما في هذه الأخبار من ذكر النزول، غير متكلفين القول بصفته

أو بصفة الكيفية، إذ النبي ﷺ لم يصف لنا كيفية النزول، وفي هذه الأخبار ما بان وثبت وصح أن الله ـ جل وعلا ـ فوق سماء الدنيا، الذي أخبرنا نبينا ﷺ أنه ينزل إليه، إذ محال في لغة العرب أن يقول: نزل من أسفل إلى أعلى، ومفهوم في الخطاب أن النزول من أعلى إلى أسفل)(١).

هكذا فهم السلف الصالح خطاب الشارع، واستيقنوه، وفهموه، وجزموا به بهذه الثقة والوضوح والبيان، لا يجمجمون فيه، ولا يراوغون كما تفعل المبتدعة، ففي الوقت الذي يعتقدون وحدانيته ـ سبحانه ـ في ذاته وأسمائه وصفاته، وتنزهه عن المثيل، يفهمون النصوص على مقتضى لغة العرب؛ لأن النصوص نزلت بها، ولا يوجب لهم ذلك لوازم وهمية، وإشكالات فاسدة كالتي ألقاها شياطين الجن والإنس في القلوب المريضة.

ـ وقال أبو الحسن الأشعري رحمه الله: (ونصدق بجميع الروايات التي يثبتها أهل النقل من النزول إلى السماء الدنيا، وأن الرب عز وجل يقول: هل من سائل، هل من مستغفر؟ وسائر ما نَقَلوه وأثبتوه خلافاً لما قاله أهل الزيغ والتضليل)(٢).

هذه إشارات منتقاة لإثبات السلف لهذه الصفة إثباتاً لا لبس فيه ولا غموض، والآثار عنهم في ذلك كثيرة صريحة(٣).

* صفة الكلام:

ـ روى اللَّالكائي بسنده عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله وقد سأله

---

(١) كتاب «التوحيد وإثبات صفات الرب» ١/٢٨٩، ٢٩٠.

(٢) «الإبانة عن أصول الديانة»، ص٦٠.

(٣) انظر على سبيل التوسع: كتاب «شرح حديث النزول» لشيخ الإسلام ابن تيمية، وكتاب «التوحيد وإثبات صفات الرب» لابن خزيمة، ص٢٨٩ ـ ٣٢٨.

حنبل: يكلِّم الله عبده يوم القيامة؟ قال: (نعم، فمن يقضي بين الخلق إلَّا الله، يكلمه الله ﷻ، ويسأله الله ﷻ، متكلِّم لم يزل بما شاء ويحكم، وليس لله عدل ولا مثل ـ تبارك وتعالى ـ كيف شاء وأنَّى شاء)[1].

ـ وروى البيهقي بسنده عن محمد بن إسحاق بن راهويه القاضي بمرو قال: (سئل أبي وأنا أسمع عن القرآن وما حدث فيه من القول بالمخلوق، فقال: القرآن كلام الله وعلمه ووحيه، ليس بمخلوق، ولقد ذكر سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال: أدركت مشيختنا منذ سبعين سنة ـ فذكر معنى هذه الحكاية ـ وزاد: «فإنه منه خرج وإليه يعود». قال أبي: وقد أدرك عمرو بن دينار أَجِلَّة أصحاب رسول الله ﷺ من البدريين والمهاجرين والأنصار مثل: جابر بن عبد الله، وأبي سعيد الخدري، وعبد الله بن عمرو، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن الزبير ﷺ، وأجلة التابعين ـ رحمة الله عليهم ـ وعلى هذا مضى صدر هذه الأمة لم يختلفوا في ذلك)[2].

وحسبك بهذا الإجماع الذي انتظم أجلة الصحابة وأجلة التابعين، وحكاه هذا التابعي الجليل ـ عمرو بن دينار رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ دليلاً على إثبات هذه الصفة على حقيقتها اللائقة بالله ـ تعالى ـ، وأنهم أبعد الناس عن القول بالتجهيل أو التهوك في التحريف.

وقد كانت مسألة الكلام من المسائل العظام التي أنكر أهل السنَّة تحريف الخصوم لها وجحدهم إياها، والآثار والمصنفات لهم فيها كثيرة[3].

---

(١) «شرح أصول اعتقاد أهل السنَّة والجماعة» ٣/ ٤٣١، ٤٣٢.

(٢) «الأسماء والصفات»، ص٣١٥، ٣١٦.

(٣) انظر على سبيل التوسع: كتاب «التوحيد وإثبات صفات الرب» لابن خزيمة ص٣٢٨ ـ ٤٠٦، و«خلق أفعال العباد» للبخاري، وكتاب «العقيدة السلفية في كلام رب البرية» لعبد الله بن يوسف الجديع.

* صفة الوجه:

قال ابن خزيمة رحمه الله بعد أن ساق الآيات القرآنية المتضمنة ذكر وجه الباري ـ جل وعز ـ: (فنحن وجميع علمائنا من أهل الحجاز وتهامة واليمن والعراق والشام ومصر مذهبنا: أنا نثبت لله ما أثبته الله لنفسه، نقر بذلك بألسنتنا، ونصدق ذلك بقلوبنا، من غير أن نشبه وجه خالقنا بوجه أحدٍ من المخلوقين...)[1]، ثم ساق النصوص من السنَّة، وفيها قول النبي ﷺ: **«وأسألك لذة النظر إلى وجهك»**[2]، فعلق قائلاً: (ألا يعقل ذوو الحجا ـ يا طلاب العلم ـ أن النبي ﷺ لا يسأل ربه ما لا يجوز كونه، ففي مسألة النبي ﷺ ربه لذة النظر إلى وجهه أبين البيان، وأوضح الوضوح، أن لله ﷻ وجهاً يتلذذ بالنظر إليه، من منّ الله ـ جل وعلا ـ عليه وتفضل بالنظر إلى وجهه)[3].

وصدق رحمه الله، وهكذا تتلقى العقول السليمة، والفطر المستقيمة، الحق دون تكلفٍ يفضي بها إلى تمثيل أو تعطيل، فتساير النصوص حيث سارت وتثبت ما أثبتت، وتنفي ما نفت، وعلى هذا المهيع الرشيد، والصراط المستقيم، تناول سائر صفات الباري ـ سبحانه ـ كصفة النفس والعينين والأصابع والضحك وغيرها، بعباراتٍ واضحة مطمئنة لا تلجلج فيها ولا تمحل، فها هو يقول في صفة الضحك التي يستبشعها من تلوث قلبه بأدران التشبيه: (باب ذكر إثبات ضحك ربنا ﷻ بلا صفة تصف ضحكه، جل ثناؤه، لا ولا يشبه ضحكه بضحك المخلوقين، وضحكهم كذلك، بل نؤمن بأنه يضحك، كما أَعْلَمَ النبي ﷺ، نسكت عن صفة ضحكه ـ جل وعلا ـ، إذ الله ﷻ استأثر بصفة ضحكه، لم

(١) كتاب «التوحيد وإثبات صفات الرب» ١/ ٢٦.
(٢) رواه النسائي: كتاب السهو ٣/ ٥٥، ورواه أحمد ٥/ ١٩١.
(٣) كتاب «التوحيد وإثبات صفات الرب» ١/ ٣٠.

يطلعنا على ذلك، فنحن قائلون بما قال النبي ﷺ، مصدِّقون بذلك، بقلوبنا، منصتون عما لم يبين لنا، مما استأثر الله بعلمه)[1]، ثم ساق النصوص في ذلك.

ونختم هذا الإثبات المفصل بما أثبته أبو الحسن الأشعري في «مقالات الإسلاميين» بقوله: (هذه حكاية جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنَّة: جملة ما عليه أهل الحديث والسنَّة: الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله، وما جاء من عند الله، وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ، لا يردون من ذلك شيئاً... ـ وفيه ـ: وأن الله ـ سبحانه ـ على عرشه، كما قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، وأن له يدين بلا كيف، كما قال: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وأن له عينين بلا كيف، كما قال: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وأن له وجهاً كما قال: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ۝٢٧﴾ [الرحمن: ٢٧]... ويقولون: إن القرآن كلام الله غير مخلوق... ويقولون: إن الله ـ سبحانه ـ يُرى بالأبصار يوم القيامة كما يُرى القمر ليلة البدر... ويقرون بأن الله ـ سبحانه ـ: مقلب القلوب، ويصدقون بالأحاديث التي جاءت عن رسول الله ﷺ أن الله ـ سبحانه ـ ينزل إلى السماء الدنيا فيقول: هل من مستغفر، كما جاء في الحديث عن النبي ﷺ... ويقرون أن الله ـ سبحانه ـ يجيء يوم القيامة كما قال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ۝٢٢﴾ [الفجر: ٢٢]، وأن الله يقرب من خلقه كيف شاء، كما قال: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]...، ثم قال: وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب)[2].

* * *

---

(١) كتاب «التوحيد وإثبات صفات الرب» ٢/ ٥٦٤.

(٢) «مقالات الإسلاميين» ـ باختصار ـ ١/ ٣٤٥ ـ ٣٥٠.



ثالثاً: الرد والإنكار على المخالفين

إن من أبرز الأدلة على حقيقة مذهب السلف في الإثبات لمعاني نصوص الصفات، منهجهم في معاملة المخالفين المائلين بتلك النصوص عن وجهها، والغلظة عليهم ونبذ طريقتهم وتزييفها، وفي ما يلي نماذج منتقاة لبعض الآثار المروية عن السلف، الدالة على إرادتهم للإثبات من جهة، ورد ما خالف هذه الطريقة من جهة أخرى:

*** في صفة الرؤية:**

- روى اللَّالكائي بسنده عن الأوزاعي رحمه الله أنه قال: (إني لأرجو أن يحجب الله عز وجل جهماً وأصحابه أفضل ثوابه الذي وعد أولياءه حين يقول: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣])[١].

- وروى الدارقطني عن وكيع رحمه الله، وقد حدَّث بحديثٍ في الرؤية أو غيره فقال: (من رأيتموه ينكر من هذه الأحاديث، فاحسبوه من الجهمية)[٢].

- وروى عن عباد بن العوام قال: (قدم علينا شريك بن عبد الله، فقلنا له: يا أبا عبد الله، إن عندنا قوماً من المعتزلة ينكرون هذه الأحاديث: «إن الله ينزل إلى سماء الدنيا»، و«إن أهل الجنة يرون ربهم»، فحدثني شريك بنحو من عشرة أحاديث في هذا، وقال: أما

(١) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» ٣/٥٠٣.

(٢) «كتاب الصفات»، ص٤١.

نحن فأخذنا ديننا عن أبناء التابعين عن أصحاب رسول الله ﷺ، فهم عمن أخذوه؟!)[1]. وفي رواية للالكائي أنه قال: (إنما جاءنا بهذه الأحاديث من جاءنا بالسنن في الصلاة والزكاة والحج، وإنما عرفنا الله بهذه الأحاديث)[2].

- وروى عن عقبة بن قبيصة بن عقبة قال: أتينا أبا نعيم يوماً فنزل إلينا من الدرجة التي في داره، فجلس في وسطنا كأنه مغضب، فقال ابتداءً: حدثنا سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، وحدثنا زهير بن معاوية بن حديج بن رحيل الجعفي، وحدثنا حسن بن صالح بن حي، وحدثنا شريك بن عبد الله النخعي، هؤلاء أبناء المهاجرين يحدثون، أن الله ﷻ يُرى في الآخرة، حتى جاءنا ابن يهودي صباغ فزعم أن الله لا يرى - يعني بشراً المريسي -)[3].

* في صفة النزول:

- روى اللالكائي بسنده أن عبد الله بن طاهر قال لإسحاق بن راهويه: ما هذه الأحاديث التي يحدث بها أن الله ﷻ ينزل إلى سماء الدنيا، والله يصعد وينزل؟! قال: فقال له إسحاق: تقول إن الله يقدر على أن ينزل ويصعد ولا يتحرك؟ قال: نعم، قال: فلم تنكر؟!)[4]. وفي رواية لأبي عثمان الصابوني أنه قال: (أعز الله الأمير: لا يقال لأمر الرب كيف؟ إنما ينزل بلا كيف)[5].

---

(١) «كتاب الصفات»، ص٤٣.

(٢) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» ٣/ ٥٠٤.

(٣) «كتاب الصفات»، ص٤٣.

(٤) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» ٣/ ٤٥٢.

(٥) «عقيدة السلف أهل الحديث»، ص٢٣.

ـ ورواها الصابوني بسياق آخر ـ وقد تكون قصة أخرى ـ عن إبراهيم بن عبد الله الرباطي قال: حضرت مجلس الأمير عبد الله بن طاهر ذات يوم، وحضر إسحاق بن إبراهيم ـ يعني ابن راهويه ـ فسئل عن حديث النزول: أصحيحٌ هو؟ قال: نعم. فقال له بعض قواد عبد الله: يا أبا يعقوب، أتزعم أن الله ينزل كل ليلة؟ قال: نعم، قال: كيف ينزل؟ فقال إسحاق: أثبته فوق حتى أصف لك النزول، فقال الرجل: أثبته فوق، فقال إسحاق: قال الله ﷻ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢٢]، فقال الأمير عبد الله: «يا أبا يعقوب، هذا يوم القيامة»، فقال إسحاق: أعز الله الأمير، ومن يجيء يوم القيامة، من يمنعه اليوم؟)[1].

ففي هذه المناظرة دليلٌ على اعتبار السلف ـ رحمهم الله ـ لدلالات الألفاظ على معانيها اللائقة بالله ـ سبحانه ـ. تأمل قوله: «أثبته فوق حتى أصف لك النزول»، لما تقرر في الأذهان من المقابلة المعنوية بين الفوقية والنزول، مع استصحابهم ـ رحمهم الله ـ بأنه ـ سبحانه ـ «ليس كمثله شيء».

ـ وروى اللالكائي بسنده عن الفضيل بن عياض رحمه الله قال: (إذا قال لك الجهمي: أنا أكفر برب ينزل، فقل: أنا أؤمن برب يفعل ما يشاء)[2].

ـ وروى نحوه عن يحيى بن معين رحمه الله قال: (إذا سمعت الجهمي يقول: أنا كفرت بربٍّ ينزل، فقل: أنا أؤمن بربٍّ يفعل ما يريد)[3].

---

(١) المصدر السابق، ص٢٤.

(٢) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» ٣/ ٤٥٢.

(٣) المصدر السابق ٣/ ٤٥٣.

ـ وروى ابن المحب في الصفات بسنده عن أبي حاتم رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: (من قال: النزول غير النزول، وما أشبهه فهو كافر جهمي)[1].

* في صفة العلو والاستواء:

ـ نقل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن كتاب «الفقه الأكبر» لأبي حنيفة النعمان رَحِمَهُ ٱللَّهُ من رواية أبي مطيع ـ الحكم ابن عبد الله البلخي ـ وسؤالاته له قوله: (قال أبو حنيفة: عمن قال لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض، فقد كفر لأن الله يقول: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، وعرشه فوق سبع سموات. قلت: فإن قال: إنه على العرش استوى، ولكنه يقول: لا أدري العرش في السماء أم في الأرض؟ قال: هو كافر؛ لأنه أنكر أن يكون في السماء، لأنه ـ تعالى ـ في أعلى عليين، وأنه يدعى من أعلى لا من أسفل)[2]، وعلق شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ قائلاً: (ففي هذا الكلام المشهور عن أبي حنيفة عند أصحابه: أنه كفر الواقف الذي يقول: لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض؛ فكيف يكون الجاحد النافي الذي يقول: ليس في السماء؛ أو ليس في السماء ولا في الأرض؟)[3].

وإذا كان أبو حنيفة كفر الواقف، وقاس عليه شيخ الإسلام الجاحد قياساً أولويّاً، فكيف يكون المجهّل الذي يزعم أن النص لا يفيد سامعه علماً أصلاً؟!

ـ وروى عبد الله بن أحمد بسنده عن يزيد بن هارون رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقيل

---

(١) عن كتاب: «عقيدة أبي حاتم وأبي زرعة»، جمع محمود بن محمد الحداد، ص١٣٠.

(٢) عن «مجموع الفتاوى» ٥/٤٧.

(٣) «مجموع الفتاوى» ٥/٤٨.

له: من الجهمية؟ فقال: (من زعم أن الرحمن على العرش استوى على خلاف ما يقر في قلوب العامة فهو جهمي)[1].

فقد ضبط هذا الإمام مقالة الجهمي بضابط الفطرة، وذلك أن العامة مفطورون دون سبق تعليم على أن الله ـ تعالى ـ متصف بالعلو المطلق، بخلاف الذين انحرفت فطرهم، واعتلت أمزجتهم بلوثات الجهمية.

ـ ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ عن كتاب «الرد على الجهمية» لابن أبي حاتم أن عبد الرحمن بن مهدي قال: (أصحاب جهم يريدون أن يقولوا: إن الله لم يكلم موسى، ويريدون أن يقولوا ليس في السماء شيء، وأن الله ليس على العرش، أرى أن يستتابوا فإن تابوا وإلَّا قتلوا)[2].

* نصوصٌ عامة في الرد على المخالفين:

ـ ذكر أبو يعلى الفراء في «إبطال التأويلات» جملة آثار أخرجها إليه أبو القاسم عبد الكريم القشيري رَحِمَهُ اللهُ من مقالة السلف في أخبار الصفات:

ـ (بإسناده عن مطرف بن عبد الله يقول: سمعت مالك بن أنس يقول إذا ذكر عنده من يدفع أحاديث الصفات يقول: قال عمر بن عبد العزيز: سن رسول الله ﷺ وولاة الأمر بعده سنناً الأخذ بها اتباع لكتاب الله، واستكمال لطاعة الله، وقوة على دين الله ـ سبحانه ـ، ليس لأحد من الخلق تفسيرها، ولا النظر في شيءٍ خالفها، من اهتدى بها

(١) «السنة» ١/ ١٢٣.
(٢) «مجموع الفتاوى» ٥/ ٥٣.

فهو مهتدي، ومن استنصر بها فهو منصور، ومن تركها اتبع غير سبيل المؤمنين، وولاه الله ما تولى وأصلاه جهنم وساءت مصيراً)[1]، فالإمام مالك يستشهد بهذا الكلام المبين على من دفع أحاديث الصفات، وخالف ما كان عليه النبي ﷺ وولاة الأمر بعده.

ـ وبإسناده عن عبد الرحمن بن عمر قال: سمعت عبد الرحمن ابن مهدي وذكر عنده الجهمية ينفون أحاديث الصفات اليد والرجل ويقولون: الله أعظم من أن يوصف بشيء. قال عبد الرحمن بن مهدي: قد هلك قومٌ من هذا الوجه، يعني من وجه التعظيم. قالوا: الله أعظم من أن ينزل كتاباً، أو يرسل رسولاً، ثم قرأ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١]، ثم قال: فهل هلكت المجوس إلَّا من التعظيم، قالوا: الله أعظم من أن نعبده، ولكن نعبد من هو أقرب إلينا، فعبدوا الشمس وسجدوا لها، فأنزل الله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣].

ـ وبإسناده عن حماد بن سلمة قال: من رأيتموه ينكر هذه الأحاديث فاتهموه على الدين.

ـ وبإسناده عن أبي معمر الهذلي: من زعم أن الله ـ تعالى ـ لا يتكلم ولا يبصر ولا يسمع ولا يعجب ولا يضحك ولا يغضب، وذكر أحاديث الصفات، فهو كافر بالله، ومن رأيتموه على بئرٍ واقف فألقوه فيها...

ـ وبإسناده عن يزيد بن هارون: من كذَّب بأحاديث الصفات فهو بريء من الله والله منه بريء)[2].

---

(١) «إبطال التأويلات» ١/ ٥٢.

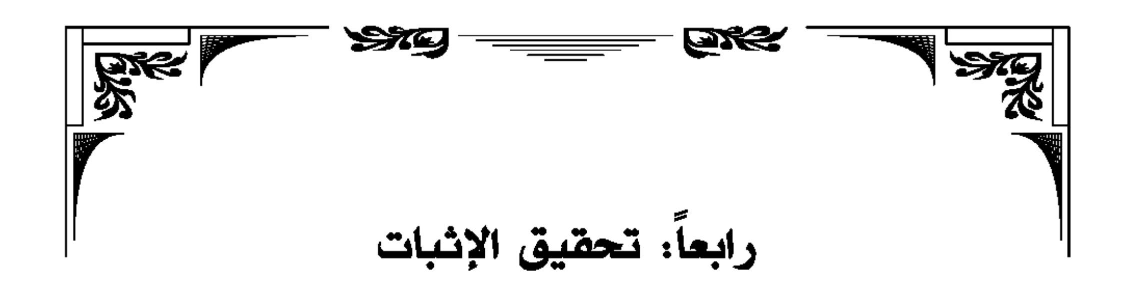
(٢) انظر هذه الآثار وغيرها في «إبطال التأويلات» ١/ ٥٣ ـ ٥٥.

ـ ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن الإمام أبي عبد الله محمد بن خفيف من كتابه «اعتقاد التوحيد بإثبات الأسماء والصفات» كلاماً طويلاً نختار منه ما يدل على إطباق الأمة على الإثبات؛ قوله: (فهذه الروايات قد رويت عن هؤلاء من صدر هذه الأمة موافقة لقول النبي ﷺ، متداولة في الأقوال، ومحفوظة في الصدر، ولا ينكر خلف عن السلف، ولا ينكر عليهم أحد من نظرائهم، نقلتها الخاصة والعامة، مدونة في كتبهم، إلى أن حدث في آخر الأمة من قلل الله عددهم ممن حذرنا رسول الله ﷺ من مجالستهم ومكالمتهم، وأمرنا ألا نعود مرضاهم، ولا نشيع جنائزهم، فقصد هؤلاء إلى هذه الروايات فضربوها بالتشبيه، وعمدوا إلى الأخبار فعملوا في دفعها إلى أحكام المقاييس، وكفر المتقدمين، وأنكروا على الصحابة والتابعين، وردوا على الأئمة الراشدين، فضلوا وأضلوا عن سواء السبيل)[1].

وبالجملة فإن كتب «السنة» و«الأصول» طافحة بالمنقول عن السلف في النكير على المخالفين طريقتهم السنية النبوية في الإثبات مع التنزيه، وعامة هذه الآثار منصبة على نفاة الصفات من الجهمية وفروعهم، ولا ريب أن التفويض من أعظم النفي والتعطيل، بل هو أعظم نفياً ممن يعطل المعنى الصحيح ويثبت معنًى غير مراد؛ لأن المفوض يعطل ثم يحيل على مجهول.

***

(١) «مجموع الفتاوى» ٥/ ٧٥.



رابعاً: تحقيق الإثبات

ورد عن بعض السلف آثار في تحقيق الإثبات وتأكيده في نصوص الصفات، إما قولية وإما فعلية، تنبئ عن عظيم اعتقادهم لما دلت عليه، وتمتاز عن غيرها من الآثار المذكورة سابقاً، والمتضمنة للرواية وذكر الإثبات، حصول فعلٍ أو قولٍ منهم قاطعٍ في إرادتهم حقيقة المعنى وتأكيده، ومن أمثلة ذلك:

ـ ما رواه عبد الله بن أحمد قال: حدثني أبي رَحِمَهُ اللهُ، نا معاذ بن معاذ، نا حماد بن سلمة، نا ثابت البناني عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ في قوله عز وجل: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾، قال: قال هكذا: يعني أخرج طرف الخنصر[1] ـ قال أبي: أراناه معاذ، فقال له حميد الطويل: ما تريد إلى هذا يا أبا محمد؟ قال: فضرب صدره ضربةً شديدة وقال: من أنت يا حميد، وما أنت يا حميد؟ حدثني به أنس بن مالك عن النبي ﷺ تقول أنت: ما تريد إليه؟ حدثني أبي قال: حدثني من سمع معاذاً يقول: وددت أنه حبسه شهرين. يعني لحميد)[2].

ـ وفي رواية لابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ: (قال بأصبعه هكذا، وأشار

(١) رواه أحمد ٣/١٢٥، وابن أبي عاصم في «السنَّة» ١/ ٢١٠ ـ ٢١١، والترمذي في التفسير ٨/٤٥١، ٤٥٢ «تحفة الأحوذي»، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلَّا من حديث حماد بن سلمة، ورواه الحاكم في «المستدرك» ٢/ ٣٢٠، ٣٢١ وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

(٢) «السنَّة» ١/ ٢٦٩.

بالخنصر من الظفر يمسكه بالإبهام. قال: فقال حميد لثابت: يا أبا محمد: دع هذا، ما تريد إلى هذا، قال: فضرب ثابت منكب حميد وقال: ومن أنت يا حميد؟ وما أنت يا حميد، حدثني به أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ وتقول أنت: دع هذا)[1].

- وفي رواية لابن جرير الطبري رحمه الله: (فقال حميد لثابت: تقول هذا؟ قال: فرفع ثابت يده، فضرب صدر حميد، وقال: يقوله رسول الله ﷺ، ويقوله أنس، وأنا أكتمه؟)[2]، وقال الإمام الحافظ ابن منده رحمه الله: (وهذا حديث مشهور، وقد روي من طرقٍ عن أنس بن مالك)[3].

فها هم السلف - رحمهم الله - يتتابعون على نقل حديث رسول الله ﷺ قولاً وفعلاً، دون أن يوجب لهم ذلك اعتقاد التشبيه والنفرة منه، بل إنهم كما في هذه الواقعة يبالغون في النكير والزجر على من حصل له نوع نفرة، وسبق إلى ذهنه معنًى من معاني التشبيه يحمله على استنكار الرواية، والرغبة في عدم التحديث بها، فيأتي الجواب تعزيزاً بالقول والفعل، وإقامة الحجة الدامغة التي يقف عندها كل مؤمن (يقوله رسول الله ﷺ، ويقوله أنس، وأنا أكتمه؟)، أو (حدثني به أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ، وتقول أنت: دع هذا)[4].

هذه الواقعة تدل على حقيقة فهم السلف الصالح، صحابةً وتابعين لمراد رسول الله ﷺ، وأنه قصد تحقيق الصفة مع اعتقادهم قطعاً بأن الله ليس كمثله شيء، ولم يدر بخلدهم ما ألقاه الشيطان في قلوب الخلوف

---

(١) كتاب «التوحيد وإثبات صفات الرب» ١/ ٢٥٩.
(٢) «جامع البيان» ٩/ ٥٣.
(٣) «الرد على الجهمية»، تحقيق: د. علي بن محمد الفقيهي، ص٨٩.
(٤) تقدما قريباً.

الذين يلوون أعناق النصوص عن الإثبات إلى التحريف، فضلاً عن من يزعم عدم دلالتها على معنًى معلوم، وأنها مجرد ألفاظ مصمتة لا تتضمن دلالة في نفس الأمر، وشواهد هذا الإثبات المؤكد بالفعل كثيرة في السنَّة المطهرة مثل:

ـ ما رواه ابن خزيمة رحمه الله وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه قال في قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا ﴿٥٨﴾﴾ [النساء: ٥٨]: (رأيت رسول الله ﷺ يضع إبهامه على أذنه وأصبعه التي تليها على عينه، قال أبو هريرة: رأيت رسول الله ﷺ يفعل ذلك)[١].

ـ ورواه أبو داود وقال في آخره: (قال ابن يونس ـ أحد رجال السند ـ: قال المقرئ: يعني: (أن الله سميع بصير) يعني أن لله سمعاً وبصراً. قال أبو داود: وهذا ردٌّ على الجهمية)[٢].

ـ وروى ابن جرير الطبري بسنده عن ابن عمر رضي الله عنه قال: (رأيت رسول الله ﷺ وهو على المنبر يقول: «يأخذ الجبار سماواته وأرضه بيديه، وقبض رسول الله ﷺ يديه وجعل يقبضهما ويبسطهما، قال: ثم يقول: أنا الرحمن، أنا الملك، أين الجبارون، أين المتكبرون، وتمايل رسول الله ﷺ عن يمينه وعن شماله، حتى نظرت إلى المنبر يتحرك من أسفل شيءٍ منه، حتى إني لأقول: أساقط هو برسول الله ﷺ)[٣].

---

(١) كتاب «التوحيد وإثبات صفات الرب» ١/٩٧.

(٢) «سنن أبي داود» ٥/٩٦، ٩٧. وقال الشيخ عبد القادر الأرناؤوط: (وإسناده صحيح). انظر: «جامع الأصول» ٧/٥٣.

(٣) «جامع البيان» ٢٦/٢٧. ورواه مسلم: كتاب صفات المنافقين وأحكامهم ٤/٢١٤٨، ٢١٤٩، ورواه ابن ماجه في المقدمة ١/٧١، ٧٢، كتاب «الزهد» ٢/١٤٢٩.

فكان يجري من رسول الله ﷺ ما يفيد تحقيق الصفة المذكورة، دون أن يوجب ذلك لأصحابه ـ وحاشاهم رضي الله عنهم ـ شبهة التمثيل، وعلى هذا جرى سلف الأمة من الصحابة والتابعين، يتسلسل الحديث عندهم قولاً وفعلاً، فيكون ذلك زيادة في تحقيق الإثبات، ومنعاً للإلحاد في أسماء الله وصفاته.

ـ روى الدارقطني بسنده عن أنس بن مالك قال: (كان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول: اللهم ثبت قلبي على دينك، فقال له بعض أصحابه: يا رسول الله، أتخاف علينا وقد آمنا بك، وصدقنا بما جئت به؟ فقال: نعم، إن القلوب بين أصبعين من أصابع الرحمن ﷻ يقلبها، وقال رسول الله ﷺ هكذا وأشار بأصبعه)[1].

ـ ورواه من طريق سفيان عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: (كان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول: يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك، فقال له بعض أهله: أتخاف علينا وقد آمنا بك وبما جئت به؟ فقال: إن القلوب بين أصبعين من أصابع الرحمن ﷻ، يقول بهما هكذا، وحرك أبو أحمد أصبعه)[2].

ـ وفي رواية لابن منده: (ووصف سفيان الثوري بالسبابة والوسطى فحركهما)[3].

ـ ومن شواهد تأكيدهم للإثبات، ما رواه عبد الله بن أحمد قال:

---

(١) «كتاب الصفات»، ص٣٤. قال ابن القيم ﷺ: (ولفظة «بين» لا تقتضي المخالطة ولا المماسة والملاصقة لغة ولا عقلاً ولا عرفاً، قال ـ تعالى ـ: ﴿وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ وهو لا يلاصق السماء ولا الأرض) «مختصر الصواعق» ١٥٨/٢.

(٢) «كتاب الصفات»، ص٣٣.

(٣) «الرد على الجهمية»، ص٨٧، ٨٨.

(حدثني أبي، نا سفيان، عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ﵁، عن النبي ﷺ قال: «**إذا ضرب أحدكم فليجتنب الوجه، فإن الله خلق آدم على صورته**»[1]. حدثني أبي قال: سمعت الحميدي وحدثنا سفيان بهذا الحديث يقول: هذا الحق وهذا الحق ويتكلم به وابن عيينة ساكت. قال أبي: ما ينكر قوله، كأنه أعجبه)[2].

فها هم سلف هذه الأمة يحققون دلالة النصوص مع تنزيههم له ـ تعالى ـ عن مماثلة المخلوقين، يتكلمون بذلك، ويقرون من تكلم به، لا يعرفون غير الإثبات، فأين الزاعمون أن السلف كانوا مجرد حملة أسفار يروون ولا يفقهون! وينقلون ولا يعقلون!

بل هم بحمد الله أفقه الناس بسنَّة رسول الله ﷺ لفظاً ومعنًى، وأعلم الناس بدلالات الألفاظ ولغة العرب، وأعظم الناس تعظيماً لله ـ تعالى ـ، وتنزيهاً له عن مشابهة المخلوقين.

* * *

---

(١) رواه ابن خزيمة في كتاب «التوحيد» ١/ ٨٢، ٨٣، ورواه مسلم: كتاب البر ٢٠١٧/٤، ورواه ابن أبي عاصم في «السنَّة» ٢٢٨/١، ٢٣٠ بهذا اللفظ وصححه الألباني.

(٢) «السنَّة» ٢/ ٤٦٣، ٤٦٤.



خامساً: الرواية والتبويب والتصنيف في الصفات

إن من أقوى الأدلة على فهم السلف لنصوص الصفات فهماً يقتضي الإثبات والإقرار بما دلت عليه من المعاني؛ أن عمدوا إلى رواية أحاديث الصفات فتعاهدوها ـ كسائر الأحاديث ـ بالرواية والنقل، ثم رتبوها في أبوابٍ خاصة في كتب السنن والمجاميع والصحاح، ثم أفردوها بالتصنيف وترجموا لها التراجم الدالة على إرادة الإثبات، ومن أمثلة عنايتهم وحرصهم على روايتها:

ـ ما نقله أبو يعلى عن إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد الختلي رحمه الله في كتابه «العظمة» بإسناده عن أبي عمرو البصري قال: (كان أول من خرّج هذه الأحاديث، أحاديث الرؤية وجمعها من البصريين حماد بن سلمة، فقال له بعض إخوانه: يا أبا سلمة، لقد سبقت إخوانك بجمع هذه الأحاديث في الوصف. قال: لقد سمعت حماد بن سلمة يقول: إنه والله ما دعتني نفسي إلى إخراج ذلك إلّا أني رأيت العلم يخرج، رأيت العلم يخرج، رأيت العلم يخرج، يقولها ثلاثاً وهو ينفض كفه، فأحببت إحياءه وبثه في العامة، لئلا يطمع في خرجه أهل الأهواء)[1]. فهذا الإمام في الرواية، حماد بن سلمة رحمه الله يبين أن سبب جمعه وتخريجه لأحاديث الرؤية أمران:

❑ **أحدهما**: وجوب إخراج العلم وعدم كتمانه.

❑ **والثاني**: قطع الطريق على أهل الأهواء أن يحرفوا النصوص

---

(١) «إبطال التأويلات» ١/ ٥٠.

تحريفاً لفظيّاً أو معنويّاً فيضلوا الناس بذلك، فلأجل هذين الأمرين بادر وسبق رَحِمَهُ اللهُ إلى إخراج مروياته.

وعمد بعض السلف الذين صنفوا في الصحاح والسنن، فبوبوا أبواباً، وعقدوا كتباً في مصنفاتهم الجامعة خاصة بأحاديث الصفات، فلا يكاد يخلو كتابٌ من كتب السنَّة من هذه الكتب والأبواب، ونضرب مثلاً بصحيح الإمام البخاري: فقد ختم كتابه العظيم بـ«كتاب التوحيد» وضمنه أبواباً منها:

- باب قول الله ـ تبارك ـ وتعالى ـ: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ. . .﴾ الآية [الإسراء: ١١٠].

- باب قول الله تبارك ـ وتعالى ـ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴿٥٨﴾﴾ الآية [الذاريات: ٥٨].

- باب قول الله تبارك ـ وتعالى ـ: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾﴾ [الجن: ٢٦].

- باب قول الله ـ تعالى ـ: ﴿ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ. . .﴾ الآية [الحشر: ٢٣].

- باب ما يُذكر في الذات والنعوت وأسامي الله عَزَّ وَجَلَّ. . . إلخ.

ثم يسوق تحت كل باب الأحاديث المتضمنة لإثبات تلك الصفة.

كما عمد طائفة من السلف إلى تصنيف كتبٍ متخصصة في الصفات، لا يخلطونها بغيرها من أحاديث الأداب والأحكام يسمونها «كتب السنَّة»، وبعضهم يصنف ابتداءً في النكير على الجهمية ونقض شبههم، ومن أمثلة ذلك: كتاب الرد على الجهمية والزنادقة فيما شكوا فيه من متشابه القرآن، وتأولوه على غير تأويله للإمام أحمد بن حنبل. وهذه بعض عناوين مباحثه:

❐ باب بيان ما جحدت الجهمية من قول الله ـ تعالى ـ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣].

❐ باب بيان ما أنكر الجهمي من أن يكون الله كلم موسى.

❐ باب بيان ما أنكرت الجهمية أن يكون الله على العرش.

❐ باب بيان ما تأولت الجهمية من قول الله ـ تعالى ـ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ...﴾ [المجادلة: ٧] إلخ.

ومن أمثلة مصنفاتهم في الإثبات أصلاً: كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب ﷻ لإمام الأئمة أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، ومن عناوين أبوابه:

❐ باب ذكر البيان من خبر النبي ﷺ في إثبات النفس لله ﷻ.

❐ باب ذكر إثبات: العلم، الوجه، الصورة، العين، السمع والرؤية، اليد، الأصابع، الرجل، الاستواء، العلو، النزول، الكلام، الضحك... لله ﷻ، ويسوق الأحاديث، ثم يخاطب ذوي العقول والحجا ببيان دلالتها والنكير على من خالفها بردٍّ أو تحريف.

فهذه الطريق القاصدة، والمهيع الرشيد، تدل دلالة قاطعة على أن منهج القوم هو الإثبات الأكيد، واليقين الجازم بحقيقة ما دلت عليه النصوص. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الجواب على من طالبه من قضاة زمانه (أن لا يتعرض لأحاديث الصفات وآياتها عند العوام، ولا يكتب بها إلى البلاد، ولا في الفتاوى المتعلقة بها)[1] ما نصه: (... إن سلف الأمة وأئمتها ما زالوا يتكلمون ويفتون ويحدثون العامة والخاصة بما في الكتاب والسنَّة من الصفات، وهذا في كتب التفسير

(١) «الفتاوى الكبرى» ٥/ ٤.

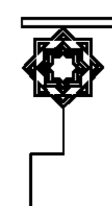
والحديث والسنن أكثر من أن يحصيه إلَّا الله، حتى أنه لما جمع الناس العلم وبوَّبوه في الكتب، فصنف ابن جريج التفسير والسنن، وصنف معمر أيضاً، وصنف مالك بن أنس، وصنف حماد بن سلمة، وهؤلاء من أقدم من صنف في العلم صنفوا هذا الباب، فصنف حماد بن سلمة كتابه في الصفات، كما صنف كتبه في سائر أبواب العلم.

وقد قيل: إن مالكاً إنما صنف «الموطأ» تبعاً له، وقال: جمعت هذا خوفاً من الجهمية أن يضلوا الناس، لما ابتدعت الجهمية النفي والتعطيل، حتى أنه لما صنف الكتب الجامعة، صنف العلماء فيها ـ ثم ذكر نيفاً وعشرين مصنفاً للسلف في ذلك[1] ـ ثم قال: وأيضاً فقد جمع العلماء من أهل الحديث والفقه والكلام والتصوف هذه الآيات والأحاديث، وتكلموا في إثبات معانيها، وتقرير صفات الله دلت عليها هذه النصوص، لما ابتدعت الجهمية جحد ذلك، والتكذيب له)[2]، وذكر بضعة عشر مثالاً على ذلك.

* * *

(١) انظر ما تقدم في التمهيد من ذكر أسماء المصنفات في السنَّة، ص٣٩ ـ ٤٥.

(٢) «الفتاوى الكبرى» ٥/ ١٥، ١٦.




الفصل الثالث

دعوى أن التفويض هو الطريق الأسلم

درج المفوضة والمتكلمون من الأشاعرة على وصف مذهب التفويض بـ«السلامة» مبررين بذلك ـ حسب فهمهم الخاطئ ـ اختيار السلف لهذا السبيل؛ لكونهم أقرب إلى الورع والاحتياط في الدين، وانساق كثير من الناس وراء هذا التبرير الذي يظهر منه ـ باديَ الرأي ـ إجلال السلف، وإضفاء مسحة الورع عليهم بتعظيمهم لجانب الرب، وعدم الخوض في هذه المزالق.

وصار بعض من ينتحل السلف ومذهبهم يلوح بهذه اللافتة «السلامة» للترويج لمذهب التجهيل، ولما كانت «السلامة» كلمةً مقابلة لكلمة «الهلاك» أو حتى كلمة «المخاطرة» فقد استمالت النفوس والقلوب طلباً للحذر من الوقيعة في مقام دحض مزلة.

فاجتمع في دعوى التفويض المزعومة أمران حبيبان إلى النفوس:

❐ نسبته إلى السلف، وقد تقدم تحقيق ذلك في المبحث السابق.

❐ تضمنه للسلامة المنافية للخطر والهلكة.

ولذلك قيل: (مذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف أعلم وأحكم)، وقد تتابع المتأخرون على ترديد هذه المقالة بلفظها أو مضمونها، ونستعيد شواهد مما تقدم في الباب الأول:

❐ ـ قول بدر الدين بن جماعة (ت٧٢٧هـ): (وقد رجح قومٌ من الأكابر الأعلام قولَ السلف لأنه أسلم، وقومٌ منهم قولَ أهل التأويل

للحاجة إليه)[1].

ـ وقال سعد الدين التفتازاني (ت٧٩٣هـ) بعد ذكر نصوص الصفات: (إنها ظنيات سمعية في معارضة قطعيات عقلية، فيقطع بأنها ليست على ظواهرها، ويفوض العلم بمعانيها إلى الله ـ تعالى ـ، مع اعتقاد حقيقتها، جرياً على الطريق الأسلم الموافق للوقف على «إلَّا الله» في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، أو تأول تأويلات مناسبة موافقة لما دلت عليه الأدلة العقلية على ما ذكر في كتب التفسير، وشروح الحديث[2] سلوكاً للطريق الأحكم الموافق للعطف في: «إلَّا الله، والراسخون في العلم»)[3].

ـ قول أحمد الدردير (ت١٢٠١هـ): (وأجاب أئمتُنا، سلفُهم، بأن الله ـ تعالى ـ منزه عن صفات الحوادث، مع تفويض معاني هذه النصوص إليه ـ تعالى ـ إيثاراً للطريق الأسلم ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وخلفُهم، بتعيين محامل صحيحة إبطالاً لمذهب الضالين، وإرشاداً للقاصدين... نظراً إلى الطريق الأحكم، وذهاباً إلى أن الوقف في الآية: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾، ومن ثم قيل: إن طريق السلف أسلم، وطريق الخلف أعلم)[4].

ومثل هذا في كتب المتأخرين كثير، وسبب ذلك كما بين شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (اعتقادهم أنه ليس في نفس الأمر صفة دلت عليها هذه النصوص بالشبهات الفاسدة، التي شاركوا فيها إخوانهم من الكافرين؛ فلما اعتقدوا انتفاء الصفات في نفس الأمر، وكان مع ذلك

(١) «إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل»، ص٩٣.
(٢) يشير إلى تفاسير المتكلمين وشروحهم.
(٣) «شرح المقاصد» ٤/ ٥٠.
(٤) «شرح الخريدة البهية»، ص٤٢، ٤٣.

لا بد للنصوص من معنى، بقوا مترددين بين الإيمان باللفظ وتفويض المعنى ـ وهي التي يسمونها طريقة السلف ـ وبين صرف اللفظ إلى معانٍ بنوع تكلف ـ وهي التي يسمونها طريقة الخلف ـ فصار هذا الباطل مركباً من فساد العقل والكفر بالسمع... إلخ)[1].

○ نقض شبهتهم:

بعد هذا العرض والاستذكار لدعوى المفوضة، والمسوغين للتفويض بأن التفويض أسلم، ننقض هذه الدعوى بما يلي:

أولاً: أن هذه «السلامة» المزعومة سلامة في مقابلة «العلم» و«الحكمة»، فنصيب السلف: «السلامة» دون «العلم» و«الحكمة»، ونصيب الخلف «العلم» و«الحكمة» دون «السلامة»، وتلك قسمة ضيزى، وتحكُّم بلا دليل، فهذه الأمور الثلاثة متلازمة، لا يتصور انفكاكها، فإقرارهم بأن السلف لا يتميزون بالعلم والحكمة لعدم تعيينهم المراد من النصوص يستلزم نفي السلامة عن طريقتهم، والأمر خلاف ذلك، بل على النقيض تماماً.

قال شيخنا محمد بن صالح العثيمين ﵀ في بيان بطلان هذا الزعم: (... إنّ كون طريقة السلف أسلم من لوازم كونها أعلم وأحكم، إذ لا سلامة إلَّا بالعلم والحكمة، العلم بأسباب السلامة، والحكمة في سلوك تلك الأسباب، وبهذا يتبين أن طريق السلف «أسلم وأعلم وأحكم[2]»)[3].

---

(١) «مجموع الفتاوى» ٩/٥، ١٠.

(٢) إلَّا أن تكون السلامة التي ينشدها هؤلاء سلامة الجهل والتغفيل والسذاجة، فحاشا سلف هذه الأمة عن ذلك.

(٣) «فتح رب البرية بتلخيص الحموية»، ص١٩.

والسلامة التي يمكن إثباتها في مذهب أهل التفويض هي السلامة من التحريف الذي تقوَّله المتكلمون على الله بغير علم، بصرف معاني النصوص إلى استعمالات مجازية، ولا ريب أن هذا لون من السلامة، لكن قابله الوقوع في هلكة التجهيل، بتفريغ تلك النصوص من أي معنًى يفهمه السامع، فكانوا كما قيل:

المستجير بعمرٍو حال كربته ... كالمستجير من الرمضاء بالنار[1]

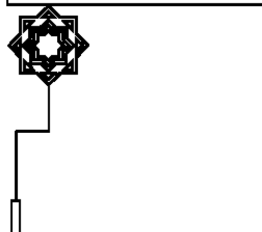
ثانياً: أن هذه «السلامة» المدعاة، المبنية على الجهل، لن تصل بأصحابها إلى شاطئ الأمان، وبر الطمأنينة إلَّا من ابتلي بالإعراض والصدود ولم يشتغل قلبه بمعالي الأمور، أما النفوس الزكية، والقلوب الحية فلا يمكن أن تحال على مجهولات وطلاسم ومعميات ثم تركن إليها؛ (لأنه لا يمكن لأي قلبٍ فيه حياة ووعي وطلب للعلم ونهمة في العبادة إلَّا أن يكون أكبر همه هو البحث في الإيمان بالله تعالى، ومعرفته بأسمائه وصفاته، وتحقيق ذلك علماً واعتقاداً)[2].

وبالتالي يظل معتنق التفويض يعيش في حيرة واضطراب وتناقض، وحسبه بذلك بُعداً عن السلامة المزعومة.

* * *

(١) قيل أن قائله: التكلام الضبعي، وقيل: إنه لأبي نجدة لجيم بن سعد العجلي. انظر: كتاب «الأمثال» لأبي عبيد القاسم بن سلام.

(٢) «فتح رب البرية بتلخيص الحموية»، ص٨.




الفصل الرابع

دعوى أن العقل ليس له مدخلٌ في باب الصفات

موقف أهل التجهيل «المفوضة» من نصوص الصفات، وزعمهم أنها غير معقولة المعنى، جزءٌ من منهجهم الكلي حيال موقف العقل من صفات الباري ـ جل وعلا ـ.

فالعقل عند المفوضة محجوبٌ أصلاً عن معرفة ما يجب ويمتنع ويجوز في حقه ﷻ إجمالاً وتفصيلاً، وليس طريقاً من طرق الاستدلال في هذا المضمار، وبذلك تطبق ظلمات التجهيل، حيث تنسد طرق المعرفة السمعية والعقلية عند هؤلاء.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عنهم: (... هؤلاء ينكرون العقليات في هذا الباب بالكلية، فلا يجعلون عند الرسول وأمته في باب معرفة الله ﷻ لا علوماً عقلية ولا سمعية؛ وهم قد شاركوا الملاحدة في هذه من وجوهٍ متعددة)[1].

* * *

(١) مجموع الفتاوى ٥/٣٨.



وظيفة العقل في باب الصفات

تظافرت النصوص القرآنية على الإحالة على العقل، وبيان المنزلة الرفيعة التي يتبوؤها باعتباره مصدراً من مصادر المعرفة، ومرجعاً للفصل بين الحق والباطل، ومن ثم كان مناط التكليف الشرعي؛ لأنه فرق ما بين الإنسان والحيوان، وصار أهله محل المدح والثناء، كما أن المعرضين عن مقتضاه محط الذم والعيب، ومن أجل هذه المنزلة الرفيعة، والشأن الخطير توافرت النصوص بحفظه وصونه عما يخل به، ويحرفه عن أدائه الصحيح، ومن تمام تكريم الإسلام للعقل إعماله فيما خُلق له، وهُيئ من أجله، وحجبه عن التهوك والخوض فيما لا سبيل له ولا قدرة عليه.

وباب الصفات يتضمن علوماً ضرورية، وعلوماً نظرية، وعلوماً غيبية، فالعلوم الضرورية يتفق عليها جميع العقلاء، والعلوم النظرية يتفاوت الناس في إدراكها بحسب ما أوتوا من قدرات ذهنية وتدبر ونظر، وأما العلوم الغيبية فتعلق العقل بها من جهتين:

أولاً: العلم بها: وهذا لا يستقل به العقل، ولا يهتدي إليه من حيث هو إلَّا أن يهدى إليه بخبر الصادق، فيعلمه حينئذٍ علماً معنويّاً عامّاً مبنيّاً على الاشتراك الذهني مع ما يوافقه في عالم الشهادة.

ثانياً: إدراك تفاصيلها وكيفياتها: وهذا لا سبيل إليه مطلقاً، إذ إنه قاصر قصوراً ذاتيّاً عن بلوغ دركه والإحاطة بعلمه.

ومع كون العقل لا يستقل بالعلم بباب الصفات على سبيل

التفصيل، فضلاً عن إدراك كيفية جميع الصفات، فإنه لا يحيل ذلك ولا يمنعه كما يمنع المستحيلات العقلية، مثل اجتماع النقيضين في محلٍّ واحدٍ، أو ارتفاعهما عنه معاً، بل يقف من هذه النصوص الغيبية الخبرية موقف التسليم إذا صح النقل وسلمت الرواية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والرسل جاءت بما يعجز العقل عن دركه، ولم تأت بما يعلم بالعقل امتناعه)[1]، وقال أيضاً: (فإن الرسول لا يجوز عليه أن يخالف شيئاً من الحق، ولا يخبر بما تحيله العقول وتنفيه، لكن يخبر بما تعجز العقول عن معرفته فيخبر بمحارات العقول، لا بمحالات العقول، ولهذا قال الإمام أحمد في رسالته في السنة، التي رواها عبدوس بن مالك العطار، قال: (ليس في السنة قياس، ولا يضرب لها الأمثال، ولا تدرك بالعقول)، هذا قوله وقول سائر أئمة المسلمين، فإنهم متفقون على أن ما جاء به الرسول ﷺ لا تدركه كل الناس بعقولهم، ولو أدركوه بعقولهم لاستغنوا عن الرسول)[2].

والعقل الصريح السالم من الشبهات والشهوات لا يمكن أن يخالف النقل الصحيح السالم من العلل والقوادح في سنده ومتنه، وسر ذلك أن كلًّا منهما من الله، فالعقل خلقه والنقل خبره وأمره، ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤] فكيف يختلفان! قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، ولهذا فإن العلاقة بين العقل والشرع لها حالان لا ثالث لهما:

- فإما أن يؤيد العقلُ الشرعَ ويصدقه ويدل عليه.
- وإما أن يسلم له، ويجوز ما جاء به.

---

(١) «مجموع الفتاوى» ٣/ ٣٣٩.

(٢) «درء تعارض العقل والنقل» ٥/ ٢٩٧.

ولا يمكن أن يكون الثالث: وهو أن يعارضه ويخالفه.

وهذه الموافقة بين العقل الصريح والنقل الصحيح تقع من الطرفين، بحيث يصدق أحدهما الآخر، أو لا يعارضه. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (... كل ما يدل عليه الكتاب والسنَّة فإنه موافق لصريح المعقول، وإن العقل الصريح لا يخالف النقل الصحيح، ولكن كثيراً من الناس يغلطون إما في هذا وإما في هذا، فمن عرف قول الرسول ومراده كان عارفاً بالأدلة الشرعية، وليس في المعقول ما يخالف المنقول... وكذلك «العقليات الصريحة» إذا كانت مقدماتها وترتيبها صحيحاً لم تكن إلَّا حقّاً، لا تناقض شيئاً مما قاله الرسول)[1].

ولما كان «النقل الصحيح» معصوماً محفوظاً، وكان العقل عرضة للزلل والانحراف، كان للنقل على العقل وصاية وحماية، فلا قياس في مقابلة النص، وإذا قُدر ظهور تعارض بين العقل والنقل الصحيح، فالنقل ثابت والعقل متهم، فالنقل يحوط العقل ويسوسه ويوجهه الوجهة الصحيحة، ويحفظه من الزيغ.

كما أن النقل الصحيح ينير الطريق للعقل، ويوفر عليه الجهد، كما مثل شيخ الإسلام ابن تيمية فيما تقدم أثر النقل على العقل بقوله: (إن اتصل به نور الإيمان والقرآن كان كنور العين إذا اتصل به نور الشمس والنار، وإن انفرد بنفسه لم يبصر الأمور التي يعجز وحده عن دركها)[2].

بعد هذا التحديد لطبيعة العلاقة بين «العقل» و«الشرع» يمكن أن نجمل وظائف العقل في باب الصفات بالأمور التالية:

---

(١) «مجموع الفتاوى» ١٢/ ٨٠، ٨١.

(٢) «مجموع الفتاوى» ٣/ ٣٣٩.

أولاً: فهم معانيها:

فإن الله ﷻ خاطب عباده بلسانٍ عربي مبين، وجعل كتابه تبياناً لكل شيء وشفاءً لما في الصدور، ولم يستثن نوعاً من الآيات يمتنع فهمها ومعرفة معناها. قال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء: ١٩٣ ـ ١٩٥]، وقال أيضاً: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [الأحقاف: ١٢]، وقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا . . .﴾ [الشورى: ٧]، ولا يمكن أن تتحقق النذارة المذكورة إلَّا بفهم معناه وتعقله، ولهذا قال: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢﴾﴾ [يوسف: ٢]، وقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٣﴾﴾ [الزخرف: ٣]، فالتلازم بين كونه عربيّاً وتعقله واضح، فالألفاظ إنما هي أوعية للمعاني، كما أن عربية القرآن سبب لحصول التقوى الناشئة من الفهم، قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ﴿١١٣﴾﴾ [طه: ١١٣]، وعربية القرآن سبب لحصول العلم الذي هو ثمرة الفهم للمعنى، قال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٣﴾﴾ [فصلت: ٣]، وقد قطع الله حجة الذين قد يتعللون بعدم فهمه بجعله عربيّاً مفهوم المعنى لدى المخاطبين فقال: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ ۗ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ . . .﴾ [فصلت: ٤٤].

فالعقل مدعوٌّ لفهم خطاب الشارع دون استثناء، ومن ادعى استثناء نصٍّ معين أو نوع معين من النصوص طُولب بالدليل، ولا دليل.

ومن أمثلة فهم معاني ما أخبر الله عن نفسه من الأسماء والصفات، قول الإمام الأصبهاني أبي القاسم إسماعيل بن محمد في شرح أسماء الله الحسنى: (ومن أسماء الله ـ تعالى ـ: الحليم: حليم

عمن عصاه لأنه لو أراد أخذه في وقته أخذه، فهو يحلم عنه ويؤخره إلى أجله، وهذا الاسم وإن كان مشتركاً يوصف به المخلوق، فحلم المخلوقين حلمٌ لم يكن في الصغر ثم كان في الكبر، وقد يتغير بالمرض والغضب والأسباب الحادثة، ويفنى حلمه بفنائه، وحلم الله ﷻ لم يزل ولم يزول، والمخلوق يحلم عن شيء ولا يحلم عن غيره، ويحلم عمن لا يقدر عليه، والله ـ تعالى ـ حليم مع القدرة)[1].

فهذا مثالٌ للمنهج الشرعي في فهم نصوص الصفات تضمن إثبات المعنى المشترك للفظ الصفة المعهود بالأذهان، ثم فرق بين ما ينبغي للخالق وما ينبغي للمخلوق، وأن لله تعالى المثل الأعلى، وهكذا صنع في بقية الأسماء والصفات[2].

وفي الحديث عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً: «إن لله تسعة وتسعين اسماً، مائة إلَّا واحدة، إنه وتر يحب الوتر، من أحصاها دخل الجنة»[3]. قال أبو إسحاق الزجاج ﷺ في ذكر معنى الإحصاء: (ويجوز أن يكون معناه: من عقلها، وتدبر معانيها، من الحصاة التي هي العقل)[4]، وأنشد في هذا المعنى قول الشاعر:

وإن لسان المرء ما لم تكن له حصاة على عوراته لدليل

ثانياً: التفكر والتدبر لآثارها ومقتضياتها:

وهذه وظيفة زائدة على مجرد العلم بالمعنى الأصلي، وقد أمر الله

---

(١) «الحجة في بيان المحجة» ١/ ١٤٤.

(٢) انظر: المصدر السابق ١/ ١١٤ ـ ١٦٨، ١٦٩ ـ ٣٣٥. وانظر أيضاً: تعليق الشيخ عبد الله بابطين على قول السفاريني (وغير فكر) في «لوامع الأنوار البهية» ١/ ٢٢.

(٣) رواه البخاري، كتاب الشروط ٣/ ١٨٥، كتاب التوحيد ٨/ ١٦٩.

(٤) «تفسير أسماء الله الحسنى»، ص٢٢.

ـ تعالى ـ بتدبر كتابه مطلقاً دون أن يستثني نوعاً ما من النصوص لا يشملها التدبر، فقال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾﴾ [ص: ٢٩]، ونعى الله على المعرضين عن تدبره فقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾﴾ [محمد: ٢٤]، وهذا شامل لنصوص الصفات وغيرها.

ومن التدبر الذي يتعلق بصفات الباري تدبر آثار هذه الأوصاف الشريفة ومقتضياتها، كما قال تعالى: ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ كَيْفَ يُحْيِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ﴾ [الروم: ٥٠]، وهذه الوظيفة ميدان فسيح، ومجال واسع ترتاده عقول المؤمنين فلا تحيط به، ولا تبلغ منتهاه، فكل المخلوقات والأعراض والأحداث شواهد حية لآثار أسمائه وصفاته، ومظاهر ناطقة بعظمته ورحمته، وانطلاق القوى العقلية في هذا المجال تنظر وتتفكر من أعظم أسباب زيادة الإيمان وامتلاء القلب بمحبة الله وتعظيمه، وقد صنف العلماء المصنفات في التأمل العقلي في مخلوقات الله ـ تعالى ـ، والاستدلال بذلك على الإيمان به وعبادته[1].

ثالثاً: استعمال الأقيسة العقلية الصحيحة اللائقة بالله ـ تعالى ـ:

لمَّا كان «العقل» أحد مصادر المعرفة بما أودع الله فيه من قوة الاستدلال والنظر والمقايسة، جرى استعماله في إثبات العقائد لتأييد دلالة الشرع، وقد تضمن الكتاب والسنَّة جملة من «المقاييس العقلية» التي هي بمثابة مقدمات منطقية للوصول إلى النتائج التي جاء بها الشرع، ويعتبر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ الأمثال المضروبة في القرآن

---

(١) انظر على سبيل المثال: «مفتاح دار السعادة»، و«شفاء العليل» لابن القيم، وانظر: تفسير «ظلال القرآن» للآيات الكونية لسيد قطب، وانظر: كتاب «التوحيد» و«الإيمان» لعبد المجيد الزنداني.

«أقيسة عقلية»[1]، وبذلك يجمع بين الحسنيين باتفاق الدلالتين، دلالة العقل ودلالة الشرع، قال: (وإذا كان الشيء موجوداً في الشرع، فذلك يحصل بأن يكون في القرآن الدلالة على الطرق العقلية، والتنبيه عليها والبيان لها والإرشاد إليها، والقرآن ملآن من ذلك، فتكون شرعية بمعنى أن الشرع هدى إليها، عقلية بمعنى أنه يعرف صحتها بالعقل، فقد جمعت وصفي الكمال)[2].

وقد قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ﴾ [الشورى: ١٧]، وقال: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥]، وقد فسر السلف «الميزان» بالعدل[3]، والعدل يقتضي التسوية بين المتماثلات والتفريق بين المختلفات.

ومن المقاييس العقلية الصحيحة المتعلقة بباب الصفات ما يلي:

١ ـ إثبات الكمال لله ونفي النقص عنه:

وهذه قضية يستقل العقل بالحكم بها موافقاً بذلك دلالة الشرع والفطرة، وخلاصتها أن كل «موجود» في خارج الذهن لا بد أن يكون متصفاً بصفة، وهذه الصفة إما أن تكون صفة كمال أو صفة نقص، وصفة النقص ممتنعة في حق الإله المعبود، واللائق به الكمال، ومن جهة أخرى فإن المشاهدة والحس تدل على ثبوت صفات كمالية للمخلوق، والله خالق المخلوق وصفاته، فواهب الكمال أولى بالكمال.

تلك المقدمات، وهذه النتيجة، محل اتفاقٍ بين جميع أرباب

---

(١) انظر مثلاً: «درء تعارض العقل والنقل» ٣/ ٣٠٥.

(٢) «درء تعارض العقل والنقل» ٩/ ٣٩.

(٣) انظر: «جامع البيان» ٢٠/ ٢٥، ٢٧/ ٢٣٧.

الملل والنحل، وجمهور أهل الفلسفة والكلام، لكنهم يختلفون في تحقيق مناطها في أفراد الصفات مع الإجماع على أن الرب المعبود مستحق للكمال، منزه عن النقص[1].

ويفصل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ هذه الجملة العقلية بقوله: (فإذا قيل: «الوجود» إما واجب وإما ممكن، والممكن لا بد له من واجب، فيلزم ثبوت الواجب على التقديرين، فهو مثل أن يقال: الموجود إما «قديم» وإما حادث؛ والحادث لا بد له من قديم، فيلزم ثبوت القديم على التقديرين.

والموجود إما «غني» وإما «فقير»، والفقير لا بد له من الغني، فلزم وجود الغني على التقديرين، والموجود إما «قيوم بنفسه» وإما «غير قيوم»، وغير القيوم لا بد له من القيوم، فلزم ثبوت القيوم على التقديرين، والموجود إما «مخلوق» وإما «غير مخلوق»، والمخلوق لا بد له من خالق غير مخلوق، فلزم ثبوت الخالق غير المخلوق على التقديرين، ونظائر ذلك متعددة)[2].

فهذا المقياس العقلي يعرض على الصفات فيثبت لله صفات الكمال، وينفي عنه صفات النقص، وهو مدرك مقرر ببداهة العقول، ثم ينتقل شيخ الإسلام إلى بسط الوجه الثاني في استحقاق الله للكمال، وانتفاء النقص عنه فيقول: (ثم يقال: هذا الواجب القديم الخالق، إما أن يكون ثبوت الكمال الذي لا نقص فيه للممكن الوجود ممكناً له، وإما أن لا يكون. والثاني: ممتنع؛ لأن هذا ممكن للموجود المحدث الفقير الممكن، فلأن يمكن للواجب الغني القديم بطريق الأولى

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» ٦/ ٦٨ ـ ٨٨.

(٢) «مجموع الفتاوى» ٦/ ٧٦.

والأحرى؛ فإن كلاهما موجود، والكلام في الكمال الممكن الوجود الذي لا نقص فيه، فإذا كان الكمال الممكن الوجود ممكناً للمفضول، فلأن يمكن للفاضل بطريق الأولى؛ لأن ما كان ممكناً لما هو في وجوده ناقص، فلأن يمكن لما هو في وجوده أكمل منه بطريق الأولى، لا سيما وذلك أفضل من كل وجه، فيمتنع اختصاص المفضول من كل وجه بكمال لا يثبت للأفضل من كل وجه، بل ما قد ثبت من ذلك للمفضول فالفاضل أحق به؛ فلأن يثبت للفاضل بطريق الأولى.

ولأن ذلك الكمال إنما استفاده المخلوق من الخالق، والذي جعل غيره كاملاً هو أحق بالكمال منه؛ فالذي جعل غيره قادراً أولى بالقدرة، والذي علم غيره أولى بالعلم، والذي أحيا غيره أولى بالحياة، والفلاسفة توافق على هذا، ويقولون: كل كمالٍ للمعلول فهو من آثار العلة، والعلة أولى به)[1].

وهذه حجة عقلية قرآنية، قال تعالى منبهاً على هذا المعنى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾﴾ [النحل: ١٧]، وقال: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمَن رَّزَقْنَـٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُۥنَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾﴾ [النحل: ٧٥]، وقال أيضاً: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٧٦﴾﴾ [النحل: ٧٦]، وقال: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوٰةً وَلَا نُشُورًا ﴿٣﴾﴾ [الفرقان: ٣].

فهذه الآيات، وأمثالها كثير في القرآن، ميزان عقلي أثبت الله به

---

(١) «مجموع الفتاوى» ٦/٧٦، ٧٧.

ألوهيته لاتصافه بالكمال وبطلان ألوهية ما سواه لاتصافها بصفات النقص والعيب والعجز، وقد أنكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله على طائفة من المتكلمين زعموا أن ثبوت الكمال لله وانتفاء النقص عنه لا يعلم بالعقل، وإنما يُعلم بالسمع والإجماع، وبيَّن خطأهم ومخالفتهم لسائر الطوائف[1].

فهذا المقياس العقلي وظيفة يمارسها العقل باستقلال للحكم على الصفات العقلية، فصفة «العلو» مثلاً تثبت بالعقل ـ كما تثبت بغيره ـ فالعقل يحكم أن العلو صفة كمال، كما أن نقيضه «السفل» صفة نقص، فيثبت الأولى وينفي الثانية.

٢ ـ قياس الأولى:

وهذا مقياس عقلي يلي المقياس السابق في الرتبة، فإذا دل العقل على إثبات جنس الكمال لله ـ تعالى ـ وآحاده وأفراده، فإن قياس الأولى يقضي بأن ما ثبت من الكمالات ثبوتاً عامّاً للخالق والمخلوق فإن الله ـ تعالى ـ أكمله وأعظمه ليس له فيه مكافئ ولا نظير، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]، وقال ـ تعالى ـ: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الروم: ٢٧]، فلما كانت الألفاظ الدالة على الصفات تحمل معاني مشتركة باعتبار أصل المعنى، كان لا بد من القياس، والقياس الصحيح هنا هو قياس الأولى، وهو طريقة السلف التي وافقوا بها القرآن. قال شارح الطحاوية: (ومما يوضح هذا: أن العلم الإلهي لا يجوز أن يُستدل فيه بقياس تمثيلي يستوي فيه الأصل والفرع، ولا بقياس شمولي يستوي أفراده، فإن الله ـ سبحانه ـ ليس كمثله شيء، فلا يجوز أن يمثل بغيره، ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية يستوي أفرادها...

---

(١) «مجموع الفتاوى» ٦/ ٧٣.

ولكن يستعمل في ذلك قياس الأولى، سواءً كان تمثيلاً أو شمولاً، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾، مثل أن يعلم أن كل كمالٍ للممكن أو للمحدث، لا نقص فيه بوجه من الوجوه، وهو ما كان كمالاً للوجود غير مستلزمٍ للعدم بوجه، فالواجب القديم أولى به، وكل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه، ثبت نوعه للمخلوق والمربوب المدَبّر، فإنما استفاده من خالقه وربه ومدبره، وهو أحق به منه، وأن كل نقصٍ وعيبٍ في نفسه، وهو ما تضمن سلب هذا الكمال، إذا وجب نفيه عن شيء من أنواع المخلوقات والممكنات والمحدثات فإنه يجب نفيه عن الرب ـ تعالى ـ بطريق الأولى)[1].

ويبين شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ مدى هذه الأولوية في قياس الأولى، ومقدار ذلك التفاضل المندرج تحت ذلك المعنى العام المشترك فيقول: (وأما قياس الأولى الذي كان يسلكه السلف اتباعاً للقرآن، فيدل على أنه يثبت له من صفات الكمال التي لا نقص فيها أكمل مما علموه ثابتاً لغيره، مع التفاوت الذي لا يضبطه العقل كما لا يضبط التفاوت بين الخالق وبين المخلوق، بل إذا كان العقل يدرك من التفاضل الذي بين مخلوقٍ ومخلوق ما لا ينحصر قدره، وهو يعلم أن فضل الله على كل مخلوق أعظم من فضل مخلوق على مخلوق كان هذا مما يبين له أن ما يثبت للرب أعظم من كل ما يثبت لكل ما سواه بما لا يدرك قدره، فكان قياس الأولى يفيده أمراً يختص به الرب مع علمه بجنس ذلك الأمر)[2].

٣ ـ نفي الصفة إثباتٌ لنقيضها:

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وهذه الطريقة هي من أعظم الطرق في

(١) «شرح العقيدة الطحاوية»، ص١٢٢.

(٢) «مجموع الفتاوى» ٩/ ١٤٥.

إثبات الصفات، وكان السلف يحتجون بها، ويثبتون أن من عبد إلهاً لا يسمع ولا يبصر ولا يتكلم فقد عبد ربّاً ناقصاً معيباً مؤوفاً)[1].

ومن أمثلة احتجاج السلف بهذه الطريقة العقلية قول الإمام الدارمي في رده على المريسي: (وكيف استجزت أن تسمي أهل السنة وأهل المعرفة بصفات الله المقدسة: مشبهة، إذا وصفوا الله بما وصف به نفسه في كلامه، بالأشياء التي أسماؤها موجودة في صفات بني آدم بلا تكييف.

وأنت قد شبهت إلهك في يديه وسمعه وبصره بأعمى وأقطع، وتوهمت في معبودك ما توهمت في الأعمى والأقطع، فمعبودك في دعواك مخدّع منقوص؛ أعمى لا بصر له؛ وأبكم لا كلام له، وأصم لا سمع له، ومقعد لا حراك به؛ وليس هذه بصفة إله المصلين. أفأنت أوحش مذهباً في تشبيهك إلهك بهؤلاء العميان والمقطوعين؛ أم هؤلاء الذين تسميهم مشبهة إذ وصفوه بم وصف به نفسه بلا تشبيه؟ فلولا أنها كلمة هي محنة الجهمية التي بها ينبزون المؤمنين ما سميت مشبهاً غيرك؛ لسماجة ما شبهت ومثلت)[2].

وقد حاول نفاة الصفات التخلص من هذا الإلزام العقلي بالزعم بأن ذلك متحققٌ إذا كان المحل قابلاً للاتصاف بالصفتين المتقابلتين وما لا فلا.

وأجاب شيخ الإسلام رحمه الله في مواضع عدة من كتبه على هذه الشبهة، ومن ذلك قوله: (ومن قال: إنه ليس بحي ولا سميع ولا بصير ولا متكلم لزمه أن يكون ميتاً أصم أعمى أبكم. فإن قال: العمى عدم

(١) «درء تعارض العقل والنقل» ٢/ ٢٤٠.

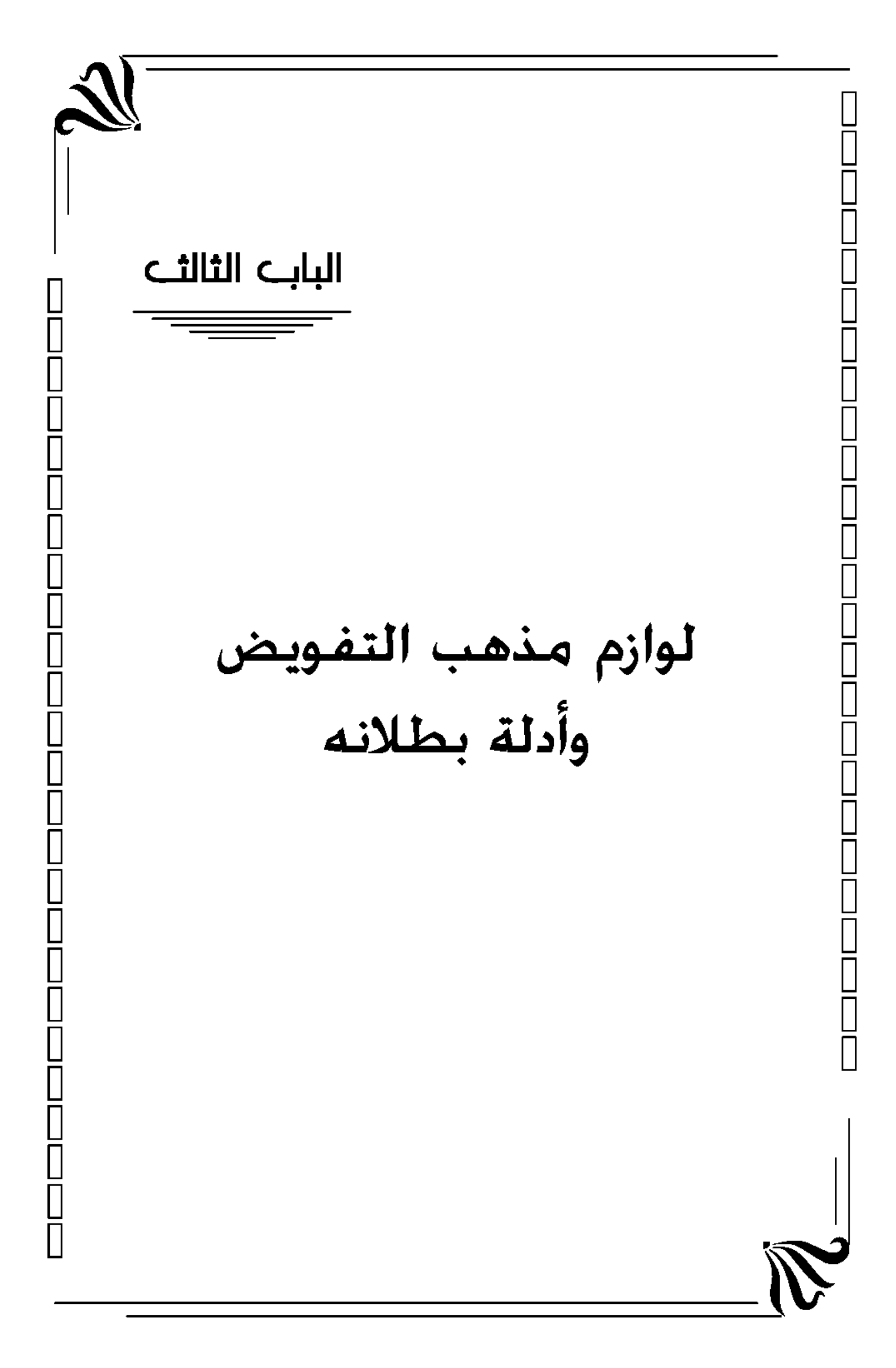
(٢) «رد الإمام الدارمي على بشر المريسي»، ص٤٢.

البصر عما من شأنه أن يقبل البصر، وما لا يقبل البصر كالحائط لا يقال له أعمى ولا بصير، قيل له: هذا اصطلاحٌ اصطلحتموه، وإلَّا فما يوصف بعدم الحياة والسمع والبصر والكلام يمكن وصفه بالموت والصمم والعمى والخرس والعجمة، وأيضاً فكل موجود يقبل الاتصاف بهذه الأمور ونقائضها، فإن الله قادر على جعل الجماد حيّاً، كما جعل عصا موسى حية ابتلعت الحبال والعصي.

وأيضاً: فالذي لا يقبل الاتصاف بهذه الصفات أعظم نقصاً ممن يقبل الاتصاف بها مع اتصافه بنقائضها، فالجماد الذي لا يوصف بالبصر ولا العمى ولا الكلام ولا الخرس أعظم نقصاً من الحي الأعمى الأخرس)[1]، فقد فر هؤلاء النفاة من تشبيهه بالحيوانات ـ بزعمهم ـ فوقعوا في تشبيهه بالجمادات.



(١) «التدمرية»، ص٦١، ٦٢.



الباب الثالث

لوازم مذهب التفويض وأدلة بطلانه

○ **تمهيد:**

تضمَّن الباب الثاني مناقشة مفصلة للشبهات التي تذرع بها «المفوضة» واحتجوا بها على مذهبهم الباطل، وتبين بالأدلة النقلية والعقلية القاطعة تهافت حججهم وانهيار بنيانهم الذي أسسوه على شفا جرفٍ هار.

وفي هذا الباب ردٌّ على المفوضة بنوع آخر من الحجاج، يكشف زيف مذهبهم، ويشي بعواقبه الوخيمة، وآثاره السيئة، ويشهر في وجوههم سلاح الهجوم بعد سلاح الدفاع، وذلك من خلال ثلاثة فصول:

الفصل الأول: اللوازم الباطلة التي تلزم على مذهب التفويض.

الفصل الثاني: أدلة بطلانه سمعاً وعقلاً.

الفصل الثالث: الآثار العملية للقول بالتفويض.

وقد تضمن الباب السابق ـ بطبيعة الحال ـ في معرض مناقشة شبهات المفوضة إشارات متفرقة إلى بعض الردود والأدلة على بطلان مذهبهم، سوف ينتظمها وغيرها هذا الباب بمشيئة الله وتوفيقه.

* * *



الفصل الأول

اللوازم الباطلة
التي تلزم على مذهب التفويض

من القضايا العقلية المقررة أن فساد اللازم دليلٌ على فساد الملزوم، وأن الفرع تابعٌ للأصل، ولما كان مذهب التفويض فاسداً في أصله ومبناه، ترتبت عليه نتائج فاسدة بإجماع، تجعل الخصم أمام طريقين لا ثالث لهما، وهما إما الالتزام باللازم الفاسد محافظة على الملزوم، فيقع القائل به في الكفر أو الشناعة البالغة، وإما رفض ذلك اللازم والبراءة منه، فيستدعي ذلك رفض الملزوم والبراءة منه، وهذه الطريقة من أحسن طرق المناظرة وأقواها، وقد كان السلف يعتمدون عليها ويستعملونها في إبطال حجج الخصوم.

والقول بالتفويض في باب صفات الله يستلزم عدة لوازم باطلة، منها:

أولاً: القدح في حكمة الرب ﷻ:

حيث أنزل كلاماً لا يتمكن المخاطبون به من فهمه ومعرفة معناه ومراد المتكلم به، فأي فائدة لهم فيه؟! والحكمة: وضع الأمور في مواضعها الصحيحة، وليس من الحكمة أن يوجه المرء كلاماً؛ خبراً كان أو طلباً، لمن لا يفهم مراده، فضلاً عن أن يكون الفهم ممتنعٌ عليه أصلاً ولا سبيل إليه، بل ذلك سفهٌ وعبث ينزه الله ـ تعالى ـ عنه.

والمقصود هاهنا أن توجيه الخطاب لمن ليست لديه الأهلية لفهمه

منافٍ للحكمة، وليس المراد أن الكلام في حد ذاته لا معنى له، فهذا لا يتصور صدوره من مسلم، بل يعلم بالضرورة تنزه الله عنه، وإنما وقع الخلاف من المتأخرين في الصورة الأولى، وهي إمكان توجيه الخطاب إلى العباد المتضمن معنًى لائقاً بالله لكن لا يفهمه المخاطبون، ويكون حظهم منه التعبد بتلاوة ألفاظه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (وإنما وضع هذه المسألة المتأخرون من الطوائف بسبب الكلام في آيات الصفات، وآيات القدر وغير ذلك، فلقبوها: «هل يجوز أن يشتمل القرآن على ما لا يعلم معناه، وما تعبدنا بتلاوة حروفه بلا فهم»، فجوَّز ذلك طوائف متمسكين بظاهر من هذه الآية[1]، وبأن الله يمتحن عباده بما شاء، ومَنَعَهَا طوائف ليتوصلوا بذلك إلى تأويلاتهم الفاسدة التي هي تحريف الكَلِم عن مواضعه، والغالب على كلا الطائفتين الخطأ، أولئك يقصرون في فهم القرآن بمنزلة من قيل له: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨]، وهؤلاء معتدون بمنزلة الذين: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ١٣].

ومن المتأخرين من وضع المسألة بلقبٍ شنيع فقال: «هل يجوز أن يتكلم الله بكلامٍ ولا يعني به شيئاً خلافاً للحشوية»، وهذا لم يقله مسلم أن الله يتكلم بما لا معنى له، وإنما النزاع هل يتكلم بما لا يفهم معناه؟ وبين نفي المعنى عند المتكلم، ونفي الفهم عند المخاطب بونٌ عظيم)[2].

---

(١) مراده رَحِمَهُ اللَّهُ: آية آل عمران في المحكم والمتشابه: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝٧﴾ [آل عمران: ٧].

(٢) «الإكليل في المتشابه والتأويل»، ص١٧.

والحق أن انتفاء الفهم من المخاطبين بالنص منافٍ لمراد الله وحكمته بإرسال الرسل، فقد قال ـ تعالى ـ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ﴾ [إبراهيم: ٤]، وقال: ﴿مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖۚ﴾ [الأنعام: ٣٨].

وأما قصر الحكمة في إنزال هذه الآيات لمجرد التعبد بتلاوة حروفها، فهي دعوى تحتاج إلى دليلٍ أولاً، ثم إنها مخالفة للأدلة ثانياً، ثم إن ثمرة التلاوة هي التفكر والتدبر ثالثاً، وقد ذم الله من هذا شأنه فقال: ﴿وَمِنۡهُمۡ أُمِّيُّونَ لَا يَعۡلَمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنۡ هُمۡ إِلَّا يَظُنُّونَ ٧٨﴾ [البقرة: ٧٨]، فإذا كان هذا حال من لم يحقق «العلم بالكتاب» وكان حظه «الظن» فكيف بمن لا يعلم الكتاب أصلاً، ثم كيف يظن بالله ـ تعالى ـ أنه أراد من عباده ذلك؟! إنه لمن أعظم القدح بحكمة الرب ـ جل وعلا ـ، وهذا لازم لأهل التفويض.

ثانياً: الوقوع في التعطيل المحض:

وذلك أن من يثبت ألفاظ الصفات دون ما دلت عليه من المعاني، يكون معطلاً لتلك الصفات التي أثبتها الله لنفسه، ولا فرق حينئذٍ بينه وبين المعتزلة الذين يجعلون أسماء الله الحسنى أعلاماً لا أوصافاً، حيث يزعمون أن تلك الأسماء بمنزلة الألفاظ المترادفة، فأي فرقٍ بالنسبة للعبد بين الطريقتين.

نعم من حيث الواقع يعتقد المفوضة بمعانٍ مجهولة لتلك الأسماء والصفات، بينما لا يعتقد النفاة الأصليون بوجود معانٍ قائمة في ذات الرب دلَّت عليها تلك الألفاظ، لكن من حيث الأثر على المتعبدين لا فرق بين الطريقتين.

(فإن معرفة هذا أصل الدين، وأساس الهداية، وأفضل وأوجب ما

اكتسبته القلوب، وحصلته النفوس، وأدركته العقول)[1]، و(لأن من في قلبه أدنى حياة وطلب للعلم أو نهمة في العبادة، يكون البحث عن هذا الباب والسؤال عنه، ومعرفة الحق فيه أكبر مقاصده وأعظم مطالبه. . . وليست النفوس الصحيحة إلى شيءٍ أشوق منها إلى معرفة هذا الأمر، وهذا أمرٌ معلوم بالفطرة الوجدية)[2].

ولا ريب أن لازم مذهب التفويض الحرمان من هذه المعاني الشريفة، والعبادات القلبية الجليلة.

ثالثاً: الطعن في القرآن:

وصف الله ﷻ كتابه الكريم بجملة أوصاف منها:

- «الفرقان»، قال - تعالى -: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ۝١﴾ [الفرقان: ١].

- «البرهان» و«النور»، قال - تعالى -: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ۝١٧٤﴾ [النساء: ١٧٤].

- «الهدى» و«الشفاء» و«الرحمة» و«الموعظة»، قال - تعالى -: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝٥٧﴾ [يونس: ٥٧].

- و«مبين»، قال - تعالى -: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ﴾ [المائدة: ١٥].

- و«مفصَّل»، قال - تعالى -: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ۝٣﴾ [فصلت: ٣].

---

(١) «مجموع الفتاوى»، ابن تيمية ٥/٦.

(٢) المصدر السابق ٥/٨.

ـ و«بيـان»، قـال ـ تـعـالـى ـ: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٨﴾﴾ [آل عمران: ١٣٨].

ـ و«تبيـان»، قـال ـ تـعـالـى ـ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩].

ـ و«مُبَيِّن»، قال ـ تعالى ـ: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴿١٩﴾﴾ [القيامة: ١٩].

وهذه أسماء وأوصاف للقرآن الكريم تقتضي اقتضاءً تامّاً أنه في أعلى المقامات من البيان والوضوح، وانتفاء اللبس والجهل فيه دون استثناء، فمن زعم أن في القرآن ما لا سبيل إلى فهمه، ولا حيلة لبلوغ مراد المتكلم به، فقد طعن في القرآن طعناً بليغاً، وشكك في مقاصده ووفائه بحاجة الأمة إليه، لا سيما في هذا الباب العظيم، باب العلم بالله.

ـ فكيف يكون فرقاناً ما لا يحصل به التفريق بين العلم والجهل والحق والباطل؟!.

ـ وكيف يكون برهاناً ما لا تقوم به حجة، ويبقى الأمر معه ملتبساً مشتبهاً!؟.

ـ وكيف يكون نوراً وقارؤه يتخبط في ظلمات التجهيل!؟.

ـ وكيف يكون هدًى وشفاءً وموعظةً ورحمةً ولا حظ لقارئه منه إلَّا الألفاظ الخالية من الدلالة!؟.

ـ ثم كيف يكون مُبِيناً ومُبيِّناً وبياناً وتبياناً وهو لا يورث عند هؤلاء المفوضة إلَّا علماً مجملاً غير مبين بأسماء وأوصاف لا تعقل معانيها!؟.

فالحاصل أنه يلزم على مذهب المفوضة أن يكون هذا القرآن الذي أنزله الله هدًى وشفاءً ونوراً وبياناً، سبب حيرة وضلال وقلق وتردد، وهذا من أمحل المحال، وأن الكتاب المجيد لم يبين الحق في هذه

المسألة المهمة، وترك الناس حيارى لا يعتقدون شيئاً معلوماً وذلك غاية الامتناع.

رابعاً: غلق باب التدبر لكتاب الله:

أَمَر الله ـ سبحانه ـ بتدبر كتابه مطلقاً دون استثناء، فقال ـ تعالى ـ: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴿٢٩﴾﴾ [ص: ٢٩]، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ أَمۡ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقۡفَالُهَآ ﴿٢٤﴾﴾ [محمد: ٢٤]، وقال: ﴿أَفَلَمۡ يَدَّبَّرُواْ ٱلۡقَوۡلَ﴾ [المؤمنون: ٦٨]، وقال ـ تعالى ـ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء: ٨٢]. قال شيخ الإسلام معلقاً عن هذه الآية: (ومعلومٌ أن نفي الاختلاف عنه لا يكون إلَّا بتدبره كله، وإلَّا فتدبر بعضه لا يوجب الحكم بنفي مخالفة ما لم يتدبر لما تدبر)[1]، أما من سلك سبيل التفويض، فإنه يغلق باب التدبر، ويعارض صريح أمر القرآن بالكف عن التدبر في أهم وأولى وأوجب ما ينبغي أن يتدبر بلا دليلٍ على التخصيص، بل بمخالفة الدليل.

خامساً: مصادمة النصوص الدالة على الإثبات، واعتقاد أن ظواهرها تدل على ما لا يليق به ـ سبحانه ـ:

إن من نتائج القول بالتفويض مصادمة دلالة النصوص الشرعية في باب الإثبات، وهي نصوصٌ صحيحة صريحة بعضها متواتر، والمفوض قد شارك غيره من المعطلة بالاعتقاد بأن ظواهر تلك النصوص تدل على التمثيل، حتى قال بعض المتجرئين من أهل التحريف: (ولا يجوز تقليد ما عدا المذاهب الأربعة، ولو وافق قول الصحابة والحديث الصحيح

---

(١) «مجموع الفتاوى» ١٣/٣٠٧.

والآية، فالخارج عن المذاهب الأربعة ضال مضل، وربما أداه ذلك للكفر؛ لأن الأخذ بظواهر الكتاب والسنَّة من أصول الكفر)[1]، عياذاً بالله من استزلال الشيطان، وقال آخر: (التمسك في أصول العقائد بمجرد ظواهر الكتاب والسنَّة من غير بصيرة في العقل هو أصل ضلالة الحشوية...)[2]. قال شيخ الإسلام ﷺ: (الخطاب الذي أريد به هُدانا والبيان لنا، وإخراجنا من الظلمات إلى النور، إذا كان ما ذكر فيه من النصوص ظاهره باطل وكفر، ولم يرد منا أن نعرف لا ظاهره ولا باطنه، أو أريد منا أن نعرف باطنه من غير بيان في الخطاب لذلك، فعلى التقديرين لم نخاطب بما بُيِّن فيه الحق، ولا عرفنا أن مدلول هذا الخطاب باطل وكفر.

وحقيقة قول هؤلاء في المخاطِب لنا: أنه لم يبين الحق، ولا أوضحه، مع أمره لنا أن نعتقده، وأن ما خاطبنا به وأمرنا باتباعه والرد إليه لم يبين به الحق ولا كشفه، بل دل ظاهره على الكفر والباطل، وأراد منا أن لا نفهم منه شيئاً أو أن نفهم منه ما لا دليل عليه فيه، وهذا كله مما يُعلم الاضطرار تنزيه الله ورسوله عنه، وأنه من جنس أقوال أهل التحريف والإلحاد)[3].

فأما أهل التحريف فحرفوا الكلم عن مواضعه، واخترعوا المعاني المجازية فحملوا النصوص عليها، وأما أهل التجهيل «المفوضة» فأحالوا إلى معانٍ مجهولات لا يعلمهن بزعمهم إلَّا الله، وبقيت دلالة النصوص في الإثبات تزعجهم، فيمنعونها ويشقون بدلالتها، وقد قال الله ـ تعالى ـ لنبيه ﷺ: ﴿مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ۝٢﴾ [طه: ٢].

---

(١) «حاشية الصاوي على تفسير الجلالين» ٣/ ١٠.
(٢) «شرح أم البراهين» للسنوسي، ص٨٢، عن رضا نعسان، ص٦٧.
(٣) «درء تعارض العقل والنقل» ١/ ٢٠٢.

سادساً: تجهيل النبي ﷺ والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والتابعين:

وهذا لازم لا محيد لأهل التفويض عنه، إذ هو مقتضى مذهبهم، حيث استدلوا بقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] على نفي العلم بالمعنى، فكانت النتيجة أن النبي ﷺ الذي قال عنه ربه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا ﴿٤٦﴾﴾ [الأحزاب: ٤٥، ٤٦] جاهلاً ـ عند المفوضة ـ بما وصف الله به نفسه، لا يعلم معنى ما أنزل إليه، فكيف يتأتى له البيان الذي من أجله أنزل إليه الذكر كما قال ـ تعالى ـ عنه: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، وقال أيضاً: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٦٤﴾﴾ [النحل: ٦٤].

قال شيخ الإسلام رحمه الله: (فعلى قول هؤلاء يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص، ولا الملائكة، ولا السابقون الأولون، وحينئذ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن، أو كثير مما وصف الله به نفسه، لا يعلم الأنبياء معناه، بل يقولون كلاماً لا يعقلون معناه، وكذلك نصوص المثبتين للقدر عند طائفة، والنصوص المثبتة للأمر والنهي والوعد والوعيد عند طائفة، والنصوص المثبتة للمعاد عند طائفة.

ومعلوم أن هذا قدح في القرآن والأنبياء، إذ كان الله أنزل القرآن، وأخبر أنه جعله هدى وبياناً للناس، وأمر الرسول أن يبلغ البلاغ المبين، وأن يبين للناس ما نزل إليهم، وأمر بتدبر القرآن وعقله، ومع هذا فأشرف ما فيه ـ وهو ما أخبر به الرب عن صفاته، أو عن كونه خالقاً لكل شيء، وهو بكل شيء عليم، أو عن كونه أمر ونهي، ووعد وتوعد، أو عمّا أخبر به عن اليوم الآخر ـ لا يعلم أحد معناه، فلا

يعقل ولا يتدبر، ولا يكون الرسول بيّن للناس ما نزّل إليهم، ولا بلّغ البلاغ المبين.

وعلى هذا التقدير فيقول كل ملحد ومبتدع: الحق في نفس الأمر ما علمته برأيي وعقلي، وليس في النصوص ما يناقض ذلك؛ لأن تلك النصوص مشكلة متشابهة لا يعلم أحد معناها، وما لا يعلم أحد معناه لا يجوز أن يستدل به.

فيبقى هذا الكلام سدّاً لباب الهدى والبيان من جهة الأنبياء، وفتحاً لباب من يعارضهم ويقول: إن الهدى والبيان في طريقنا لا في طريق الأنبياء؛ لأنّا نحن نعلم ما نقول ونبيِّنه بالأدلة العقلية، والأنبياء لم يعلموا ما يقولون، فضلاً عن أن يبينوا مرادهم، فتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنَّة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد)[1].

ومن لازم كونه ﷺ لا يعلم معاني نصوص الصفات أن يكون أصحابه رضوان الله عليهم والأمة من بعدهم لا علم لهم في هذا الباب الشريف الذي هو أصل الدين وزبدة الرسالة الإلهية، وحسبك بهذا الأمر دليلاً على فساد الملزوم، فإن هذه الأمة بحمد الله خير الأمم، وصحابته ﷺ خير القرون علماً وعملاً وعبادة وأخلاقاً، فكيف تطبق الأمة على الجهل بالله ـ تعالى ـ، كما يستلزم أن يكون ﷺ ـ وحاشاه ـ يتكلم بما لا يعرف معناه، فقد أخبر عن صفات ربه بأحاديث كثيرة منها ما وافق القرآن ومنها ما استقل بدلالته، وهذا حالٌ ينزه عنه آحاد العقلاء، فكيف بأعقلهم الذي يأتيه الوحي من السماء ﷺ.

ثم هو يستلزم أن تكون الأجيال المتعاقبة من فضلاء هذه الأمة من

---

(١) «درء تعارض العقل والنقل» ١/ ٢٠٤، ٢٠٥.

المحدثين والفقهاء والعلماء العدول يروون أحاديث الصفات، ويقرؤون آي الكتاب بلا وعي ولا إدراك، بل مجرد أمانيّ كشأن اليهود، بل اليهود أحسن حالاً منهم ـ عند هؤلاء المفوضة ـ فقد أثبت الله لهم عقلاً لكلامه حيث قال: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾﴾ [البقرة: ٧٥]، أما سادة الأمم والأولون يوم القيامة فلا يعقلون خطاب الله ـ عند أهل التجهيل ـ في أهم مسائل الدين!.

سابعاً: مخالفة طريقة السابقين الأولين، وسبيل المؤمنين من سلف هذه الأمة:

هذا والذي قبله لازمان متلازمان، فإن أهل التجهيل لما رموا سلف هذه الأمة بالجهل في هذا الباب وسلكوا سبيل التفويض، غفلوا عما كان عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار الذين اتبعوهم بإحسان وحادوا عن طريقهم في التحقيق والتدبر والفهم. قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: (كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف معانيهن، والعمل بهن)[1].

وقد أدوا هذا العلم إلى من بعدهم من التابعين، كما تحملوه عن رسول الله ﷺ. قال مسروق رحمه الله: (كان عبد الله يقرأ علينا السورة، ثم يحدثنا فيها، ويفسرها عامة النهار)[2].

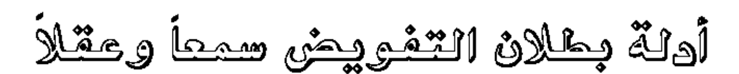
فهذه سبيل المؤمنين، وقد توعد الله ـ تعالى ـ من خالفها بقوله: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء: ١١٥].

---

(١) «جامع البيان» ١/ ٣٥.

(٢) «جامع البيان» ١/ ٣٦.





المبحث الأول

أدلة بطلانه سمعاً

تكفَّل الله ـ تعالى ـ بحفظ كتابه الكريم، فقال ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩]، وحفظه يشمل حفظ لفظه من التحريف والتبديل والزيادة والنقصان، وهذا بحمد الله مشهور معلوم، لا يتطرق الشك في ثبوته ولا بحرف من حروف المصحف، كما يشمل حفظ معانيه؛ وذلك بأن يحفظ الله للأمة مراده مما أنزل على يد علمائها الربانيين، فينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

ومن صور حفظه، وأسرار صونه أن أودع الله فيه من الأدلة ما يقطع به الطريق على من رام العدول به عن وجهه، فإذا هم مبطلٌ بالاستدلال بآية من آياته على بدعته، ظلماً وعدواناً، وتمويهاً وتلبيساً، لاحت له آية أخرى تقمع همته، وتنقض شبهته، وترد الحق إلى نصابه، بل إن الراسخين في العلم ليستخرجون مما استدل به على باطله دليلاً عليه.

وكذلك الحال في سنة رسول الله ﷺ فقد حفظها الله لفظاً ومعنًى بما قيض لها من أهل العلم والفقه والرواية في كل جيل، فيميزون

صحيحها من سقيمها، ويوجهون دلالتها، فتسير الأدلة جنباً إلى جنب، لا تعارض بينها ولا اختلاف، فقد خرجت من مشكاة واحدة.

وبدعة «التفويض» بدعة خطيرة عريضة تأتي على نصوص الصفات فتصبها في قوالب جامدة، تمنعها العقول والأفهام، وتكسوها بعباءة الجهل والعماية والإلغاز.

وقد تضمنت النصوص الشرعية السمعية ما يقضي على هذه البدعة من أصولها، ويجتث قواعدها من جذورها، وتنوعت دلالة الكتاب والسنَّة في ذلك تنوعاً كثيراً. فمن ذلك:

أولاً: النصوص الدالة على البيان:

قال ـ تعالى ـ: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٣٨]، ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ﴾ [المائدة: ١٥]، ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴿١٩﴾﴾ [القيامة: ١٩].

قال في الصحاح: (والبيان: الفصاحة واللَّسَن... والبيان: ما يتبين به الشيء من الدلالة وغيرها. وبان الشيء بياناً: اتضح فهو بيِّن)[1].

وكذلك كان رسول الله ﷺ غايةً في الفصاحة والبلاغة وحسن البيان، ولم يستثن الله ـ تعالى ـ شيئاً من كتابه لم يتحقق فيه وصف البيان، كما أن نبيه ﷺ وصف ربه بكلام مبين لم يستشكله أحدٌ من أصحابه، وهذا يدل على بطلان دعوى التفويض.

---

(١) «الصحاح» للجوهري ٥/ ٢٠٨٢، ٢٠٨٣.

ثانياً: النصوص الدالة على تعقل القرآن بوصفه عربيّاً:

قال ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٢﴾ [يوسف: ٢]. قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وذلك لأن لغة العرب أفصح اللغات وأبينها وأوسعها وأكثرها تأدية للمعاني التي تقوم بالنفوس)[١]، وقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٣﴾ [الزخرف: ٣]، فجعل كونه عربيّاً علةً وسبباً لتعقله. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فبيَّن أنه أنزله عربيّاً لأن يعقلوا، والعقل لا يكون إلَّا مع العلم بمعانيه)[٢].

ومن تعقله أن تحصل به النذارة، قال ـ تعالى ـ: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۝١٩٣ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ۝١٩٤ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ۝١٩٥﴾ [الشعراء: ١٩٣ ـ ١٩٥]، وقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنذِرَ يَوْمَ ٱلْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ فَرِيقٌ فِى ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِى ٱلسَّعِيرِ ۝٧﴾ [الشورى: ٧]، وقال أيضاً: ﴿كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [الأحقاف: ١٢].

ومن تعقله بسبب كونه عربيّاً تحصل التقوى والذكرى، قال ـ تعالى ـ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ۝١١٣﴾ [طه: ١١٣].

كما أن كونه عربيّاً مفهوم المعنى سببٌ لحصول العلم، قال ـ تعالى ـ: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ۝٣﴾ [فصلت: ٣].

فهذه الآيات الكريمات تدل دلالة قطعية على اختيار الله ـ تعالى ـ للغة العرب بسبب ما أودع فيها من الخصائص البيانية في الدلالة على المعاني المرادة لتكون وعاءً لكلام الله ـ تعالى ـ، يعقله أهل هذا اللسان

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» ٢/٤٦٦.

(٢) «مجموع الفتاوى» ٥/١٥٨.

جرياً على ما هو معهود في لغتهم وتخاطبهم وأساليبهم وتراكيبهم المختلفة.

ولم يزل سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين يرجعون إلى ديوان العرب، وأمثالهم ولغات قبائلهم في التعرف على مدلول كلمة خفيت على بعضهم، وكتب التفسير طافحة بالشواهد على ذلك، وجملة القول أن الله ـ تعالى ـ امتن على عباده بجعله عربياً ليعقلوه ويتفهموه، فتحصل لهم بذلك النذارة والتقوى والعلم والذكرى، ولم يستثن منه شيئاً.

وهذا الوصف ردٌّ بليغ على دعاة التفويض الذين جعلوا بعض كلام الله المنزل باللسان العربي المبين، بمنزلة الألفاظ الأعجمية والحروف المعجمية التي لا يدرك منها إلَّا الصورة والصوت والرسم فقط، أما ما تضمنته من معانٍ شريفة وأوصاف جليلة فلا حظ لهم فيها.

ولما كان عدم فهم الخطاب حجة للمخاطب، قطع الله هذه الحجة على المخالفين، فقال ـ تعالى ـ: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ...﴾ [فصلت: ٤٤]، فكأن هؤلاء المفوضة يردون على الله كلامه ويقولون بلسان حالهم، بلى قد جعلت بعض هذا القرآن بمنزلة الكلام الأعجمي ولم تفصّل آياته.

وقال ـ تعالى ـ: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ ﴿١٩٨﴾ فَقَرَأَهُۥ عَلَيْهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ مُؤْمِنِينَ ﴿١٩٩﴾﴾ [الشعراء: ١٩٨، ١٩٩]، فاختلاف اللسان سبب لعدم الإيمان، فكيف بمن يستدعي ذلك ويزعم أن الكلام الموجه إليه بصريح لغته وفصيحها غير مفهوم ولا يورث الإيمان المفصل.

ثالثاً: النصوص الدالة على تيسير القرآن:

قال ـ تعالى ـ: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿١٧﴾﴾

[القمر: ١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠]. قال ابن جرير رحمه الله: (ولقد سهلنا القرآن، بيّناه وفصلناه للذكر، لمن أراد أن يتذكر ويعتبر ويتعظ، وهوّنّاه)[١]، ولو كان في القرآن المجيد ألفاظٌ غير مدركة المعنى بيسر وسهولة لما حصل به التذكر والاتعاظ، فكيف بمن زعم بأن فيه ما لا يدرك معناه أصلاً، ولا سبيل إليه عقلاً وفهماً، إن ذلك لهو عين العسر المنافي لما أخبر به في كتابه. قال ابن القيم رحمه الله عن القرآن: (وأخبر أنه يسره للذكر، وتيسيره للذكر يتضمن أنواعاً من التيسير: إحداها: تيسير ألفاظه للحفظ. الثاني: تيسير معانية للفهم. الثالث: تيسير أوامره ونواهيه للامتثال. ومعلومٌ أنه لو كان بألفاظٍ لا يفهمها المخاطب لم يكن ميسراً له، بل كان معسراً عليه، فهكذا إذا أريد من المخاطب أن يفهم من ألفاظه ما لا يدل عليه من المعاني، أو يدل على خلافه، فهذا من أشد التعسير، وهو منافٍ للتيسير)[٢].

وقد يسر الله ألفاظه ليتيسر فهم معانيه لكافة فئات الأمة، فقد روى الإمام الترمذي عن أبي بن كعب رضي الله عنه قال: (لقي رسول الله ﷺ جبريل فقال: يا جبريلُ، إني بعثت إلى أمة أميين، منهم العجوز والشيخ الكبير والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط. قال: يا محمد؛ إن القرآن أنزل على سبعة أحرف...)[٣].

رابعاً: النصوص الدالة على التدبر:

قد أمر الله ـ تعالى ـ بتدبر كتابه، ووصف المشتغلين بذلك بأنهم

---

(١) «جامع البيان» ٢٧/ ٩٦.

(٢) «الصواعق المرسلة» ١/ ٣٣٢.

(٣) «جامع الترمذي» ١١/ ٦٣، وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، وقد روي من غير وجه عن أبيّ بن كعب.

«أولو الألباب»، فقال ـ تعالى ـ: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾﴾ [ص: ٢٩]. قال ابن جرير رحمه الله: (ليدبروا حجج الله التي فيه، وما شرع فيه من شرائعه، فيتعظوا ويعملوا به)[1]. وقال ـ تعالى ـ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾﴾ [محمد: ٢٤]، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء: ٨٢]. وتقدم قريباً قول شيخ الإسلام: (ومعلومٌ أن نفي الاختلاف عنه لا يكون إلَّا بتدبره كله، وإلَّا فتدبر بعضه لا يوجب الحكم بنفي مخالفة ما لم يتدبر لما تدبر)[2]. وقال في موضع آخر: (فإذا كان قد حض الكفار والمنافقين على تدبره، علم أن معانيه مما يمكن الكفار والمنافقين فهمها ومعرفتها، فكيف لا يكون ذلك ممكناً للمؤمنين، وهذا يبين أن معانيه كانت معروفة بينةً لهم)[3].

فهذه النصوص دالة على خلاف ما ذهب إليه أهل التفويض، فقد جعل الله العلة لإنزال كتابه المبارك تدبره والتذكر الحاصل من جراء ذلك لأصحاب العقول السليمة، والفطر المستقيمة، واستنكر على من لم يقم بهذا الواجب العظيم بقوله: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾، قوله: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ﴾، ولم يستثن الله ـ تعالى ـ شيئاً من كتابه يمتنع أن يكون محلًّا للتدبر، بل أطلق القول في ذلك دون تقييد.

وعلى هذا جرى سلف هذه الأمة، فقد كانت عنايتهم بكتاب الله تلاوة وحفظاً وفهماً وتدبراً وعملاً لا تفوقها عناية، وكانوا يتعبدون لله ـ تعالى ـ بتدارسه والبحث فيه كما رغبهم بذلك نبيهم ﷺ بقوله: «**وما اجتمع قومٌ في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلَّا**

(١) «جامع البيان» ٢٣/١٥٣.

(٢) «مجموع الفتاوى» ١٣/٣٠٧.

(٣) «مجموع الفتاوى» ٥/١٥٧، ١٥٨.

نزلت عليهم السكينة، وغشيتهم الرحمة، وحفتهم الملائكة، وذكرهم الله فيمن عنده»[1]. ففرق بين التلاوة والمدارسة، فالتلاوة قراءة ألفاظه، والمدارسة تفهم معانيها ودلالاتها.

ومن صور تطبيقهم لهذا التوجيه، ما رواه أبو عبد الرحمن السلمي رَحِمَهُ اللهُ قال: حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن، عثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود وغيرهما أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يتجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً.

وقد نهى رسول الله ﷺ عن ختم القرآن في أقل من ثلاث، وقال: «لم يفقه من قرأ القرآن في أقل من ثلاث»[2]، فلما كان الفقه والفهم والتدبر هو ثمرة القراءة، وكان يفوت هذا الغرض بهذّ القرآن هذًّا، نهى عبد الله بن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أن يختمه في أقل من سبع[3].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (إن العادة المطردة التي جبل الله عليها بني آدم توجب اعتناءهم بالقرآن ـ المنزل عليهم ـ لفظاً ومعنًى، بل أن يكون اعتناؤهم بالمعنى أوكد، فإنه قد علم أنه من قرأ كتاباً في الطب والحساب، أو النحو أو الفقه أو غير ذلك؛ فإنه لا بد أن يكون راغباً في فهمه، وتصور معانيه، فكيف بمن قرؤوا كتاب الله ـ تعالى ـ المنزل إليهم، الذي به هداهم الله، وبه عرفهم الحق والباطل، والخير والشر، والهدى والضلال، والرشاد والغي؟!

---

(١) رواه مسلم: كتاب الذكر والدعاء ٤/ ٢٠٧٤.

(٢) رواه أبو داود: كتاب الصلاة ٢/١١٦، ورواه الترمذي: كتاب القراءات ٨/ ٢٧٦ «تحفة» وقال: هذا حديث حسن صحيح. ورواه ابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة ١/٤٢٨، ورواه أحمد ٢/ ١٦٤، ١٦٥، ١٨٩، ١٩٣، ١٩٥.

(٣) انظر: سنن ابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة ١/٤٢٨.

فمن المعلوم أن رغبتهم في فهمه وتصور معانيه أعظم الرغبات؛ بل إذا سمع المتعلم من العالم حديثاً فإنه يرغب في فهمه، فكيف بمن يسمعون كلام الله من المبلغ عنه؛ بل ومن المعلوم أن رغبة الرسول ﷺ في تعريفهم معاني القرآن أعظم من رغبته في تعريفهم حروفه، فإن معرفة الحروف بدون المعاني لا تحصل المقصود، إذ اللفظ إنما يراد للمعنى)[1].

وبهذا يتبين أن طريقة أهل التفويض مخالفةٌ لما أمر الله به من التدبر لكتابه، مخالفةٌ لمنهج السلف الصالح في فهم كتاب الله وسنَّة نبيه ﷺ.

خامساً: النصوص الدالة على ذم من لا يفهم وكان حظه مجرد السماع:

يقابل الأمر بالتدبر والثناء على أولي الألباب ذم من لا يفقه القرآن، واقتصر على مجرد سماع الصوت كما هو حال المفوضة لنصوص الصفات، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان تحقيق الصحابة للعلم في باب الأسماء والصفات:

(الوجه الرابع: أنه ذم من لا يفهمه، فقال ـ تعالى ـ: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴿٤٥﴾ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ [الإسراء: ٤٥، ٤٦]، وقال ـ تعالى ـ: ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٧٨]، فلو كان المؤمنون لا يفقهونه أيضاً، لكانوا مشاركين للكفار والمنافقين فيما ذمهم الله ـ تعالى ـ به.

الوجه الخامس: أنه ذم من لم يكن حظه من السماع إلَّا سماع

---

(١) «مجموع الفتاوى» ٥/١٥٧.

الصوت دون فهم المعنى واتباعه، فقال ـ تعالى ـ: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ۚ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٧١﴾﴾ [البقرة: ١٧١]، وقال ـ تعالى ـ: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴿٤٤﴾﴾ [الفرقان: ٤٤]، وقال ـ تعالى ـ: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُوا۟ مِنْ عِندِكَ قَالُوا۟ لِلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مَاذَا قَالَ ءَانِفًا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُمْ ﴿١٦﴾﴾ [محمد: ١٦] وأمثال ذلك.

وهؤلاء المنافقون سمعوا صوت الرسول ﷺ ولم يفهموا، وقالوا: ماذا قال آنفاً؟ أي الساعة، وهذا كلام من لم يفقه قوله، فقال تعالى: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُمْ﴾، فمن جعل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والتابعين لهم بإحسان غير عالمين بمعاني القرآن، جعلهم بمنزلة الكفار والمنافقين فيما ذمهم الله ـ تعالى ـ عليه)[1].

ونقول أيضاً: أن من ارتضى هذا السبيل وهو تسويغ الجهل بمعاني القرآن، بل الحكم بذلك فقد شابه الكفار والمنافقين فيما ذمهم الله ـ تعالى ـ عليه.

سادساً: تواتر النصوص على إثبات جنس الصفات عموماً، وعلى إثبات صفة معينة خصوصاً:

النصوص متواترة على إثبات جنس الصفات تواتراً يتعذر حصره، كما أنها صريحة في الدلالة على المراد، وهو الإثبات اللائق بالله ـ تعالى ـ. كما أن بعض الصفات تواترت الأدلة في إثباتها على حقيقتها التي لا تحتمل غيرها، مثال ذلك صفة العلو؛ علو الذات لله ـ تعالى ـ،

(١) مجموع الفتاوى ١٥٨/٥، ١٥٩.

حتى حكى شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ عن بعض أصحاب الشافعي الأكابر أن في القرآن ـ وحده دون السنَّة ـ ألف دليل أو أزيد على إثبات العلو والفوقية لله ـ تعالى ـ على عباده[1]، وإذا ثبت ذلك في صفة معينة وأن المراد الحقيقة، فغيرها من الصفات مثلها؛ لأن القول في بعض الصفات كالقول في بعض[2].

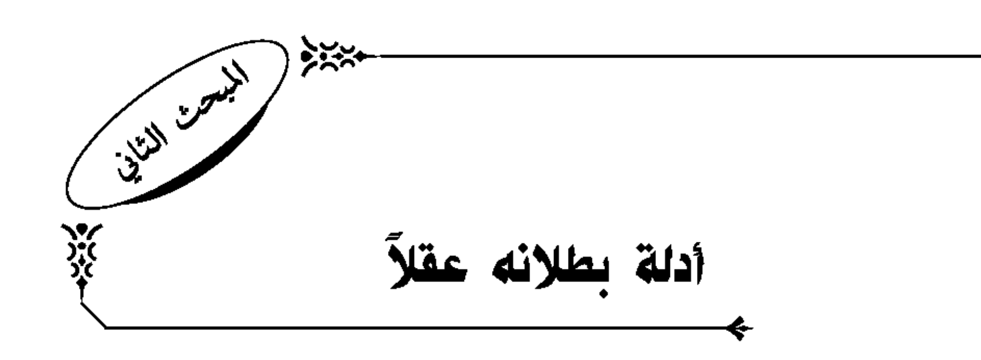
وهؤلاء المفوضة لا يحققون العلم بمعاني ما أخبر الله به عن نفسه وأثبته لذاته الكريمة إثباتاً متواتراً بحجة عدم العلم بما يؤول إليه، فصنعوا تلازماً بين العلم بالمعنى، وإدراك الكيفية، وهو تلازم ليس بلازم، وقد فرق الله بين هذين الأمرين في كتابه فقال: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (أي كذبوا بالقرآن الذي لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله ففرق بين الإحاطة بعلمه وبين إتيان تأويله، فتبين أنه يمكن أن يحيط أهل العلم والإيمان بعلمه ولما يأتهم تأويله، وأن الإحاطة بعلم القرآن ليست إتيان تأويله، فإن الإحاطة بعلمه معرفة معاني الكلام على التمام، وإتيان التأويل نفس وقوع المخبر به، وفرق بين معرفة الخبر وبين المخبر به، فمعرفة الخبر هي معرفة تفسير القرآن، ومعرفة المخبر به هي معرفة تأويله)[3].

وهذه هي «العقدة» التي حملت المفوضة على تجميد هذه النصوص المتواترة في الإثبات، وهذا «حلها» الذي بصَّر الله به أهل العلم والإيمان فانتفعوا بما أثبته الله لنفسه وأثبته له نبيه ﷺ.

* * *

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» ٥/ ١٢١.
(٢) يراجع الأصل الأول في «التدمرية»، ص٣١ ـ ٤٣.
(٣) «الإكليل في المتشابه والتأويل»، ص١٤، ١٥.



أدلة بطلانه عقلاً

تداعت النصوص الشرعية على إبطال مذهب التفويض، ورفضه لكونه منهجاً غريباً دخيلاً على المنهج الإيماني الواضح الصريح المؤسس على العلم والإيمان، ولما كان العقل الصريح السالم من الشبهات والشهوات يعكس دلالة النقل الصحيح كما تعكس المرآة الصقيلة الصورة، فقد تساندت الأدلة العقلية على إبطال مذهب التفويض، ونقض أسسه ومقدماته. ومن ذلك:

أولاً: استحالة كونه ﷺ ترك تعليم أمته أسماء الله وصفاته:

إن حجر الأساس في مذهب أهل التجهيل هو منع العلم بدلالة أسماء الله وصفاته، ولما كان العلم بذلك إنما ينال عن طريقه ﷺ بوصفه رسول رب العالمين، ومعلم الأمة الأول، فقد درجوا على القول بأنه ﷺ قد ترك هذا الباب دون بيان، واكتفى بإبلاغ الأمة لفظ القرآن، وحدث ما حدث به من صفات الباري ـ جل وعلا ـ دون أن يفهم الناس بأن مراده بذلك الإثبات، بل هي نصوصٌ تعبدية تلقَّتها الأمة منه كما تلقت أعداد الركعات في الصلوات، وأنصباء الزكاة ونحوها، ثم إن أصحابه رضوان الله عليهم لم يثبتوا لها معنًى معلوماً، كما أنهم ـ بزعمهم ـ لم يسألوا عنها لاعتقادهم بأنه لا سبيل إلى ذلك أصلاً.

وقد سلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله مسلكاً عقليّاً في إبطال هذه

الدعوى، بذكر جملة من «المُحالات العقلية» التي تحيل هذه الدعوى، نقتطفها من كلامه:

(من المحال في العقل والدين أن يكون السراج المنير الذي أخرج الله به الناس من الظلمات إلى النور، وأنزل معه الكتاب بالحق، ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، وأمر الناس أن يردوا ما تنازعوا فيه من أمر دينهم إلى ما بعث به من الكتاب والحكمة، وهو يدعو إلى الله وإلى سبيله بإذنه على بصيرة، وقد أخبر الله بأنه أكمل له ولأمته دينهم وأتم عليهم نعمته، أن يكون قد ترك باب الإيمان بالله والعلم به ملتبساً مشتبهاً ولم يميز بين ما يجب لله من الأسماء الحسنى والصفات العليا، وما يجوز عليه، وما يمتنع عليه...

ومن المحال أيضاً أن يكون النبي ﷺ قد علم أمته كل شيءٍ حتى الخراءة[1]، وقال: «تركتكم على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدي إلَّا هالك»[2]، وقال فيما صح عنه أيضاً: «ما بعث الله من نبي إلَّا كان حقّاً عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم»، وقال أبو ذر: «لقد توفي رسول الله ﷺ وما طائر يقلب جناحيه في السماء إلَّا ذكر لنا منه علماً»[3]، وقال عمر بن

---

(١) لحديث سلمان رضي الله عنه وقد قيل له: (قد علمكم نبيكم ﷺ كل شيء حتى الخراءة قال: فقال: أجل، لقد نهانا أن نستقبل القبلة لغائط أو بول، أو أن نستنجي باليمين، أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار، أو أن نستنجي برجيع أو بعظم) رواه مسلم: كتاب الطهارة ١/ ٢٢٣، ٢٢٤، ورواه أبو داود: كتاب الطهارة ١/ ١٧، ورواه الترمذي: كتاب الطهارة ١/ ٧٩ (تحفة)، ورواه النسائي: كتاب الطهارة ١/ ٤٨، ٤٤، ورواه ابن ماجه: كتاب الطهارة ١/ ١١٥، ورواه أحمد ٣/ ١٠٢، ١١١، ١٦٤، ١٨٦. و«الخِراءة» ـ بالكسر والمد ـ التخلي والقعود للحاجة.

(٢) رواه ابن ماجه في المقدمة ١/ ٤، ١٦.

(٣) رواه أحمد ٥/ ١٥٣، ١٦٢.

الخطاب: «قام فينا رسول الله ﷺ مقاماً فذكر بدء الخلق: حتى دخل أهل الجنة منازلهم، وأهل النار منازلهم، حفظ ذلك من حفظه، ونسيه من نسيه»[1].

ومحالٌ مع تعليمهم كل شيءٍ لهم فيه منفعة في الدين ـ وإن دقت ـ أن يترك تعليمهم ما يقولونه بألسنتهم، ويعتقدونه في قلوبهم، في ربهم ومعبودهم رب العالمين، الذي معرفته غاية المعارف، وعبادته أشرف المقاصد، والوصول إليه غاية المطالب؛ بل هذا خلاصة الدعوة النبوية، وزبدة الرسالة الإلهية، فكيف يتوهم من في قلبه أدنى مسكة من إيمان وحكمة، أن لا يكون بيان هذا الباب قد وقع من الرسول على غاية التمام)[2].

وإلى هذا الحد ثبت امتناع كونه ﷺ ترك تعليم أمته أسماء الله وصفاته، فكيف لم يقع هذا العلم للأمة؟ إن الواسطة بين الرسول ﷺ والقرون المتعاقبة من أمته هم أصحابه رضوان الله عليهم، فليعد السؤال جذعاً: هل يمكن أن يكون الصحابة رضوان الله عليهم قصَّروا في هذا الباب؟ يجيب شيخ الإسلام متابعاً:

(ثم إذا كان قد وقع ذلك منه، فمن المحال أن يكون خير أمته وأفضل قرونها قصروا في هذا الباب، زائدين فيه أو ناقصين عنه.

ثم من المحال أيضاً أن تكون القرون الفاضلة ـ القرن الذي بعث فيه رسول الله ﷺ، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم كانوا غير عالمين وغير قائلين في هذا الباب بالحق المبين؛ لأن ضد ذلك إما عدم العلم والقول، وإما اعتقاد نقيض الحق، وقول خلاف الصدق، وكلاهما

---

(١) رواه البخاري، كتاب بدء الخلق ٤/ ٧٣.

(٢) «مجموع الفتاوى» ٥/ ٦.

ممتنع: أما الأول: فلأن من في قلبه أدنى حياة وطلبٍ للعلم، أو نهمة في العبادة، يكون البحث عن هذا الباب والسؤال عنه، ومعرفة الحق فيه أكبر مقاصده، وأعظم مطالبه، أعني بيان ما ينبغي اعتقاده، لا معرفة كيفية الرب وصفاته.

وليست النفوس الصحيحة إلى شيءٍ أشوق منها إلى معرفة هذا الأمر، وهذا أمرٌ معلومٌ بالفطرة الوجدية، فكيف يتصور مع قيام هذا المقتضي ـ الذي هو من أقوى المقتضيات ـ أن يتخلف عنه مقتضاه في أولئك السادة في مجموع عصورهم؟! هذا لا يكاد يقع في أبلد الخلق، وأشدهم إعراضاً عن الله، وأعظمهم إكباباً على طلب الدنيا، والغفلة عن ذكر الله ـ تعالى ـ، فكيف يقع في أولئك؟!

وأما كونهم كانوا معتقدين فيه غير الحق أو قائليه، فهذا لا يعتقده مسلم ولا عاقل عرف حال القوم)[1].

فقد أثبت الشيخ رحمه الله بطريقة السبر والتقسيم انتفاء كل احتمالٍ صارفٍ لكون الصحابة رضوان الله عليهم قد حققوا العلم والتعليم في هذا الباب، فهم رضوان الله عليهم:

١ ـ ليسوا ساكتين عن الحق؛ لأن السكوت يقع لأحد سببين:

أ ـ الجهل.

ب ـ كتمان العلم، وكلاهما ممتنع في حقهم كما قد بُيِّن.

٢ ـ ليسوا قائلين بالباطل؛ لأن القول بالباطل يقع لأحد سببين:

أ ـ الجهل بالحق.

ب ـ إرادة ضلال الخلق، وكلاهما ممتنع في حق الصحابة.

---

(١) «مجموع الفتاوى» ٥/٧، ٨.

فلم يبق إلَّا أن يكونوا قائلين بالحق، وهو المطلوب[1].

ثم الواقع التاريخي أكبر شاهدٍ على استفاضة هذه القضية، وقيام الصحابة بها خير القيام لمن بعدهم. قال شيخ الإسلام في موضع آخر: (إن الصحابة ﷺ فسروا للتابعين القرآن، كما قال مجاهد: عرضت المصحف على ابن عباس من أوله إلى آخره، أقف عند كل آية منه وأسأله عنها[2]، ولهذا قال سفيان الثوري: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به[3]، وكان ابن مسعود يقول: لو أعلم أحداً أعلم بكتاب الله مني تبلغه الإبل لأتيته، وكل واحدٍ من أصحاب ابن مسعود وابن عباس نقل عنه من التفسير ما لا يحصيه إلَّا الله، والنقول بذلك عن الصحابة والتابعين ثابتة معروفة عن أهل العلم بها)[4].

ثانياً: امتناع تأخير البيان عن وقت الحاجة:

لمَّا كان مذهب التفويض مؤسساً على أن المعنى الظاهر من النصوص غير مراد، وكان حال الناس يقتضي أن يفهموا ما دلت عليه الألفاظ، لزم أن يعقب كل نصٍّ من نصوص الصفات المفوّضة ما تؤمن به هذه الفتنة، ويتقى به هذا المحذور، حتى لا يقع في نفوس السامعين معنًى لا يليق بالله، ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، فحيث إن النصوص أطلقت ولم يعقبها ما يمنع فهمها على ظاهرها، علم بطلان دعوى المفوضة.

قال أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللهُ في رسالته إلى أهل الثغر: (ومعلومٌ

---

(١) انظر في بيان هذا التقسيم: «فتح رب البرية بتلخيص الحموية»، ص٨، ٩.
(٢) رواه ابن جرير: «جامع البيان» ١/ ٤٠.
(٣) المصدر السابق.
(٤) «مجموع الفتاوى» ٥/ ١٥٩.

عند سائر العقلاء أن ما دعا النبي ﷺ إليه من واجهه من أمته من اعتقاد حدثِهم ومعرفة المحدِث لهم وتوحيده، ومعرفة أسمائه الحسنى، وما هو عليه من صفات نفسه وصفات فعله، وتصديقه فيما بلغهم من رسالته مما لا يصح أن يؤخر عنهم البيان فيه؛ لأنه عليه السلام لم يجعل لهم فيما كلفهم من ذلك من مهلة، ولا أمرهم بفعله في الزمن المتراخي عنه، وإنما أمرهم بفعل ذلك على الفور، وإذا كان ذلك من قبل أنه لو أخر ذلك عنهم لكان كلفهم ما لا سبيل لهم إلى فعله، وألزمهم ما لا طريق لهم إلى الطاعة فيه، وهذا غير جائزٍ عليه لما تقتضيه ذلك من بطلان أمره وسقوط طاعته.

وهذا المعنى لا تجد عن أحدٍ من صحابته خلاف في شيءٍ مما وقف عليه السلام جماعتهم عليه، ولا شك في شيء منه، ولا نقل عنهم كلام في شيءٍ من ذلك، ولا زيادة على ما نبههم عليه من الحجج، بل نصوا جميعاً ـ رحمة الله عليهم ـ على ذلك، وهم متفقون لا يختلفون في حدثهم ولا في توحيد المحدِث لهم وأسمائه وصفاته، وتسليم جميع المقادير إليه، والرضا فيها بأقسامه، لما قد ثلجت به صدورهم، وتبينوا وجوه الأدلة التي نبههم عليه السلام عليها عند دعائه لهم إليها، وعرفوا بها صدقه في جميع ما أخبرهم به)[1].

فالنبي ﷺ يعني ما يقول، وأصحابه رضوان الله عليهم يمتثلون ما يسمعون: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمْ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴿١٨﴾﴾ [الزمر: ١٨]، ولم يكن ﷺ يفرق في تبليغ الرسالة بين فئة وفئة، وطبقة وطبقة، بل كان يبذل العلم الذي آتاه الله إياه لجميع فئات الناس دون تمييز.

---

(١) «رسالة إلى أهل الثغر»، ص١٧٧ ـ ١٧٩.

يقول الشيخ مرعي بن يوسف الكرمي رَحِمَهُ اللهُ في صفة العلو لله ـ تعالى ـ: (ويجد الناظر في النصوص الواردة عن الله ورسوله في ذلك، نصوصاً تشير إلى حقائق هذه المعاني، ويجد الرسول تارة قد صرّح بها مخبراً بها عن ربه، واصفاً له بها، ومن المعلوم أنه ﷺ كان يحضر في مجلسه الشريف: العالم والجاهل، والذكي والبليد، والأعرابي الجافي، ثم لا يجد شيئاً يعقب تلك النصوص مما يصرفها عن حقائقها، لا نصّاً ولا ظاهراً، كما تأولها بعض هؤلاء المتكلمين، ولم يُنقل عنه ﷺ أنه كان يحذر الناس من الإيمان بما يظهر من كلامه في صفته لربه، من الفوقية واليدين، ونحو ذلك، ولا نقل عنه أن لهذه الصفات معاني أخرى باطنة غير ما يظهر من مدلولها، ولما قال للجارية: أين الله؟ فقالت: في السماء، لم ينكر عليها بحضرة أصحابه كي لا يتوهموا أن الأمر على خلاف ما هو عليه، بل أقرها، وقال: أعتقها فإنها مؤمنة[١]، إلى غير ذلك من الدلائل التي يطول ذكرها، ولم يقل الرسول، ولا أحد من سلف الأمة يوماً من الدهر: هذه الآيات والأحاديث، لا تعتقدوا ما دلت عليه، وكيف يجوز على الله ورسوله والسلف أنهم يتكلمون دائماً بما هو نص أو ظاهر في خلاف الحق، ثم الحق الذي يجب اعتقاده لا يتكلمون به، ولا يدلون عليه)[٢].

ثالثاً: تناقض مذهبهم:

إن أقوى أدلة فساد مقالة من المقالات تناقضها، ومعارضة أولها لآخرها، كما أن «الاطراد» و«التناسب» من أقوى القرائن على صحة

---

(١) رواه مسلم: كتاب المساجد ١/ ٣٨٢. ورواه أبو داود: كتاب الصلاة ١/ ٥٧٢، ٥٧٣، ورواه النسائي: كتاب السهو ١/١٨، وأحمد ٢/ ٢٩١، ٣/ ٤٥٢، ٤/ ٢٢٢.

(٢) «أقاويل الثقات»، ص٨٥، ٨٦.

المقالة، ولهذا قال الله ـ تعالى ـ عن كتابه المحكم: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، ووجه تناقض المفوضة تضمن مقالتهم لقضيتين متناقضتين:

إحداهما: أن نصوص الصفات تجرى على ظاهرها، وتأويلها عن ظاهرها باطل.

الثانية: أن لها تأويلاً لا يعلمه إلَّا الله.

وقد نبه على هذا التناقض شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ـ رحمهما الله ـ في مواضع متعددة من كتبهم منها: قول شيخ الإسلام:

ـ (وهؤلاء الذين ينفون التأويل مطلقاً، ويحتجون بقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، قد يظنون أنا خوطبنا في القرآن بما لا يفهمه أحد، أو بما لا معنى له، أو بما لا يفهم منه شيء، وهذا مع أنه باطل فهو متناقض؛ لأنا إذا لم نفهم منه شيئاً لم يجز أن نقول: له تأويل يخالف الظاهر ولا يوافقه لإمكان أن يكون له معنًى صحيح، وذلك المعنى الصحيح لا يخالف الظاهر المعلوم لنا، فإنه لا ظاهر له على قولهم، فلا تكون دلالته على ذلك المعنى دلالة على خلاف الظاهر، فلا يكون تأويلاً، ولا يجوز نفي دلالته على معانٍ لا نعرفها على هذا التقدير، فإن تلك المعاني التي دلت عليها قد لا نكون عارفين بها، ولأنا إذا لم نفهم اللفظ ومدلوله المراد فلأن لا نعرف المعاني التي لم يدل عليها اللفظ أولى؛ لأن إشعار اللفظ بما يراد به أقوى من إشعاره بما لا يراد به)[1].

ـ (ثم كثير من هؤلاء يقولون: تجرى على ظاهرها، فظاهرها مراد

---

(١) «التدمرية»، ص١١٣، ١١٤.

مع قولهم: إن لها تأويلاً بهذا المعنى لا يعلمه إلَّا الله، وهذا تناقض وقع فيه كثيرٌ من هؤلاء المنتسبين إلى السنَّة، من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم)[1].

ـ (... ومنهم من يقول: بل تجرى على ظاهرها وتحمل على ظاهرها، ومع هذا فلا يعلم تأويلها إلَّا الله، فيتناقضون حيث أثبتوا لها تأويلاً يخالف ظاهرها، وقالوا ـ مع هذا ـ إنها تحمل على ظاهرها، وهذا ما أنكره ابن عقيل على شيخه القاضي أبي يعلى في كتاب «ذم التأويل»)[2].

ـ وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (... ثم تناقضوا أقبح تناقض، فقالوا: تجرى على ظاهرها، وتأويلها مما يخالف الظواهر باطل، ومع ذلك فلها تأويل لا يعلمه إلَّا الله، فكيف يثبتون لها تأويلاً ويقولون: تجرى على ظواهرها، ويقولون: الظاهر منها مراد والرب منفرد بعلم تأويلها، وهل في التناقض أقبح من هذا؟!)[3].

ـ (... ثم هم متناقضون أفحش تناقض فإنهم يقولون: تجرى على ظواهرها، وتأويلها باطل، ثم يقولون: لها تأويل لا يعلمه إلَّا الله)[4].

ويلاحظ أن ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ يطلق القول في وقوع التناقض عند أهل التجهيل، بينما يجعل شيخ الإسلام التناقض واقعاً عند طائفة كثيرة منهم من المنتسبين إلى السنَّة والأئمة الأربعة ـ كما تقدم ـ الملتزمين

---

(١) «مجموع الفتاوى» ٥/ ٣٥.
(٢) درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٥، ١٦.
(٣) «الصواعق المرسلة»، ٢/ ٤٢٣، ٤٢٤.
(٤) «الصواعق المرسلة»، ٣/ ٩٢١.

بعبارة السلف: «إجراؤها على ظاهرها»، بينما يحكى عن بعضهم القول بأن المراد بها خلاف مدلولها الظاهر والمفهوم[1].

رابعاً: تفريق العقل بين إثبات المعنى وإثبات الكيفية:

وقع المعطلة في التعطيل فراراً من التشبيه، حيث توهموا جميعاً ـ ومنهم المفوضة ـ أن إثبات معنى الصفة يستلزم تكييفها، ولا تلازم بين الأمرين، فالعقل يميز بوضوح بين المعاني المجردة وبين الصور الحسية، فالتكييف يتضمن معنًى معيناً بصورة وهيئة معهودة أو غير معهودة، لكن المعنى المجرد لا يستلزم تصور كيفية معينة، والخلط بين الأمرين هو الذي أنتج فرقتي الضلال في باب صفات الله: أهل التمثيل وأهل التعطيل، فأهل التمثيل حملوا المعاني التي وردت بها النصوص على ما عهدوه من الصور الحسية الموجود نظيرها في المخلوقات، فمثلوا الله بخلقه، وأهل التعطيل فروا من هذا المحذور، فمنهم من سلب النص دلالته المعنوية، وهم أهل التجهيل «المفوضة»، ومنهم من صرفها عن دلالتها الحقيقية إلى مدلولات أخرى مزعومة، وهم أهل التأويل «التحريف».

ومفترق الطرق في هذه القضية الخطيرة يعود إلى «القدر المشترك» في مدلول الصفات بين الخالق والمخلوق، (ولما كان الأمر كذلك، كان كثير من الناس يتناقض في هذا المقام، فتارة يظن أن إثبات القدر المشترك يوجب التشبيه الباطل، فيجعل ذلك حجة فيما يظن نفيه من الصفات، حذراً من ملزومات التشبيه، وتارة يتفطن أنه لا بد من إثبات هذا على كل تقدير، فيجيب به فيما يثبته من الصفات لمن احتج به من النفاة)[2].

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٥، ١٦.

(٢) «التدمرية»، ص١٢٨.

فلا بد من تحرير القول في «القدر المشترك» الذي يقع بين الموجودين: الخالق ـ سبحانه ـ والمخلوق. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (.. والقدر المشترك: مطلق كلي، لا يختص بأحدهما دون الآخر، فلم يقع بينهما اشتراك لا فيما يختص بالممكن المحدَث، ولا فيما يختص بالواجب القديم، فإن ما يختص به أحدهما يمتنع اشتراكهما فيه...

فكل موجدين لا بد بينهما من مثل هذا، ومن نفى هذا لزمه تعطيل وجود كل موجود، ولهذا لما اطلع الأئمة على أن هذا حقيقة قول الجهمية سموهم «معطلة»، وكان جهم ينكر أن يسمي الله «شيئاً» وربما قالت الجهمية: هو لا كالأشياء[1]، فإذا نفي القدر المشترك مطلقاً لزم التعطيل التام...

إن القدر المشترك الكلي لا يوجد في الخارج إلَّا معيناً مقيداً، وإن معنى اشتراك الموجودات في أمر من الأمور هو تشابهها من ذلك الوجه، وإن ذلك المعنى العام يطلق على هذا وهذا، لا أن الموجودات في الخارج يشارك أحدها الآخر في شيءٍ موجود فيه، بل كل موجود متميز عن غيره بذاته وصفاته وأفعاله)[2].

ويبسط ابن القيم رحمه الله الكلام في هذا التمايز الذي يدركه العقل السليم، ويوضحه بالأمثلة فيقول: (... له ذاتٌ حقيقية ليست كالذوات، وله صفات حقيقة لا مجازاً ليست كصفات المخلوقين، وكذلك قولنا في وجهه تبارك ـ وتعالى ـ ويديه وسمعه وبصره وكلامه

(١) أنكر الإمام أحمد رحمه الله هذه المقالة، وقال: (إن الشيء الذي لا كالأشياء قد عرف أهل العقل أنه لا شيء)، «الرد على الجهمية والزنادقة»، ص٢٩.

(٢) «التدمرية»، ص١٢٦ ـ ١٢٨، باختصار.

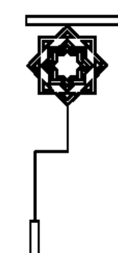
واستوائه، ولا يمنعنا ذلك أن نفهم المراد من تلك الصفات وحقائقها، كما لا يمنع ذلك من أثبت لله شيئاً من صفات الجمال من فهم معنى الصفة وتحقيقها، فإن من أثبت له ـ سبحانه ـ السمع والبصر أثبتهما حقيقة، وفهم معناهما، فهكذا سائر الصفات المقدسة يجب أن تجرى هذا المجرى، وإن كان لا سبيل لنا إلى معرفة كنهها وكيفيتها، فإن الله ـ سبحانه ـ لم يكلف عباده بذلك، ولا أراد منهم، ولم يجعل لهم إليه سبيلاً، بل كثيرٌ من مخلوقاته أو أكثرها لم يجعل لهم سبيلاً إلى معرفة كنهه وكيفيته، وهذه أرواحهم التي هي أدنى إليهم من كل دانٍ قد حجب عنهم معرفة كنهها وكيفيتها، وجعل لهم السبيل إلى معرفتها والتمييز بينها وبين أرواح البهائم، وقد أخبرنا ـ سبحانه ـ عن تفاصيل يوم القيامة وما في الجنة والنار، فقامت حقائق ذلك في قلوب أهل الإيمان، وشاهدته عقولهم ولم يعرفوا كيفيته وكنهه، فلا يشك المسلمون أن في الجنة أنهاراً من خمرٍ، وأنهاراً من عسل، وأنهاراً من لبن، ولكن لا يعرفون كنه ذلك ومادته وكيفيته، إذ كانوا لا يعرفون في الدنيا الخمر إلَّا ما اعتصر من الأعناب، والعسل إلَّا ما قذفت به النحل في بيوتها، واللبن إلَّا ما خرج من الضروع، والحرير إلَّا ما خرج من فم دود القز، وقد فهموا معاني ذلك في الجنة من غير أن يكون مماثلاً لما في الدنيا، كما قال ابن عباس: «ليس في الدنيا مما في الآخرة إلَّا الأسماء»، ولم يمنعهم عدم النظير في الدنيا من فهم ما أُخبروا به من ذلك، فهكذا الأسماء والصفات، لم يمنعهم انتفاء نظيرها في الدنيا ومثالها من فهم حقائقها ومعانيها، بل قام بقلوبهم معرفة حقائقها، وانتفاء التمثيل والتشبيه عنها، وهذا هو المثل الأعلى الذي أثبته ـ سبحانه ـ لنفسه)[1].

* * *

---

(١) «الصواعق المرسلة» ٢/٤٢٦ ـ ٤٢٨.





الفصل الثالث

الآثار العملية للقول بالتفويض

إن خطورة مقالة التفويض تكمن في أمرين:

أحدهما: تعطيل النصوص المتعلقة بصفات الله.

الثاني: نسبتها إلى السلف.

ومن جراء هذا الازدواج الخطير، وإلباس الباطل لبوسَ الحق، ونسبته إلى أهل الحق، كان من الطبيعي أن يترتب على ذلك آثارٌ عملية خطيرة، أصابت مقاتل في جسم الأمة.

والمقصود بـ«الآثار العملية» هنا ما يجاوز فساد المقالة من الناحية النظرية، واللوازم الباطلة التي تلزم عليها، وقد لا يلتزمها القائلون بالتفويض، بل المراد ظهور أعراض هذا المرض في جسم الأمة بصفة منظورة، وسريان هذا الداء في أوصالها وأثر ذلك على مسيرتها ووظيفتها التي أخرجها الله للناس من أجلها.

ومحل رصد هذه الآثار العملية هو التاريخ والواقع، وليس الجدل الكلامي، وكتب الردود فحسب، وكفى بالتاريخ والواقع سنداً ودليلاً على القضية.

فمن الآثار العملية المشهودة التي أفرزتها مقالة التفويض ما يلي:

أولاً: انحسار مذهب السلف وغلبة مذهب الخلف:

لم تزل الأمة الإسلامية ـ بعد القرون الثلاثة الفاضلة ـ تشهد

تراجعاً في الخط العقدي الصحيح، ونموّاً مطرداً للمناهج الدخيلة، ولا ريب أن هناك عوامل شتى ساهمت في هذا الأمر، لكن أهم هذه العوامل في ـ نظري ـ هو عدم الرؤية الواضحة لمنهج السلف الصالح، والتشويه المتعمد أو غير المتعمد لطريقتهم، فقد صاحب ترجمة الثقافات اليونانية والاشتغال بعلم الكلام عرضٌ خاطئ لمنهج السلف، فوصموا بأنهم نصيّين جامدين، وأنهم حشوية نوابت، ونسبت إليهم أخبار الحمقى والمغفلين، وأنهم في أحسن الأحوال «وَرِعين» لا يجرؤون على النظر والفهم العميق والاستدلال العقلي في القضايا العقدية.

وإذا كان حجم الخطر يتناسب مع خطر القضية تناسباً طردياً فإنَّ أخطر قضية وقع فيها التشويه والتحريف لمذهب السلف هي مسألة العلم بالله، وأسمائه وصفاته، فقد صور مذهب السلف في هذه القضية تصويراً باطلاً، مؤداه أن معتنق المذهب السلفي يؤمن بألفاظ جامدة، خليّة من المعاني، وفي هذه الأثناء يعرض مذهب الخلف بصورة مشوقة جذابة، تنفي الغموض والجهالة، وتثبت معاني معقولة ابتكرتها عقول الخلف وحملت النصوص عليها، فيبقى «المسلم» حائراً بين جهالة منسوبة إلى السلف، وعلمٍ منسوبٍ إلى الخلف، فإما أن يرعى حرمة السلف، ويظهر التفويض فاقداً نعمة الإثبات والعلم بالله، بل والحماس لمنهج السلف، ويستبطن عدم الرضا والميل إلى الإثبات ـ ولو كان على غير مراد المتكلم به ـ، وإما أن يؤول به الأمر إلى ترجيح مذهب الخلف، والاعتذار للسلف بالمعاذير الباردة التي هي إلى الطعن والتنقص أقرب منها إلى الاعتذار.

(غاية ما ينتهي إليه هؤلاء المعارضون لكلام الله ورسوله بآرائهم، من المشهورين بالإسلام، هو التأويل أو التفويض، فأما الذين ينتهون إلى أن يقولوا: الأنبياء أوهموا وخيّلوا ما لا حقيقة له في نفس الأمر،

فهؤلاء معروفون عند المسلمين بالإلحاد والزندقة)[1].

لقد أدت هذه «الخدعة الكبرى» إلى انحسار مذهب السلف فعلاً، وانتشار مذهب الخلف في الأوساط العلمية في بلاد المسلمين وتقريره في جوامعهم ومدارسهم، وتبني الحكومات والدول السنية له باعتباره أعلم وأحكم مع الإبقاء على الخيار الأضعف مطروحاً لمن غلبه الورع فرجح جانب السلامة ليصارع إلزامات المتكلمين وحججهم.

وقد درج المتكلمون على عرض مذهب التفويض بوصفه مذهب السلف، إلى جوار مذهبهم في التأويل في مقارنة وموازنة مكشوفة تحمل في طياتها الإيحاء برجحان مذهب الخلف، ومن يراجع كتب هؤلاء أو من تأثر بمنهجهم يجد هذه الظاهرة جلية.

وأمامنا مثال من كتاب: «إيضاح الدليل» لبدر الدين بن جماعة يصور كيف كانت تُعرض الحقيقة المشوهة لجمهور المسلمين، فقد قال مبيناً منهج «أهل الحق» في الرد على المبتدعة في الذات والصفات: (.. فاحتاج أهل الحق إلى الرد على ما ابتدعوه، وإقامة الحجج على ما تقوَّلوه، وانقسموا قسمين:

أحدهما: أهل التأويل: وهم الذين تجرَّدوا للرد على المبتدعة من المجسمة والمعطلة ونحوهم، من المعتزلة والمشبهة والخوارج، لما أظهر كل منهم بدعته، ودعا إليها، فقام أهل الحق بنصرته، ودفع عنه الدافع بإبطال بدعته، وردوا تلك الآيات المحتملة، والأحاديث إلى ما يليق بجلال الله من المعاني، بلسان العرب وأدلة العقل والنقل، ليحق الله الحق بكلماته، ويُبطل الباطل بحججه ودلالاته.

والقسم الثاني: القائلون بالقول المعروف بقول السلف: وهو

---

(١) «درء تعارض العقل والنقل» ١/ ٢٠١.

القطع بأن ما لا يليق بجلال الله تعالى غير مراد، والسكوت عن تعيين المراد من المعاني اللائقة بجلال الله تعالى، إذا كان اللفظ محتملاً لمعاني تليق بجلال الله تعالى)[1].

والوقفة الأولى هنا، هي العرض غير المتكافئ للمنهجين، فأهل التأويل «تجردوا» و«قاموا» و«دفعوا» و«ردوا» بالعقل والنقل.

والسلف!! ماذا صنعوا؟ «سكتوا» كم هم سلبيين، غير متحمسين لرد البدعة والحمية للدين، هكذا يلقى في رُوع المسلم، وفضلاً عن ذلك: سكتوا رغم أنها معاني تليق بالله. ما هذا؟ أي إنصافٍ تحلى به المتكلمون حين أفسحوا المجال لـ«الرأي الآخر» احتراماً للسلف! واحتراماً لحق القارئ والسامع ليتمكن من الحكم واتخاذ القرار في موازنة محسومة النتائج سلفاً.

ثم يأتي التعقيب بعد ذلك: (فالصنفان قاطعان بأن ما لا يليق بجلال الله تعالى من صفات المحدثين غير مراد، وكل منهما على حق، وقد رجح قومٌ من الأكابر الأعلام قولَ السلف لأنه أسلم، وقومٌ منهم قول أهل التأويل للحاجة إليه، والله أعلم)[2].

إذاً فلا عليك أيها المسلم أن تعتنق مذهب الخلف لأنهم متفقون مع السلف من حيث الجملة على أن ظواهر النصوص غير مرادة، فاختر إن شئت: السلامة، وإن شئت: فدلالة العقل ولسان العرب التي تلبي الحاجة! وهذه هي الوقفة الثانية.

ثم نصل إلى الوقفة الثالثة لتذهب بالبقية الباقية من التحرج والتردد بعد أن أنهك السامع والقارئ وخارت قواه ولم يجد ما يتمسك به في

---

(١) «إيضاح الدليل»، ص٩٢.

(٢) «إيضاح الدليل»، ص٩٣.

مذهب السلف ليقول المصنف: (وقد رجح قومٌ التأويل لوجوه):

الأول: أنا إذا كمعنا[1] الألسنة عن الخوض فيه، ولم نتبين معناه، فكيف بكف القلوب عن عروض الوساوس والشك، وسبق الوهم إلى ما لا يليق به تعالى؟

الثاني: أن انبلاج الصدور بظهور المعنى والعلم به أولى من تركه بصدد عروض الوساوس والشك، ومن ذا الذي يملك القلب مع كثرة تقلبه؟

الثالث: أن الاشتغال بالنظر المؤدي إلى الصواب والعلم أولى من الوقوف مع الجهل مع القدرة على نفيه.

الرابع: أن السكوت عن الجواب إن اكتُفي به في حق المؤمن المسلم الموفق والعامي، فلا يُكتفى به في جواب المنازع من مبتدع أو كافر أو مصمم على التشبيه والتجسيم.

الخامس: أن السكوت مناقضٌ لقوله تعالى: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٣٨]، و﴿قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ﴾ [يونس: ٥٧]، و﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء: ١٩٥]، و﴿لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩]، و﴿قَدْ جَاءَكُم مِّنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ﴾ [المائدة: ١٥]، و﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، ونحو ذلك والله أعلم)[2]، ثم مضى في توهين قول المفوضة باعتباره قول السلف بأوجه الرد المختلفة التي يرد بها السلف أنفسهم على أهل التفويض كقوله: (هذه المعاني المسماة إن لم تكن معلومة، ولا معقولة للخلق، ولا لها موضع في اللغة استحال خطاب الله الخلق بها؛ لأنه

---

(١) كمع: في القاموس: (كمع قوائمه: قطعها).

(٢) «إيضاح الدليل»، ص٩٤، ٩٥.

يكون خطاباً بلفظٍ مهمل لا معنى له، وفي ذلك ما يتعالى الله عنه، أو كخطاب عربي بلفظٍ تركي لا يعقل معناه، بل هذا أبعد منه؛ لأن سامع اللفظ التركي يمكن مراجعتهم في معناه عندهم، وهذا على قول هؤلاء لا يمكن أن يعلم معناه إلَّا الله، فيكون خطاباً بما يحير السامع ولا يفيده شيئاً، ويلزم منه ما لا يخفى على العقلاء ما يتقدس خطاب الله عنه)[1].

وصدق والله، فيا له من ردٍّ سديد على أهل التجهيل «المفوضة»، لكن المرء يقضي عجباً حين يقرر هذا المتكلم بعد هذا العرض البليغ والأدلة القاطعة على بطلان هذه الطريقة أنه يسوغ القول بها لسبب واحدٍ فقط، هو دعوى أنها طريقة السلف: (فقد بان بما ذكرنا أن حقيقة مذهب السلف السكوت عن تعيين المراد من المعاني اللائقة بجلاله من ذلك اللفظ المحتمل؛ لأن المراد معانٍ لا تُفهم ولا تُعقل، ولا وضع له لفظ يدل عليه لغةً، بل عبر عنه بلفظٍ يوهم غيره، أو لا يفهم له معنى، وكل ذلك أمثال لما ذكرناه من أن القرآن والسنَّة بيان وهدى، فمن اعتقد مذهب السلف المذكور، أو مذهب التأويل الحق فهو على هدى!)[2].

أي جناية هذه على مذهب السلف؟ وأي تشويه وحطٍّ وقع عليهم؟ أهي مؤامرة أريد منها صرف الناس عن مذهب السلف بتصويره تصويراً شائهاً مرجوحاً بجانب مذهب الخلف المحكم المتقن الذي فيه صون الدين وحماية جناب العقيدة!

بمثل هذه الجرعات سقيت أجيال متعاقبة من المسلمين، أدت إلى ظهور هذه النتيجة المرة: انحسار مذهب السلف وغلبة منهج الخلف،

---

(١) «إيضاح الدليل»، ص٩٥، ٩٦.

(٢) «إيضاح الدليل»، ص٩٦.

والمنفذ الذي نفذ منه المحرفون للوصول إلى هذه الصورة الواقعية هو منفذ «التفويض»[(١)].

إن الأمة الإسلامية بحاجة ماسة اليوم وهي تتململ من رقدتها إلى إعلانٍ عام، وتوعية شاملة بحقيقة منهج سلفها الصالح، نفياً من الأوهام، خليّاً من الأخلاط، إنها خطوة أساسية رئيسة لا يمكن تجاوزها؛ لأنها أصل الدين، ومبدأ التعبد لله تعالى الذي هو حقيقة دين الإسلام، لا بد من إماطة اللثام عن هذه المسألة بوضوح وصراحة ودون مواربة، والتمييز بين المنهج الأصيل، والمناهج الدخيلة الدعيّة، وليكن هذا هو الشغل الشاغل للعلماء والدعاة والمربين؛ لأن له ما بعده بإذن الله.

ثانياً: الاستهانة بالنصوص الشرعية:

إن من أجل خصائص سلف هذه الأمة، صحابة وتابعين، تعظيم النصوص الشرعية، والوقوف عند حدود الله، وذلك أن مبنى العبودية لله تعالى معتمد على قبول خبره وامتثال طلبه، فكان للنصوص الشرعية في نفوس المؤمنين المحلة العالية، والدرجة الرفيعة، دينهم الاتباع، وسمتهم الرضا، وهواهم موافق لما جاء به نبيهم ﷺ.

ولم يكونوا يرون الأمور إلَّا اثنين لا ثالث لهما: إما وحيٌ فهو هدى، وإما هوى فهو ضلال، قال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِۚ إِنَّ

---

(١) تأمل الجهد الجبار الذي اضطلع به شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، حيث واجه ذلك الواقع المستوطن الذي أصبح فيه مذهب السلف غريباً منبوذاً، ويكفي أن تدرك أن بدر الدين بن جماعة (٦٣٩ ـ ٧٢٧هـ) كان معاصراً لشيخ الإسلام ابن تيمية.

ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٠﴾﴾ [القصص: ٥٠]، وقال تعالى: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [ص: ٢٦]، وقال: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾﴾ [الجاثية: ١٨]، وقال: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ...﴾ [يونس: ٣٢]، والآيات في هذا المعنى كثيرة.

وكانوا أشد شيءٍ تعظيماً وإجلالاً إذا بلغهم الخبر عن الله ورسوله ﷺ فيدعون أقوالهم لقوله، ويبالغون في النكير على من رد النص أو استنكره أو اعترض عليه، أو قابله برأي أو قياسٍ أو شبهة، كما كانوا أشد الناس نفوراً من الرأي المذموم والكلام الباطل والجدل العقيم، وأخبارهم في هذا مستفيضة مشهورة ليس هذا مقام بسطها[1]، وقد كان لهذه الخاصية، خاصية تعظيم النصوص أكبر الأثر في عصمتهم من الزيغ والافتتان، ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [آل عمران: ١٠١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وكان من أعظم ما أنعم الله به عليهم اعتصامهم بالكتاب والسنَّة، فكان من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان أنه لا يقبل من أحدٍ قط أن يعارض القرآن، لا برأيه، ولا ذوقه، ولا معقوله، ولا قياسه، ولا وَجْده)[2].

ولما دبّ في هذه الأمة داء الأمم قبلها بكثرة سؤالاتها واختلافها على أنبيائها، مع العلتين المناقضتين للحق: الجهل والهوى، وانتصب المفوضة زاعمين أن النصوص لا تروي غليلاً ولا تشفي عليلاً، في

---

(١) انظر على سبيل المثال ما جمعه ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «إعلام الموقعين» ١/ ٧٣ ـ ٧٩، ٢/ ٢٨١ ـ ٢٩٤.

(٢) «مجموع الفتاوى» ١٣/ ٢٨.

أعظم باب من أبواب الدين، وهو باب العلم بالله، هان الأمر على من في قلبه مرض، وسهل عليه ارتياد الحمى والوقوع فيه في هذا الباب، وغيره من باب أولى.

وسر القضية أنه ما دام أن ما دار بخلده، وقذف به عقله لا يملك أحدٌ أن يخطئه فيه، إذ الحق مجهول محجوب غير منصوصٍ عليه، والنصوص مشكلة متشابهة فليجتهد رأيه، وليدل بدلوه، فالحمى مباح، والمكان شاغر، فأقدم كل مقتحم غير موفق على الخوض فيما لا يعنيه، وفيما ليس أهلاً له، وشمل ذلك أصولَ الدين وفروعَه، ووقع تهوين النصوص سنداً ومتناً، فمن زاعمٍ أن أحاديث الآحاد لا يحتج بها في مسائل الاعتقاد، ومن قائل أنهاً لا تفيد العلم، ومن رادٍّ مكذبٍ بها لمعارضتها عقله، ومن قابل للفظها محرفٍ لمعناها. . . إلخ.

وأعتقد أن للمنهج التفويضي أثر كبير في إغراء المحرفين بالتلاعب بالنصوص، حيث أخلى لهم الساحة، وحرم الأمة نعمة الإثبات، فتجرأ المفترون على توحيد الله وأسمائه وصفاته، واستطالوا على السلف توهماً أنهم والمفوضة سواء، ثم امتد الأمر إلى التطاول على النصوص التشريعية، فكان التحريف فيها أسهل وأهون على النفس من النصوص العقدية، وكل ذلك من شؤم التفويض وثماره الفجة.

وإذا كان أهل التفويض قد حفزوا أهل التحريف إلى تأويلاتهم الفاسدة، فإن أهل التحريف بدورهم قد فتحوا الباب للملاحدة وأشباههم في التعدي على النصوص في بقية أبواب الدين طرداً لمنهجهم، وسيراً على منوالهم، ولو بقي الباب موصداً، والنص مهيباً معظماً لما جرى ما جرى.

قال ابن القيم رحمه الله: (ولو علموا أي باب شر فتحوا على الأمة بالتأويلات الفاسدة، وأي بناءٍ للإسلام هدموا بها، وأي معاقل وحصون

استباحوها، لكان أحدهم أن يخر من السماء إلى الأرض أحب إليه من أن يتعاطى شيئاً من ذلك، فكل صاحب باطل قد جعل ما تأوله المتأولون عذراً له فيما تأوله هو، وقال: ما الذي حرم عليّ التأويل وأباحه لكم؟ فتأولت الطائفة المنكرة للمعاد نصوص المعاد، وكان تأويلهم من جنس تأويل منكري الصفات، بل أقوى منه لوجوهٍ عديدة يعرفها من وازن بين التأويلين، وقالوا: كيف نحن نعاقب على تأويلنا وتؤجرون أنتم على تأويلكم؟ قالوا: ونصوص الوحي بالصفات أظهر وأكثر من نصوصه بالمعاد، ودلالة النصوص عليها أبين، فكيف يسوغ تأويلها بما يخالف ظاهرها ولا يسوغ لنا تأويل نصوص المعاد)[1].

هذه هي المدارج الأولى للملاحدة الباطنية الذين عبثوا بالنصوص، وتقوَّلوا على الله، وجعلوا الأدلة الشرعية الإيمانية ستاراً للكفر البواح.

يقول إخوان الصفا[2]: (واعلم أن للكتب الإلهية تنزيلات ظاهرة، وهي الألفاظ المقروءة المسموعة، ولها تأويلات خفية باطنة، وهي المعاني المفهومة المعقولة، وهكذا لواضعي الشريعة موضوعات عليها وضعوا الشريعة، ولها أحكام ظاهرة جلية، وأسرار باطنة خفية، وفي استعمال أحكامها الظاهرة صلاحٌ للمستعملين في دنياهم، وفي معرفتهم

---

(١) «إعلام الموقعين» ٤/٢٤٩، وانظر أيضاً: «الصواعق المرسلة» ١/٣٦٥ ـ ٣٧٠.

(٢) هم جمعية شيعية باطنية سرية، وجدت في القرن الرابع الهجري حين عم الرفض الأرض، وتبنت أسلوب الدعوة الخفية والتغلغل في مختلف طبقات الناس، وألفت اثنتين وخمسين رسالة على أقسام أربعة: رياضية تعليمية، وجسمانية طبيعية، ونفسانية عقلية، وناموسية إلهية، واستمدوا معلوماتهم من كلام الفلاسفة، وزوَّقوه بالنصوص الشرعية، وخلطوه بالعلوم الطبيعية والتنجيم، وصاغوا ذلك بأسلوبٍ متأدبٍ متلطف حشوه بالقصص والمحاورات كما في «كليلة ودمنة». انظر: «المقدمة» لبطرس البستاني، وانظر: ١٠/١٨، ١٤٧، ١٤٨.

أسرارها الخفية صلاحٌ لهم في أمر معادهم وآخرتهم، فمن وفق لفهم معاني الكتب الإلهية، وأرشد إلى معرفة أسرار موضوعات الشريعة، واجتهد بالسنَّة الحسنة، والسير بسيرته العادلة، فإن تلك النفوس هي التي إذا فارقت الجسد ارتفعت إلى رتبة الملائكة التي هي جناتٌ لها، وهي ثماني مراتب، وفازت ونجت من الهَيُولى ذي الثلاث الشعب التي هي الطول والعرض والعمق، وارتفعت في درجات الجنان، والمراتب الثمان التي سعة كل واحدة منها كعرض السماء والأرض، ومن لم يرشد لفهم تلك المعاني ولا معرفة تلك الأسرار، ولكن وفق للعمل بسنته العادلة وأحكامه الظاهرة، فإن تلك النفوس عند مفارقتها الجسد تبقى محفوظة على صورة الإنسانية التي هي الصراط المستقيم، وإلى هذا أشار بقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ...﴾ [الأنعام: ١٥٣]. وهذا هو الغرض الأقصى في وضع الشريعة الإلهية!

ومن لم يرشد لفهم تلك المعاني، ولا اجتهد في العمل بسنَّة الشريعة، ولا الدخول تحت أحكامها، ولا الانقياد لحدودها، فإن تلك النفوس إذا فارقت الجسد، انحطت إلى البهيمية التي هي دركات لها، وهاوية تهوي فيها، كما قال الله تعالى: ﴿لَهَا سَبۡعَةُ أَبۡوَٰبٖ لِّكُلِّ بَابٖ مِّنۡهُمۡ جُزۡءٞ مَّقۡسُومٌ ٤٤﴾ [الحجر: ٤٤]، وإلى هذا أشار بقوله: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ ٨٨ فَرَوۡحٞ وَرَيۡحَانٞ وَجَنَّتُ نَعِيمٖ ٨٩﴾ [الواقعة: ٨٨، ٨٩]، إلى قوله: ﴿وَتَصۡلِيَةُ جَحِيمٍ ٩٤﴾ [الواقعة: ٩٤]...)[١].

والنص لا يحتاج إلى تعليق، وعلى هذا المنوال نسج الملاحدة تحريفاتهم للعقيدة، والشريعة، سواءً كانوا من الفرق الشيعية الغالية[٢]،

---

(١) «رسائل إخوان الصفا» ١/ ١٣٨، ١٣٩ (الرسالة من القسم الرابع).

(٢) انظر بتوسع تحريفات الباطنية في كتاب: «الإسماعيلية تاريخ وعقائد»، لإحسان إلهي ظهير.

أو الفرق الصوفية الموغلة[1].

هذا لون من التلاعب بالنصوص أدى إلى فتح باب التأويل، الذي انفتح عنوة بسبب انجحار العقول في سرداب التفويض، وكلما حرم الناس مصرفاً صحيحاً، ومساراً أميناً، اندفعوا بغير هدى في كل اتجاه، ولو كان في ذلك عطبهم وفساد أمرهم.

ثالثاً: عدم وضوح المنهج العقدي لدى بعض الحركات الإسلامية:

إن كلمة «العقيدة» تمثل عمقاً قويّاً في نفوس المسلمين، ويرتبط بها جميع المعاني الشريفة، والمثل العليا في الإيمان والجهاد والتضحية والثبات.

ويتفق المسلمون جميعاً على أن العقيدة هي أساس الشريعة، وأول الواجبات، وبها صلاح الفرد والمجتمع، والأمر كذلك لا ريب، كما يشهد له منهج التربية القرآني والنبوي، حيث مكث النبي ﷺ ثلاث عشرة سنةً في مكة يغرس في نفوس السابقين الأولين معنى العقيدة، ويربيهم على مقتضياتها.

لكن هذه الكلمة تعرضت لكثير من عوامل التحريف والتشويش، حتى صارت كلمة تقال باللسان، لا يدرك قائلها من تحتها معنًى محدداً، ومضموناً واضحاً، رغم كثرة تردادها على ألسنة المربين والدعاة مقرونةً بقصص الجهاد والفداء والصبر والثبات للرعيل الأول الذين امتلأت قلوبهم بها.

والحق أن هناك «غموض» و«إجمال»، و«تمييع» لمدلول هذه الكلمة، بحيث لا يملك كثير ممن يتكلم عن العقيدة إلَّا أن يعرفها

(١) انظر بتوسع شطحات الصوفية ومتعلقاتهم الباطنية في «طبقات الشعراني».

بعبارات عاطفية غير محددة ولا واضحة، والدعوة الإسلامية المعاصرة ـ في كثير من المواقع ـ تفتقر إلى منهج عقدي متميز، موافق لما كان عليه سلف الأمة تربي عليه أفرادها، وتحدد على ضوئه مواقفها، ومن ثم أصيب شباب الصحوة بالهزال العقدي، وتخبطت مواقف الحركات الإسلامية تجاه كثير من القضايا البدهية بسبب ضعف البناء العقدي.

وأعتقد أن للمنهج التفويضي سهمٌ وافر في الصيرورة إلى هذا الحال، ووجه ذلك أن اتجاه التفويض يؤدي إلى الإعراض عن العناية بنصوص الإيمان بالله ومعرفته، بل والحذر من فهمها والنظر فيها، وإلَّا كان من الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه! فحرمت هذه الدعوات الإسلامية من البناء الرصين القائم على العلم بالله تعالى، واكتفت في برامجها التربوية على الشعارات العاطفية فقط، دون تحقيق علمٍ شرعي في هذه الجوانب الرئيسة.

(كانت نتيجة غياب هذا المقياس الثابت والشامل عن ذهن هؤلاء الشباب ـ وليس غيابه في نفسه ـ أن وقع كثير من هؤلاء الشباب في طرفي نقيض: فبعضهم تميعت في ذهنه الحدود والفواصل بين أهل السنَّة وبين غيرهم، فاعتقد ـ حالاً إن لم يكن مقالاً ـ أن الجميع ناجون، وأن الفرق المختلفة ما هي إلَّا اجتهادات متنوعة تؤدي إلى نتيجة واحدة. . . والبعض الآخر وضع حول نفسه حدوداً وهمية ثم زعم أنها الحدود التي تميز أهل السنَّة عن غيرهم، واعتقد أنه وحده وطائفته أو جماعته هم أهل السنَّة والطائفة المنصورة، والفرقة الناجية، وأن من عداهم هم أهل البدع والتفرق والاختلاف.

وبين هؤلاء وأولئك وقف القطاع الأكبر من الشباب المسلم حائراً يبحث لنفسه عن إجابات واضحة محددة، ومقاييس ثابتة مقررة، يقوّم بها الواقع المحيط به، ويضبط بها أحكامه عليه، ويميز بها بين الطوائف

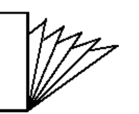
والتجمعات الموجودة، ويعرف حقيقة العلاقة بينها وبين الفرقة الناجية أيّاً كانت الأسماء واللافتات التي تعرّف بها نفسها أو يطلقها عليها الآخرون)[1].

إن الدعوة الإسلامية مدعوة ضرورةً إلى اطراح أسلوب «التجهيل» الذي وضع نواته المفوضة في باب أسماء الله، والأخذ بأسباب البناء العلمي الإيماني الواضح المبني على النصوص الصحيحة.

إن أسلوب «التجميع» و«تكثير السواد» المستلزم للغض عن الانحرافات العقدية، والتوسع في استيعاب الاتجاهات، والعذر والاعتذار في مسائل الخلاف ـ دون تمييز ـ لا يمكن أن ينشئ أمةً تعي دورها، وتمارس مهمتها التي استحقت بها الخيرية؛ لأن فاقد الشيء لا يعطيه.



(١) «أهل السنّة والجماعة، معالم الانطلاقة الكبرى»، ص١١.



فهرس المراجع

❖ **الإبانة عن أصول الديانة**: أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري. مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٩هـ.

❖ **إبطال التأويلات لأخبار الصفات**: أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء. تحقيق: محمد بن حمد النجدي، مكتبة دار الإمام الذهبي للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

❖ **ابن تيمية**: محمد أبو زهرة. دار الفكر العربي.

❖ **إتحاف المريد بشرح جوهرة التوحيد**: عبد السلام بن إبراهيم اللقاني. دار القلم العربي، حلب، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

❖ **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**: أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني. تحقيق: أسعد تميم، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

❖ **الأسماء والصفات**: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي. تعليق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

❖ **اعتقاد أئمة الحديث**: أبو بكر الإسماعيلي. تحقيق: د. محمد الخميس، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

❖ **أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري**: للإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي. تحقيق: د. محمد بن سعد آل سعود، طبعة جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

❖ **إعلام الموقعين عن رب العالمين**: شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية. تعليق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت.

❖ **أقاويل الثقات**: مرعي بن يوسف الكرمي. تحقيق وتخريج وتعليق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

❖ **الاقتصاد في الاعتقاد**: أبو حامد الغزالي. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
❖ **الإكليل في المتشابه والتأويل**: أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية. المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.
❖ **إلجام العوام عن علم الكلام**: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي. تصحيح وتعليق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
❖ **أهل السنّة والجماعة معالم الانطلاقة الكبرى**: جمع وإعداد: محمد عبد الهادي المصري، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
❖ **إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل**: بدر الدين بن جماعة. تحقيق وتعليق: وهبي سليمان غاوجي الألباني، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
❖ **تاج العروس من جواهر القاموس**: السيد محمد مرتضى الزبيدي. المطبعة الخيرية، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٠٦هـ.
❖ **التدمرية**: أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني. تحقيق: د. محمد بن عودة السعوي، شركة العبيكان للطباعة والنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
❖ **تفسير أسماء الله الحسنى**: أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج. تحقيق: أحمد يوسف الدقاق، مطبعة محمد هاشم الكتبي، ١٣٩٥هـ.
❖ **تفسير القرآن العظيم**: عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير. دار الفكر.
❖ **تهذيب الأسماء واللغات**: أبو زكريا محيي الدين النووي. المطبعة المنيرية.
❖ **جامع الأصول في أحاديث الرسول**: مجد الدين أبو السعادات المبارك ابن محمد بن الأثير الجزري. تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، ١٣٨٩هـ.
❖ **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الثالثة، ١٣٨٨هـ.

❖ **جامع الترمذي**: محمد بن عيسى بن سورة الترمذي. دار الكتاب العربي، بيروت.
❖ **جامع العلوم والحكم**: أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب. مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
❖ **حاشية الصاوي على تفسير الجلالين**: أحمد بن محمد الصاوي. مطبعة الاستقامة، القاهرة، ١٣٧١هـ.
❖ **الحجة في بيان المحجة**: إسماعيل بن محمد التيمي الأصبهاني. تحقيق: محمد ربيع بن هادي المدخلي ومحمد بن محمود أبو رحيم، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
❖ **الخطط المقريزية**: تقي الدين أحمد بن علي المقريزي. مطبعة الساحل الجنوبي، لبنان.
❖ **درء تعارض العقل والنقل**: أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني. تحقيق: محمد رشاد سالم، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.
❖ **دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية**: د. عرفان عبد الحميد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
❖ **ذم التأويل**: موفق الدين بن قدامة المقدسي. تحقيق وتخريج: بدر بن عبد الله البدر، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
❖ **رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد**: تصحيح وتعليق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
❖ **الرد على الجهمية**: محمد بن إسحاق بن محمد بن منده. تحقيق وتعليق وتخريج: د. علي بن محمد الفقيهي، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.
❖ **الرد على الجهمية والزنادقة**: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل. تصحيح وتعليق: إسماعيل الأنصاري، نشر وتوزيع: رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.
❖ **رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا**: تحقيق بطرس البستاني، دار صادر، دار بيروت، ١٣٧٦هـ.

❖ **رسائل في بيان عقائد أهل السنّة والجماعة**: محمد بن درويش الحوت البيروتي. تعليق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.

❖ **رسالة إلى أهل الثغر**: أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري. تحقيق: عبد الله شاكر الجنيدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

❖ **سنن ابن ماجه**: أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة العلمية، بيروت.

❖ **سنن أبي داود**: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني. إعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس، وعادل السيد، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٨هـ.

❖ **سنن النسائي**: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

❖ **شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة**: أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي. تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

❖ **شرح الخريدة البهية**: أحمد الدردير ـ مع حاشية على الشرح، لأحمد بن محمد الصاوي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة.

❖ **شرح صحيح مسلم**: شرف الدين النووي. ط: دار الفكر، بيروت.

❖ **شرح العقيدة الطحاوية**: ابن أبي العز الحنفي. تحقيق: جماعة من العلماء، تخريج: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الخامسة، ١٣٩٩هـ.

❖ **شرح الفقه الأكبر**: الملا علي القاري الحنفي. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

❖ **شرح لمعة الاعتقاد**: محمد بن صالح العثيمين. دار الوطن للنشر، الرياض، ١٤١٣هـ.

❖ **شرح المقاصد**: مسعود بن عمر التفتازاني. تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

❖ **الصحاح**: إسماعيل بن حماد الجوهري. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.
❖ **صحيح البخاري**: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. المكتب الإسلامي، إستانبول، ١٩٧٩م.
❖ **صحيح مسلم**: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر وتوزيع: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.
❖ **الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**: شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية. تحقيق: د. علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
❖ **طبقات الحنابلة**: أبو الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء. تصحيح: محمد حامد الفقي، مطبعة السنَّة المحمدية، مصر.
❖ **عقيدة أبي حاتم وأبي زرعة**: جمع: محمود بن محمد الحداد. دار الفرقان، ١٤٠٨هـ.
❖ **عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي الحنبلي**: تحقيق وتخريج: مصعب بن عطا الله الحايك. مطبعة النرجس التجارية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
❖ **عقيدة السلف أصحاب الحديث**: أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني. الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ.
❖ **الفتاوى الكبرى**: أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني. دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
❖ **فتح رب البرية بتلخيص الحموية**: محمد بن صالح العثيمين. مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الرابعة، ١٤١٠هـ.
❖ **الفصل في الملل والأهواء والنحل**: أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري. دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ.
❖ **كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب ـ عز وجل ـ**: الإمام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة. تحقيق: د. عبد العزيز إبراهيم الشهوان، دار الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

❖ **كتاب السنَّة**: عبد الله بن أحمد بن حنبل. تحقيق: د. محمد بن سعيد القحطاني، دار ابن القيم للنشر والتوزيع، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
❖ **كتاب شرح السنَّة**: الحسين بن علي بن خلف البربهاري. تحقيق: د. محمد بن سعيد القحطاني، دار ابن القيم للنشر والتوزيع، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
❖ **كتاب الصفات**: علي بن عمر الدارقطني. تحقيق وتعليق: عبد الله الغنيمان، مكتبة الدار، المدينة المنورة، المطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.
❖ **لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد**: موفق الدين بن قدامة المقدسي. تحقيق وتخريج: عبد القادر الأرناؤوط، دار الهدى للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.
❖ **مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية**: جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، وابنه محمد. مطابع دار العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ.
❖ **مسند الإمام أحمد**: الإمام أحمد بن محمد بن حنبل. المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣هـ.
❖ **المفردات في غريب القرآن**: أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني. تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت.
❖ **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**: علي بن إسماعيل الأشعري. تصحيح: هلموت ريتر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة.
❖ **مناقب الإمام أحمد بن حنبل**: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي. تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مكتبة الخاني، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.
❖ **مناهل العرفان في علوم القرآن**: محمد بن عبد العظيم الزرقاني. دار إحياء الكتب العربية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة.
❖ **النصيحة في صفات الرب ـ جلّ وعلا ـ**: أحمد بن إبراهيم الواسطي. تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٣٤م.

❖ **النظام الفريد بتحقيق جوهرة التوحيد**: محمد محيي الدين عبد الحميد. **حاشية على إتحاف المريد بجوهرة التوحيد**. دار القلم العربي، حلب، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

❖ **النهاية في غريب الحديث والأثر**: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، ابن الأثير. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناجي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٨٣هـ.

❖ **الهدية العلائية**: علاء الدين بن محمد عابدين. تحقيق: سعيد البرهاني.

❖ **يحيى بن معين وكتابه التاريخ**: دراسة وترتيب وتحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، طبعة جامعة الملك عبد العزيز، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
❋ **المقدمة**	٥
❋ **التمهيد**: اتجاهات أهل القبلة حيال نصوص الصفات	٩

* الباب الأول

حقيقة التفويض، وظهوره

❋ **الفصل الأول: التفويض في اللغة**	١٥
❋ **الفصل الثاني: التفويض في نصوص الصفات**	١٨
❋ **الفصل الثالث: نشأته والأسباب التي أدت إلى ظهوره**	٣٢

* الباب الثاني

شبهات أهل التفويض، ومناقشتها

❋ **التمهيد**	٤٤
❋ **الفصل الأول: استدلالاتهم بالقرآن**	٤٥
المبحث الأول: المحكم والمتشابه	٤٧
المبحث الثاني: التأويل والظاهر	٥٢
معاني التأويل	٥٢
بيان موضع الوقف في آية آل عمران	٥٧
❋ **الفصل الثاني: استدلالاتهم بالمأثور**	٦٥
المبحث الأول: عبارات السلف التي احتج بها المفوضة	٦٧
أولاً: إمرار النصوص	٦٩
ثانياً: نفي المعاني عن النصوص	٧٣
ثالثاً: نفي تفسير النصوص	٧٨

الموضوع	الصفحة

رابعاً: السكوت ٨٧

خامساً: التفويض ٩٢

المبحث الثاني: عبارات السلف الصريحة في الإثبات ٩٦

أولاً: الإثبات المجمل ٩٨

ثانياً: الإثبات المفصل ١٠٧

ثالثاً: الرد والإنكار على المخالفين ١١٦

رابعاً: تحقيق الإثبات ١٢٣

خامساً: الرواية والتبويب والتصنيف ١٢٨

*** الفصل الثالث: دعوى أن التفويض هو الطريق الأسلم** ١٣٢

*** الفصل الرابع: دعوى أن العقل ليس له مدخل في باب الصفات** ١٣٦

وظيفة العقل في باب الصفات ١٣٧

أولاً: فهم معانيها ١٤٠

ثانياً: التفكر والتدبر لآثارها ومقتضياتها ١٤١

ثالثاً: استعمال الأقيسة العقلية الصحيحة اللائقة بالله تعالى ١٤٢

١ ـ إثبات الكمال لله ونفي النقص عنه ١٤٣

٢ ـ قياس الأولى ١٤٦

٣ ـ نفي الصفة إثبات لنقيضها ١٤٧

الباب الثالث

لوازم مذهب التفويض وأدلة بطلانه

*** التمهيد** ١٥٢

*** الفصل الأول: اللوازم الباطلة التي تلزم على مذهب التفويض** ١٥٣

أولاً: القدح في حكمة الرب ﷻ ١٥٣

ثانياً: الوقوع في التعطيل المحض ١٥٥

ثالثاً: الطعن في القرآن ١٥٦

رابعاً: غلق باب التدبر لكتاب الله ١٥٨

خامساً: مصادمة النصوص الدالة على الإثبات ١٥٨

الموضوع	الصفحة
سادساً: تجهيل النبي ﷺ والسابقين الأولين	١٦٠
سابعاً: مخالفة طريقة السابقين الأولين وسبيل المؤمنين	١٦٢
* **الفصل الثاني: أدلة بطلان التفويض**	١٦٣
المبحث الأول: أدلة بطلانه سمعاً	١٦٣
أولاً: النصوص الدالة على البيان	١٦٤
ثانياً: النصوص الدالة على تعقل القرآن بوصفه عربيّاً	١٦٥
ثالثاً: النصوص الدالة على تيسير القرآن	١٦٦
رابعاً: النصوص الدالة على التدبر	١٦٧
خامساً: النصوص الدالة على ذم من لا يفهم وكان حظه مجرد السماع	١٧٠
سادساً: تواتر النصوص على إثبات جنس الصفات عموماً وعلى إثبات صفة معينة خصوصاً	١٧١
المبحث الثاني: أدلة بطلانه عقلاً	١٧٣
أولاً: استحالة كونه ﷺ ترك تعليم أمته أسماء الله وصفاته	١٧٣
ثانياً: امتناع تأخير البيان عن وقت الحاجة	١٧٧
ثالثاً: تناقض مذهبهم	١٧٩
رابعاً: تفريق العقل بين إثبات المعنى وإثبات الكيفية	١٨٢
* **الفصل الثالث: الآثار العملية للقول بالتفويض**	١٨٥
أولاً: انحسار مذهب السلف وغلبة مذهب الخلف	١٨٥
ثانياً: الاستهانة بالنصوص الشرعية	١٩١
ثالثاً: عدم وضوح المنهج العقدي لدى بعض الحركات الإسلامية	١٩٦
* **فهرس المراجع**	١٩٩
* **فهرس الموضوعات**	٢٠٦